

# القضايا المالية

## مقاربة شرعية

فوزي آل سيف

أطيف للنشر والتوزيع

هاتف/فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣) ٩٦٦+

جوال: ٥٠٥٨٦٨٧٧١ - ٩٦٦+

القطيف - شارع القدس

ص.ب. ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١

المملكة العربية السعودية

E-mail: atyaf-pd@hotmail.com



# القضايا المالية

مقاربة شرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الطبعة الأولى  
1429 هـ - 2008 م

ح أطراف للنشر والتوزيع، 1429 هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
آل سيف، فوزي محمد  
القضايا المالية مقارنة شرعية. / فوزي محمد آل سيف -  
القطيف، 1429 هـ  
184 ص؛ 14.5 × 21.5 سم  
ردمك: 5-8-9842-9960-978  
1 - الاموال (فقه اسلامي)  
أ. العنوان  
ديوي 253 1429 /3479  
رقم الإيداع: 1429/3479  
ردمك: 5-8-9842-9960-978

مُحْفَوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ

أطراف للنشر والتوزيع  
هاتف/فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣) ٩٦٦+  
جـوال: ٥٠٥٨٦٨٧٧١ - ٩٦٦+  
القطيف - شارع القدس  
ص.ب. ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١  
المملكة العربية السعودية  
E-mail: atyaf-pd@hotmail.com



# المحتويات

## موقع المال في النظرية الإسلامية

- 11 ..... مالك الملك
- 12 ..... الناس مستخلفون ومخولون
- 13 ..... ملكية حقيقية وأخرى اعتبارية
- 14 ..... من آثار التمليك الإلهي للناس
- 17 ..... 1/المال معنى حرفي
- 19 ..... 2/المال بنفسه ليس مصدرا للشرف والقيمة
- 20 ..... 3/المال قوام المجتمع

## أقسام الاكتساب من حيث الحكم الشرعي

- 27 ..... حث الإسلام على موضوع الاكتساب
- 29 ..... أقسام الكسب

### الكسب المحرم

- 36 ..... 1/ما يحرم الاكتساب به لكونه عملا محرما في نفسه
- 36 ..... الهجاء والكذب
- 37 ..... الغناء
- 39 ..... القمار
- 42 ..... التكسب بالسحر
- 55 ..... الغش التجاري
- 47 ..... معونة الظالم في ظلمه

- 2/ ما يحرم التكسب به لكون منفعته الوحيدة هي الحرام .....48
- 3/ بيع الأعيان النجسة.....49
- 4/ بيع وشراء ما لا مالية عقلانية له.....50
- مكاسب أخرى غير مشروعة.....51
- 1/ التسول من غير فقر ومن غير حاجة.....55
- 2/ التحايل لتحصيل المال.....59
- آثار أكل الحرام في النفس والأخلاق.....64
- هل تترتب الآثار في صورة عدم العلم بالحرام؟.....64
- تطور التعامل الاقتصادي من المقايضة إلى البنوك.....77
- تقسيم البنوك بحسب الحكم الشرعي.....81
- أهلي وحكومي.....81
- ما يترتب على مسلك مجهول المالك في المعاملات.....86
- الإقتراض الربوي.....86
- الإقراض الربوي.....87
- الربا دمار اقتصادي وانتهيار أخلاقي.....89
- الربا في اللغة والاصطلاح.....90
- ما يكون في المعاملة.....92
- الربا القرضي.....93
- هل المحرم من الربا خصوص المضاعف؟.....98
- كيف يقوم المرابي؟.....98

### غير المشروع من أعمال البنوك

- وديعة أو إقراض ربوي؟.....103
- الإقتراض الربوي.....105

107	سندات الخزينة
109	المشروع من أعمال البنوك
114	المضاربة
118	أركان صحة المضاربة
119	بيع وشراء الأسهم
123	بيع العملات

### اليانصيب والسحب

125	صور متعددة
131	الإسلام دين السباق والتنافس
133	السبق في الفقه
134	بين السباق الدنيوي الآخر الأخروي
138	رؤية حول المسابقات - ثلاثة أقسام
138	أولاً: عقد المسابقة والرماية
139	ثانياً: المراهنات على فوز طرف من الأطراف في مسابقة
140	ثالثاً: المسابقات التي يمكن توجيهها من الناحية الفقهية
142	المسابقات التافونية
145	الأمانة المالية
149	بطاقات الائتمان
151	أموال الحكومة
155	علاقة الإنسان ومحيطه الاجتماعي: الاحتيال علاقة خاطئة
156	أقسام الحيلة
157	فتاوى صريحة تمنع الاحتيال
160	لماذا يحدث الاحتيال؟

### الآثار الأخلاقية لحالة الفقر

- 163..... طائفتا روايات وموقفان
- 164..... هل يمكن الجمع بينهما؟
- 169..... آثار سلبية للفقر

### الآثار الأخلاقية لحالة الغنى

- 175..... ما هو الغنى؟
- 176..... الآثار السلبية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فكرت أن أكتب مقدمة لهذا الكتاب، غير أنني اخترت أن أضع بين يدي القارئ شيئاً من قصته قبل وصوله إلى يديه.. وهي لا تخلو من طرافة.

فبعد أن بدأت في صياغة مواضيعه وتصحيحها، واستغرق ذلك مئتي شهرين حتى أنجزت نصفه تقريباً، وحفظت الملف المصحح في حافظة متنقلة، لكي أنزله على جهاز حاسب جديد، لسوء الحظ لم ألتفت إلى أن هذا الجهاز ليس فيه برنامج (word)، وكانت النتيجة أن اختفى الملف كتابة ولم يظهر فيه إلا علامات استفهام على مدى الصفحات المئة له! وتصور مقدار الألم والانزعاج الذي يصاب به شخص يجد نتيجة عمل شهرين، قد ذهبت أدراج الرياح! وعرضت الأمر على متخصصين في مجال الحاسب فلم يجدوا طريقة لاسترجاع ما تلف! ذهبت إلى استراليا لزيارة الطلبة المبتعثين - بناء على دعوة منهم - وكان الملف معي، لعلّي أجد هناك ما لم أجد هنا.. وعرضته على بعض الاخوة الذين يحضرون الماجستير في الحاسب.. ولكن كانت الأمور تضيق، والنفس - على أثر ذلك - تضيق أكثر حتى لقد عزفت عن إكمال الكتاب!

ولكن: (ضاقَت فلما استحكمت حلقاتها فرجت) وجاء الفرج - بعد قرابة ثلاثة أسابيع من الهم والغم والسعي غير المنتج - على يد أخيـنا الفاضل الشيخ شاكر الناصر حفظه الله.. الذي يمكن أن يقال

عنه إنه ذو فنون، والتي منها - إضافة إلى الجانب العلمي الحوزوي -  
البراعة في قضايا الحاسب الآلي، فأنقذ الملف من الضياع والنفس من  
اليأس.. فجزاه الله خيرا وشكر الله سعيه.

يحتوي هذا الكتاب على مواضيع متعددة يربطها أنها تتناول  
قضايا المال، فهناك حديث أقسام الكسب، ومنها الكسب الحرام  
وأثره على النفس والأخلاق، ومنها حديث يتعلق بقضايا البنوك وما  
هو مشروع من معاملاتها وأعمالها، وما هو غير مشروع، ومنها ما  
هو توضيح للنظرية الفقهية في قضايا المسابقات والمراهبات السائدة  
في هذه الأيام، وقضايا التحايل المالي، وأخيرا تناول الجانب الأخلاقي  
لحالي الفقر والغنى، والأثر السلبي أو الإيجابي الذي تخلفه كل منهما.  
وصياغتها تلحظ المستوى العام الشبائي، في محاولة لتقريب هذه  
القضايا الشرعية المرتبطة بالمال ضمن إطار ثقافي، وبأسلوب يخلو من  
التعقيد قدر الامكان.

لا يفوتني أن أشير إلى أن اصول هذه الكتابات ترجع إلى سبع  
سنوات مضت، ولكن تحقيقها وترتيبها والتعليق عليها كان متأخرا أي  
في هذه السنة (1429) ولذلك قد يلحظ القارئ شيئا من التخالف  
الزمني بين بعض المتن وبعض التعليقات، ومرده إلى هذه الجهة.

كما لأنسى التذكير بأن كثيرا من المصادر تم الاعتماد فيها  
على البرنامج الكمبيوترية (مكتبة أهل البيت)، والارجاع إلى النسخ  
كان من خلاله.

فوزي بن المرحوم محمد تقي آل سيف

ربيع الثاني 1429

تاروت - القطيف - شرق السعودية

## موقع المال في النظرية الإسلامية

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾<sup>(1)</sup>.  
المال في هذه الدنيا مال الله فهو المالك (وهو المملك) على نحو الحقيقة ومن عدا الله سبحانه وتعالى فهو مالك على سبيل المجاز. والإنسان إنما هو محول في هذه الحياة أن يتصرف في ما أعطاه الله سبحانه وما خلق لأجله.  
إننا لو نظرنا إلى آيات القرآن لوجدناها تتحدث عن ملكية الله للأشياء بشكلٍ، وعن ملك الإنسان للأشياء بشكلٍ آخر.

### مالك الملك:

عندما يتحدث القرآن الكريم عن ملك الله يقول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذَلِّقُ مَنْ تَشَاءُ﴾<sup>(2)</sup>.

فهو ليس المالك فقط وإنما معطي الملك لمن يملك الأشياء، إذ أن مجرد حصول الأفراد على الأشياء لا يبرر ملكيتهم لها، وذلك أنه لا بد من الرجوع إلى أصلها وأنها ملك من؟ وهل أذن في تملكها أو لم يأذن. وهنا لا شك أن الأشياء كلها لله. ذلك أن الله له ملك السماوات والأرض وما بينهما.

(1) سورة المائدة الآية (18).

(2) سورة آل عمران الآية (26).

﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾ هو الطرف الذي يملك الملاك وهو الذي يستطيع أن يعطي للإنسان حقاً في هذه الاستفادة من الأرض وأن أن يحوز الماء وسائر المباحات الأصلية.

إن أمام الإنسان الكثير من المباحات غير أنه لا يمكن أن يأتي ويملكها ما لم يكن له في ذلك مبرر قانوني، وليس من مبرر إلا إذن الله سبحانه وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(1)</sup>. وذلك الإذن نابع من كونه مالكا حقيقيا لتلك الأشياء التي أذن فيها. ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ وقد قدم الجار والمجرور بينما كان محله التأخير باعتبار أنه خبر، للدلالة على الحصر كما يقول علماء اللغة "فإن تقديم الخبر يدل على الانحصار".

وهكذا يتكلم القرآن عن ملكية الله الحقبة ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾<sup>(2)</sup>، ملك لا يحتاج إلى تمليك من غيره وملكه ملكية حقه ثابتة دائمة لا حدود لها.

## الناس مستخلفون ومخولون:

أما عندما يتحدث عن ملكية الناس فإن التعابير هنا تختلف، هنا يتم الحديث عن أن الناس إنما هم مستخلفون في ما لديهم من المال والأشياء وبهذا يمهّد لأمرهم بالإنفاق، فإن مقتضى الاستخلاف أن يكون الخليفة مؤتمرا بأمر المستخلف وسائرا في محيط خطته.. ولهذا يقول القرآن الكريم ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقِفُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ

(1) سورة البقرة الآية (29).

(2) سورة المؤمنون الآية (116).

مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ»<sup>(1)</sup> بل إن معنى الخليفة أن وجوده في هذا المكان ليس أصليا وإنما هو تبعي. كما أن معنى الاستخلاف هو أنه محاط بالحدودية من حيث الزمان، والكمية. وأنه مشروط بشروط وهذا ما تشير إليه الآية الكريمة الأخرى التي تتحدث عن أن الناس إنما هم (مخولون) وأنهم لا بد أن يتركوا هذا الشيء الذي خولوا إياه، وهذا يعني أن ملكيتهم له غير حقيقية، إذ الملكية الحقيقية دائمة لا تنفك ولا تنفصل، بينما البشر سيأتي يوم يخرجون فيه من هذه الدنيا ويذهبون إلى أخرى ولكن من غير ما كانوا مخولين فيه ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾<sup>(2)</sup>.

كما تشير آية ثالثة بصراحة إلى أن هذا المال الموجود لديكم إنما هو (مال الله) وقد آتاكم إياه، وكلفكم بمسؤولية تجاهه، وهي إنعاش الفقراء ومساعدتهم فـ ﴿أَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

## ملكية حقيقية وأخرى اعتبارية:

هذه الآيات المباركات وغيرها تشير إلى ما ذكره العلماء من التفريق بين الملكية الحقيقية التي هي لله تجاه ما خلق ومن خلق والأخرى الاعتبارية التي هي ملكية البشر للأشياء من حولهم. إذ أنهم ذكروا عددا من الفروق بين الملكيتين، منها: أن الأولى الحقيقية غير قابلة للنقل أو الانتقال، لا بالاختيار ولا بالاجبار فلا

(1) سورة الحديد الآية (7).

(2) سورة الأنعام الآية (94).

(3) سورة النور الآية (33).

يمكن أن نتصور مثلا انتقال ملكية الله عن خلقه - جبرا أو اختيارا - إلى غيره، بينما الثانية قابلة للانتقال بالاختيار أو الاجبار، مثل البيع في الأول، والارث والغصب في الثاني.

كذلك فإن المملوك بالملكية الاعتبارية يمكن التصرف التكويني فيه قهرا على المالك كما هو الحال في الغصب.

- وأن المملوك قد يبقى مع انتفاء المالك، فقد يموت المالك ولكن المملوك لا يزال باقيا.

وهذا بخلاف الملكية الحقيقية، كما في ملكية الله سبحانه للأشياء، وملكية الإنسان لحواسه وأعضائه، فلا يمكن فيها الانفكاك ولا يمكن التصرف التكويني فيها برغم المالك، ولا يمكن أن يبقى المملوك مع انتفاء المالك. ف (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ).

- كما أن المالك الاعتباري لم يوجد مملوكه على نحو الحقيقة، ولا يعدمه حقيقة.. بينما المالك الحقيقي يصنع ذلك.

### من آثار التمليك الإلهي للناس:

هذه التعابير القرآنية عن ملكية الله لما خلق ومن خلق، والتي تشير إلى ملكيته الحققة والحقيقية وتخويله البشر في أن يتصرفوا في ملكه، وسماحه لهم بأن يتمتعوا في ما سخره لهم، تفرض لصاحبها حقوقا على المملوك والمستفيد من هذه الأشياء:

- فمن تلك الحقوق: أن يعين طريقة الاكتساب ونحو التملك.. فيجعل إحدى الطرق مسموحة وجائزة، والأخرى غير مسموحة. ثم يستطيع أن يحاسبه على مخالفته ذلك.

ومن الحقوق: أنه يستطيع أن يحدد طريقة التصرف والاستفادة منها.. وكيفية الإنفاق، إذ ما دام هو المعطي والواهب،

فله أن يقول اصرف ما اعطيتك بهذه الطريقة، وتصرف فيه بهذا الاسلوب..

إن نتيجة الجهة الأولى تحل مشكلة كيفية تملك الإنسان للمباحات - وسيأتي لنا حديث في هذه الجهة.. إذ لو سألك أحدهم عن الأرض التي تقيم عليها بيتك.. من أين صارت لك؟ تقول له؟ والدي الذي أورثني إياها! فيأتي السؤال: ووالدك من أين صارت له؟ تقول له من جدي ويقول لك وجدك من أين له؟ وهكذا نصل إلى الشخص الأول فنقول: بأي حق وضع يده عليها؟!

غير المؤمنين من القانونيين سيجدون صعوبة في الإجابة على ذلك، إذ أن ذاك يعتبر قد وضع يده بغير حق، فهو غاصب أورثها لابنه وحفيده وحفيد حفيده، وهكذا، وهذا لا يغير من كونها مغصوبة.

أما المؤمنون فيقولون شيئاً آخر.. ذلك أن الله سبحانه وتعالى عندما خلق الخلق أباح لهم المباحات الأصلية وصرح لهم ذلك وقال **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾** **﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾**<sup>(1)</sup>، فملككم إياها ضمن شروط الإعمار والإصلاح.

وأوجب عليكم في مقابل ذلك أموراً، (فإن لله خمسه) **﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾**<sup>(2)</sup> ونهى عن تمكين السفهاء من

(1) سورة هود الآية (61).

(2) إن المعجزة التي صنعتها التشريعات الدينية الالهية هي أن غيرت مجرى الحياة البشرية الخاطيء، فبينما كان على الفقراء والمعدمين أن يجهدوا ويعملوا لأجل إغناء الأغنياء وتكديس الثروات لهم، جاء الدين وتشريعاته ليقول العكس، وأن على الأغنياء أن يعطوا الفقراء، إذا أرادوا بركة الدنيا ونعيم الآخرة وإلا فإن عليهم مواجهة الحساب الالهي، فأوجب في (أموالهم حق معلوم للسانل والمحروم).

تلك الأموال ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا  
وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾<sup>(1)</sup>.. وأيضاً في  
مقابل إحياء تلك المباحات كالأرض الموات..

ثم إن هناك معنى عقدياً وأخلاقياً مهماً في تأكيد ملكية الله لما  
خلق ومن خلق، تلك الملكية التامة والحقيقية، وهي أن على الإنسان  
أن يتوجه في حاجاته لله وحده وأن لا يطلب من غيره فإنه سبحانه  
هو الغني الحميد! وأما الخلق فهم في الواقع (الفقراء إلى الله)..  
فالمخلوق فقير إلى الله ومحتاج في أصل وجوده، وفي استمرار هذا  
الوجود وفي كل لحظة من لحظات حياته..

فإذا أعطاه تلك الحاجة وقضاها له ينبغي أن يشكره لأن الله في  
إجابته لعبده متفضل، وإن منعه ليس له حق الاحتجاج أو الرفض.  
خصوصاً وأن الله سبحانه وتعالى هو مقدر الأرزاق وواهب  
العطايا، وأنه لو "أنه لو أجمع أهل الخلق على إعطائك شيئاً لم يقدر  
لك ما أعطوك".

فإذا كان رزقك سيصل إليك من خالقك ولا يتجاوزك إلى  
غيرك، فما الذي يملك على محاولة الوصول إليه بالحرام، وأنت  
تستطيع الوصول له بالطريق المشروع؟ وأنه لن يغادرك ولن  
يفلتك!

وبعد هذا التطواف في علاقة المال بالملك الحقيقي والملك  
الاعتباري، دعونا نتساءل؟

كيف ينظر الإسلام للمال؟ وكيف ينبغي أن ينظر إليه الإنسان  
المسلم؟

---

(1) سورة النساء الآية (5).



## 1 - المال معنى حرفي:

يستفاد من الآيات القرآنية والروايات الشريفة أن المال وسيلة ومقدمة لغاية وهو الذي يعبر عنه بعض العلماء أن المال معنى حرفي.. ماذا يعني المعنى الحرفي؟ يعني لا ينظر إليه بالذات وإنما ينظر فيه كطريق إلى شيء آخر، لتوضيح هذا المعنى نأتي بمثال وهو: أنك تارة تذهب للبائع لكي تشتري منه مرآة للمنزل، فتنظر إليها فاحصا لها من جميع النواحي (طولها وعرضها، وحسن صقلها، وسائر صفاتها)، هذا النظر للمرأة لمعرفة أبعادها يسمى النظر الاستقلالي، وأخرى بعد أن جلبتها إلى المنزل وعلقتها في المكان المناسب، قبل أن تذهب للعمل تنظر فيها إلى وجهك وشعرك وترتب هندامك من خلالها، في هذه الحالة: أنت لا تنظر إلى المرأة في الواقع بل أنت تنظر إلى وجهك وإلى شكلك، ولكن من خلال المرأة تلك وهذا ما يقال له النظر الآلي، والمرآة في هذه الحالة معنى حرفي غير مستقل.

والفرق بين الحالتين واضح ففي الحالة الأولى كنت تنظر إلى المرأة بنفسها لكي تعرف أبعادها؛ طولها وعرضها ووضوحها، بينما في الحالة الثانية أنت لا تلتفت إلى تلك الجهات، بل كنت غافلا عن كل ذلك وإنما كنت تنظر في المرأة إلى وجهك وشعرك ومنظرك..

عندما نأتي إلى المال، تارة ننظر إليه بالنحو الأول، بنظر استقلالي، ننظر إليه ونتوجه إليه، ولعل هذا مما تنهى عنه الآيات المباركات: ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ \* الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ \* يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ \* كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾<sup>(1)</sup>.

(1) سورة الهمة الآية (1 - 4).

لهذا الفرق بين أن ينظر الإنسان إلى المال على أنه غاية وينظر استقلالياً وأنه وسيلة ومعبر باعتباره معناً حرفياً على ما يقولون تارة الإنسان ينظر إلى المال بهذه الطريقة هناك يصبح لديه مشكلة ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ \* الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾.

هذا الذي جمع مالا وعدده، يكون تجميع المال بالنسبة إليه، غاية الغايات ونهاية النهايات ومثل هذا من الممكن أن ينتهي به الأمر إلى أن يبيع دينه وآخرته في سبيل الحصول على المال، مثلما قال خولى بن يزيد الأصبحي بعدما أخذ رأس الحسين بن علي عليه السلام لأمره قائلاً:

املاً ركابي فضة أو ذهباً إني قتلت السيد المحجبا

قتلت خير الناس أما وأبا وخيرهم إذ ينسبون نسباً

والحالة الثانية ما إذا نظر إلى المال نظرة آلية، وحرفية، فهو ينظر بواسطته إلى شيء آخر وغاية ثانية، فهو يتساءل لماذا جاء هذا المال؟ وما هي الغاية منه؟ وكيف أتفجع به؟ فقيمة هذا المال بمقدار ما يخلف من أثر في حياته الدنيوية، ومصيره الأخروي. مثلما يقول أمير المؤمنين عليه السلام يقول (أفضل المال ما قضيت به الحقوق)<sup>(1)</sup>، وفي حديث آخر (إن خير المال ما أورثك ذخراً وذكراً وأكسبك حمداً وأجراً)<sup>(2)</sup>.

وفي حديث ثالث عن رسول الله ﷺ: (يقول العبد: مالي مالي، وإنما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو أعطى فافتنى، ما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس)<sup>(3)</sup>.

(1) عيون الحكم والمواعظ/122.

(2) موسوعة أحاديث أهل البيت (ع) - الشيخ هادي النجفي - ج 10 - ص 118.

(3) ميزان الحكمة - محمد الريشهري - ج 4 - ص 2995.

## 2 - المال بنفسه ليس مصدراً للشرف والقيمة:

لا نرى في توجيهات الدين أنه يرى المال بذاته مصدراً للشرف والفخر أو صناعاً للقيمة والمنزلة، أو أن صاحب المال محبوب من الله ولأنه كذلك فقد أنعم الله عليه!

بل لقد تحدثت آيات القرآن عن نموذج المالك للمال، المعتد بنفسه، بشكل سلبى كما قبحت موقف المعظمين له، في قصة قارون ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ \* وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

إن مجرد وجود المال لدى الشخص لا يعني أن يمتلك الخير — (ليس الخير أن يكثر مالك وولدك ولكن الخير أن يكثر علمك ويعظم حلمك، وأن تباهي الناس بعبادة ربك، فإن أحسنت حمدت الله، وإن أسأت استغفرت الله)<sup>(2)</sup>.

نعم إذا تحول المال لعمل خير، فإنه يكسب الإنسان شرفاً ومنزلة وفخراً. وهذا ما نجده في كلمات رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري، يقول أبو ذر: خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده وليس معه إنسان، فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد. قال: فجعلت أمشي في ظل القمر، فالتفت فرآني فقال: من هذا؟ قلت: أبو ذر جعلني الله فداك، قال: يا أبا ذر! تعال، فمشيت معه ساعة فقال: إن المكثرين هم الأقلون يوم القيامة، إلا

(1) سورة القصص الآية (80).

(2) نهج البلاغة - خطب الإمام علي (ع) - ج 4 - ص 21.

من أعطاه الله خيرا فنفتح منه بيمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيرا<sup>(1)</sup>.

### 3 - المال قوام المجتمع:

يتحدث القرآن عن المال باعتباره ذا جهة اجتماعية، ويعتبره قواما للأمة كما في آية ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾، قوم الشيء يعني عماده وركنه الذي عليه يقوم ولذلك يقال هذا الإنسان هو قوام العائلة الفلانة وما به تقوم. ولذلك فقد نهي عن تمكين السفهاء من هذا المال ما دام قوام المجتمع، فقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾<sup>(2)</sup>. ولتبيين الأمر بشكل واضح نشير إلى معنى السفه..

فقد ذكر الراغب في مفردات القرآن معنى السفه فقال:

السَّفْهُ: خَفَّةٌ فِي الْبَدَنِ، وَمِنْهُ قِيلَ: زَمَامٌ سَفِيَةٌ: كَثِيرُ الْاضْطِرَابِ، وَثَوْبٌ سَفِيَةٌ: رَدِيءُ النَّسْجِ، وَاسْتَعْمَلَ فِي خَفَّةِ النَّفْسِ لِنَقْصَانِ الْعَقْلِ، وَفِي الْأُمُورِ الدَّنِيوِيَّةِ، وَالْأُخْرَوِيَّةِ، فَقِيلَ: ﴿سَفَهُ نَفْسَهُ﴾ (البقرة/130)، وَأَصْلُهُ سَفِهَتْ نَفْسَهُ، فَصَرَفَ عَنْهُ الْفِعْلَ نَحْوُ: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص/58)، قَالَ فِي السَّفْهِ الدَّنِيوِيِّ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ (النساء/5)، وَقَالَ فِي الْأُخْرَوِيِّ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ (الجن/4)، فَهَذَا مِنَ السَّفْهِ فِي الدِّينِ، وَقَالَ: ﴿أَتُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة/13)، فَبَنَى أَنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ فِي تَسْمِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ سَفَهَاءَ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(1) ميزان الحكمة - محمد الريشهري - ج 4 - ص 2985.

(2) سورة النساء الآية (5).

﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾  
(البقرة/142)<sup>(1)</sup>.

فالقرآن الكريم يرى أنه عندما يتبين للإنسان الحق ويظهر له أمره بشكل واضح ومع ذلك لا يتمسك به فهو سفيه وإن كان جيد التدبير في الأمر الديني في القرآن الكريم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة 13)، وكذلك السفيه في المسائل الدنيوية يفرض القرآن عدم إعطائه المال حيث أن المال قوام المجتمع ككل.

ثم جاءت فقرة ﴿أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾، وهنا ينبغي التأمل في نسبة الأموال للمخاطبين مع أن المقصود منها (أموال السفهاء من اليتامى) فلماذا قال أموالكم ولم يقل أموالهم؟

ويمكن أن تكون النكتة والسرّ في هذا التعبير هو بيان مسألة اجتماعية واقتصادية مهمّة في المقام وهي أن الإسلام يعتبر الأفراد في المجتمع بمثابة فرد واحد بحيث لا يمكن أن تنفصل مصالح فرد عن مصالح الآخرين، وهكذا تكون خسارة فرد عين خسارة الآخرين، ولهذا السبب أتى القرآن في هذا المقام بضمير المخاطب بدل ضمير الغائب إذ قال: «أموالكم» ولم يقل «أموالهم»، يعني أنّ هذه الأموال - في الحقيقة - ليست مرتبطة باليتامى فقط، بل هي مرتبطة بكم أيضا، فإذا لحق بها ضرر، يكون ذلك الضرر قد لحق بكم بصورة غير مباشرة أيضا، ولهذا يجب أن تحرصوا في حفظها كل الحرص<sup>(2)</sup>.

(1) مفردات غريب القرآن، ص: 414.

(2) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج3، ص: 108.

للمال جهتان جهة شخصية وهي علاقة مالكة به، وجهة أخرى هي دور هذا المال وموقعه في المجتمع باعتباره ركيزة المجتمع، وهذه الجهة هي التي تحدد تصرفات المالك، فلا يستطيع أن يتصرف كما يشاء، إذا كانت تلك التصرفات تضر بالمجتمع، فتأتي الأحكام الثانوية الحاكمة على الأحكام الأولية التي منها سلطنة المالك على أمواله. فقد يمنع الحاكم الإسلامي شخصا من الاحتكار، بالرغم من أن الاحتكار بنفسه بما يعني من تخزين البضاعة إلى فترة أخرى، هو مما يكفله له حكم سلطنة المالك على أمواله، فيستطيع أن يبيع وأن يمتنع عن البيع.

ويستطيع أن يمنع عن بعض التجارات، أو بعض التجار إذا رأى الحاكم أن تلك التجارات تهدد الوضع الاقتصادي للأمة، وإلا فإنه من الممكن أن يقوم بعض الجشعين بالسيطرة على السوق وخلق أزمات لكل الناس، كما رأينا في بعض الدول.

فقد ذكروا أن مجموعة من المضاربين والصرافين اليهود في اندونيسيا كانوا مرتبطين فيما بينهم، وصمموا على إسقاط العملة في هذا البلد المسلم وإسقاط اقتصاده وبدؤوا يضاربون في السوق بنحو تم فيها إسقاط العملة الاندونيسية.. وأنتم تعلمون أنه إذا سقطت العملة تنهار أرضية للاقتصاد.

لا يستطيع الشخص هنا أن يقول أنا حر في أموالى أفعل فيها ما أشاء.. فهذا الكلام يرتبط بالجهة الشخصية غير أن المال كما ذكرنا له جهة أخرى اجتماعية. لقد ذكر هذا الأمر أبو ذر الغفاري في مواجهة سيطرة الأمويين على أموال العامة، والتصرف فيها بالنحو غير الصحيح، فقام في وجوههم.. وقال معاوية وقد رأى مقدار صرفه من الأموال: (إن كان هذا من مالك فهذا والله الإسراف وإن

كان من مال الله فهي الخيانة<sup>(1)</sup>، ولقد دفع أبو ذر ثمن مواقفه حيث نفسي من المدينة إلى الشام وما لبث أن أرسل مرة أخرى إلى المدينة المنورة على بعير غير موطأ حتى أنه لما وصل إلى المدينة انتشر لحم فخذيته، مع أن عضلة الفخذ من أقوى العضلات الموجودة في جسم الإنسان، ولم يبق في المدينة بل ما لبث أن أرسل إلى الربذة، حيث ماتت زوجته فيها، وتبعها هو بعد ذلك.. حتى تتحقق فيه مقالة النبي الأعظم ﷺ: تعيش وحدك وتموت وحدك وتحشر يوم القيامة وحدك.

---

(1) شرح نهج البلاغة 55/3.

# أقسام الاكتساب من حيث الحكم الشرعي

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا  
وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(1)</sup>

## أضواء على الآية

### الأرض ورزق البشر:

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾ فلم تكن صلبة عصية على التطويع، وإنما خلقت بنحو يمكن تمهيدها ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾<sup>(2)</sup> و شق الطرق فيها، ويمكن استنباتها وزرعها وحفر الآبار فيها، مثلما يمكن البناء عليها..

وكلمة (ذلول) أي طائعة من أفضل الكلمات التي تؤدي كل هذه المعاني.

والمشي في مناكبها ليس المقصود منه مجرد تحريك القدمين عليها، وإنما يشمل بالاضافة إلى ذلك التأمل والتفكر فيما خلق الله تعالى، وأن تستثمر الفرص التي جعلها الله فيها، حتى تحصل على رزقه.

(1) سورة الملك الآية (15).

(2) سورة الذاريات الآية (48).



والخطاب موجه للبشر عموماً لا لخصوص المسلمين، مما يفيد - ولو على سبيل الإشارة - تكفل الأرض برزق البشر وكفايتها لهم، مما يكشف خطأ الفكرة التي تتحدث عن قلة الموارد في الأرض وزيادة البشر على ظهرها، مما سينتج المجاعات والجوع، ويستنتجون بعد ذلك أن من الضروري أن يتم التوقف عن الانحجاب..

ونحن نعتقد أن هذه الفكرة جيدة بمقدار ما تثمر في إيقاف البشر عن الهدر غير المبرر لثروات الأرض، وأنها لو حققت هذا الأمر لكي يتوقف أهل الأرض عن إتلافها والعبث ببيئتها، فهو شيء جيد.

وأما لو أريد مناقشة تلك الفكرة في حد ذاتها، فإنها غير تامة، وذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل في الأرض إمكانية رزق البشر مهما كثر عددهم، بل سائر المخلوقات، ذلك أنه ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، فما خلق خلقاً إلا وتكفل برزقه وما شقق فما إلا وتكفل بطعامه، وهذا ليس كلاماً خطايا وإنما حقيقة علمية. وذلك أن طبيعة تكوين الأرض وامكاناتها هي من النوع الذي لا ينتهي وإنما يدور ضمن سلسلة تنتهي إلى إعادة تلك النعمة. فالماء يدور ضمن دورة يبدأ فيها من البحر لكي يصعد بخاراً في السماء وينزل مطراً، يستفاد منه هنا وهناك، حتى يعود من جديد إلى الأرض في صورة أنهار تتحرك بدورها في اتجاه البحر، وهكذا يصعد من جديد بخاراً وعلى هذا المعدل.

في الواقع: المشكلة ليست هنا وإنما هي في جهتين:  
الأولى: أن الإنسان لم يكتشف كامل الإمكانيات التي أودعها الله سبحانه وتعالى في الطبيعة، فبالرغم من كل ما حققه الإنسان في

بجمال التقدم العلمي إلا أنه لا يزال في مرحلة «وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا»<sup>(1)</sup>.

ولو أردنا أن نقيس حال البشر اليوم إلى ما يمكن لهم أن يأخذوا من الأرض ومن نعم الله فيها، فلننظر إلى البشر أنفسهم قبل ألف سنة من الزمان.. وننظر كيف كان الناس يستفيدون من الأرض وخيراتها!!

لا شك أنه كان شيئاً بسيطاً، فلم يكونوا قادرين على استنبات الأرض بالطرق الحديثة الكثيرة.

لقد كان البترول يجري بحار تحت أقدام الناس، لكنه لم يستخرج إلا في فترات قريبة وهكذا الحال بالنسبة للمناجم المختلفة.. وإلى الآن مازالت هناك قدرات عظيمة جداً أكثر مما اكتشف وهي لا تزال موجودة في هذا الكون، فالإشكال أن الإنسان لم يمش في مناكبها بالمقدار الكافي.

وأما الثانية، فهي سوء التوزيع وعدم عدالته: فإن هذا المقدار من المشي في مناكبها والذي أنتج اكتشاف بعض مخازنها وكنوزها لم يوزع توزيعاً عادلاً، وإنما بين متخوم يُتلف ما زاد على حاجته حرقاً وبين فقير ينظر إلى ذلك وهو يتضور جوعاً.

فإن بعض هذه الدوائر الغربية تطالب شعوب العالم الثالث بأن يتوقفوا عن الإنجاب هي نفسها الشاهدة على إتلاف المحاصيل، والخيرات لكبي لا ينزل سعر المعروض في الأسواق العالمية! ولا تتحرك لتطالب بتوجيهه إلى مناطق الفقر والمجاعة، فإن الاحصاءات تطالعنا بين فترة وأخرى بأنهم في فرنسا مثلاً يتلفون من الزبد

---

(1) سورة الإسراء الآية (85).

المستخرج من الحليب سنوياً من الأطنان ما لو وزعت على المناطق  
الفقيرة في أفريقيا لما حدث فيها مجاعة!  
وتفعل أمريكا نفس الشيء حيث يقومون بإحراق آلاف  
الأطنان من القمح أو يرمى في المحيط من أجل المحافظة على  
سعره!

## حث الإسلام على موضوع الاكتساب

القسم الثاني من الآية يُحث على التكسب، ولا يوجد دين  
سماوي أو مذهب وضعي قد حث على السعي في سبيل تحصيل  
المعاش كما حث عليه الإسلام وأكد عليه، فإننا نلاحظ أن غاية  
خلق الإنسان في الإسلام هي العبادة كما قال الله تعالى ﴿وَمَا  
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(1)</sup>، وبالعبادة يختصر هدف  
وجود الخلق.. فما أعظمها من غاية ونهاية! في هذا المستوى جاء  
الإسلام ورفع منزلة التكسب والنشاط الدنيوي من حالة  
لتحصيل المال بحسب الظاهر إلى درجة العبادة التي هي خلاصة  
وجود الإنسان.

ينقل عن رسول الله (ﷺ) أنه مرّ في غزوة تبوك بشاب جلد  
يسوق أبعرة سمناً، فقال أصحابه: يا رسول الله لو كانت قوة هذا  
وجلده وسمن أبعرته في سبيل الله لكان أحسن، فدعاه رسول الله (ﷺ)  
فقال: أرأيت أبعرتك هذه، أي شيء تعالج عليها؟ فقال: يا رسول  
الله لي زوجة وعيال فأنا أكسب بما ما أنفقه على عيالي وأكفهم عن  
الناس، وأقضي ديناً علي، قال: لعل غير ذلك؟ قال: لا، فلما انصرف

(1) سورة الذاريات الآية (56).

قال رسول الله (ﷺ): لئن كان صادقاً إن له لأجرًا مثل أجر الغازي وأجر الحاج وأجر المعتمر<sup>(1)</sup>.

وكانت سيرة أئمة الدين وقادة المؤمنين على هذا، فهذا أبو عمرو الشيباني يقول: رأيت أبا عبد الله (جعفر بن محمد الصادق) عليه السلام وبیده مسحاة وعليه إزار غليظ يعمل في حائط له، والعرق يتصاب عن ظهره، فقلت: جعلت فداك أعطني أكفك، فقال لي: إني أحب أن يتأذى الرجل بحر الشمس في طلب المعيشة

وهذا علي بن أبي حمزة يروي عن أبيه قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يعمل في أرض له قد استنقعت قدماه في العرق، فقلت: جعلت فداك أين الرجال؟ فقال: يا علي قد عمل باليد من هو خير مني ومن أبي في أرضه، فقلت: ومن هو؟ فقال: رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام وآبائي كلهم، كانوا قد عملوا بأيديهم، وهو من عمل النبيين والمرسلين والأوصياء والصالحين<sup>(2)</sup>.

وفي المقابل فقد شنع على الكسالى، والفارغين، واعتبر الكسل والنوم مذهباً للدين والدنيا معاً! واعتبر أن كثير النوم مبعوض عند الله ﷻ وربط بين الكسل عن أمر الدنيا والكسل عن أمر الآخرة، ففي الحديث عن الباقر عليه السلام إني لأبغض الرجل - أو أبغض للرجل - أن يكون كسلانا عن أمر دنياه ومن كسل عن أمر دنياه فهو عن أمر آخرته أكسل<sup>(3)</sup>.

وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام: "إني أجدني أمقت الرجل يتعذر عليه المكاسب فيستلقي على قفاه ويقول: اللهم أرزقني ويدع

(1) جامع أحاديث الشيعة 122/17.

(2) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 17 - ص 39.

(3) الحديث وما قبله في الكافي ج 5 - ص 84.

أن ينتشر في الأرض ويلتمس من فضل الله، والذرة تخرج من جحرها تلتمس رزقها"<sup>(1)</sup>.

هذا النحو من التوجيه هو إعلاء لقيمة السعي وتقديس لثقافة العمل والكسب، ورفض لفكر التواكل وإن كان ظاهره دينياً، من باب التوكل أو غيره.. فقد روى أيوب أخو آدم بيع الهروي قال: كنا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام إذ أقبل علاء بن كامل فجلس قدام أبي عبد الله عليه السلام فقال: ادع الله أن يرزقني في دعة، قال لا أدعو لك، أطلب كما أمرك الله عَلَيْكَ<sup>(2)</sup>.. أي بطريق الآية المباركة ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾.

### أقسام الكسب:

يقسم العلماء في كتبهم الفقهية، التكسب من حيث حكمه الشرعي إلى أقسام:

1. واجب: وهو ما يتوقف عليه أمر معيشة الإنسان وحفظه نفسه من التلف فهنا يدرك العقل وجود إلزام على الشخص في أن يسعى لتدبير أمر المعيشة، والشرع بمقتضى مطابقة أحكامه لأحكام العقل يحكم بوجوب ذلك. ويضيف الشرع بعد تأكيده على ذلك وجوب السعي لتأمين نفقة واجبي النفقة (الوالدين والأولاد والزوجة) بل يقدمها على منزلة الإنفاق في الجهاد.

فعن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: أتى رجل إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) من لا يحضره الفقيه - الشيخ الصدوق - ج 3 - ص 158.

(2) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 17 - ص 20.

بدينارين فقال يا: رسول الله أريد أن أحمل بهما في سبيل الله: فقال: ألك والدان أو أحدهما؟ قال: نعم، قال: اذهب فأنفقهما على والدك فهو خير لك ان تحمل بهما في سبيل الله، فرجع ففعل فأتاه بدينارين آخرين، فقال: قد فعلت وهذه ديناران أريد أن أحمل بهما في سبيل الله، قال: ألك ولد؟ قال: نعم، قال: فاذهب فأنفقهما على ولدك فهو خير لك ان تحمل بهما في سبيل الله، فرجع وفعل فأتاه بدينارين آخرين فقال: يا رسول الله قد فعلت وهذان الديناران أحمل بهما في سبيل الله قال: ألك زوجة؟ قال: نعم، قال: أنفقهما على زوجتك فهو خير لك أن تحمل بهما في سبيل الله<sup>(1)</sup>.

2. ومستحب: وهو ما يكون بعد تأمين الإنسان حاجاته الأساسية لنفسه ولمن تجب نفقته عليه، حيث يرغب في الاستزادة مثل أن يريد التوسعة على عياله وصلة رحمه والإنفاق في سبيل الله وقضاء الاحتياجات الاجتماعية بقدر ما يستطيع..

فـ "من طلب الرزق في الدنيا استعفافا عن الناس وسعة على أهله وتعطفوا على جاره لقي الله ﷻ يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر".

واعتبرت الروايات مثل هذا الاكتساب من طلب الآخرة، وليس من طلب الدنيا المذموم فقد قال رجل لابي عبد الله الصادق عليه السلام: والله انا لنطلب الدنيا ونحب ان نؤتى بها، فقال: «تحب ان تصنع بها ماذا؟» قال: أعود بها على نفسي وعيالي، وأصل بها، وأتصدق، وأحج وأعتمر، فقال ابو عبد الله عليه السلام: «ليس هذا طلب الدنيا، هذا طلب الآخرة».

(1) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 15 - ص 145.

3. ومكروه: وذلك لما يترافق معه من أثر سلبي في أخلاق المكتسب أحيانا.. ويظهر من بعض العلل المذكورة في مواردها أن الكراهة تدور مدار تلك الآثار السلبية، وإلى هذا تشير بعض النصوص الفقهية كما ذكره السيد الروحاني في كتابه فقه الصادق فقال -  
مازجا بين شرحه والمتمن -:

(وأما المكروه فكثير قد ذكر المصنف ثلاثة: الأول: ما يكره لأنه يفضي إلى محرم أو مكروه غالبا كالصرف الذي لا يسلم صاحبه من الربا، وبيع الأكفان الذي يسر بائعها الوباء، وبيع الطعام الذي يؤدي إلى الاحتكار وسلب الرحمة من القلب، والرقيق لأن شر الناس من باع الناس، والذباحة فإنها تؤثر في قساوة القلب والصياغة. وفي الجواهر: واعتبار الاتخاذ صنعة وحرفة على وجه يكون صيرفيا وبيع أكفان وحناطا ونخاسا وجزارا معتبر في الجميع. وكيف كان: فالظاهر أنه لا خلاف في شيء من ذلك، وتشهد به نصوص مستفيضة، لاحظ خبر إسحاق بن عمار قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فنخبرته أنه ولد لي غلام قال (عليه السلام): ألا سميت به محمدا؟ قلت: قد فعلت قال: فلا تضرب محمدا ولا تشتمه، جعله الله قرّة عين لك في حياتك وخلف صدق بعدك قلت: جعلت فداك في أي الأعمال أضعه؟ قال (عليه السلام): إذا عزلته عن خمسة أشياء فضعه حيث شئت: لا تسلمه صيرفيا فإن الصيرفي لا يسلم من الربا، ولا تسلمه ببيع أكفان فإن صاحب الأكفان يسره الوباء إذا كان، ولا تسلمه ببيع طعام فإنه لا يسلم من الاحتكار، ولا تسلمه جزارا فإن الجزار تسلب منه الرحمة ولا تسلمه نخاسا فإن رسول الله ﷺ قال: شر الناس من باع الناس<sup>(1)</sup>.

(1) فقه الصادق (ع) - السيد محمد صادق الروحاني - ج 53/15.

# الكسب المحرم

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾<sup>(1)</sup>

## في ضوء الآيات المباركة

بالرغم من أن القرآن الكريم فريد في أسلوبه، ولا يشبهه سائر الكتب أو تشببهه، فبينما نجد الكتب المعروفة مصنفة على أساس أبواب وفصول ومواضيع مستقلة.. نجد القرآن مختلفاً في هذه الجهة، بل وفي سائر الجهات.

إلا أن ذلك لا يعني انعدام (الموضوع) في كل سورة. فإنه يغلب على بعض سور القرآن الكريم مثلاً الجانب الاجتماعي وفيها تقسيم لطبقات المجتمع وصفات هذه الطبقات، وعلاقتها فيما بينها، والاستشهاد على ذلك بالتعرض إلى سير الماضين وبيان هذه الفئات الاجتماعية المختلفة كما هو الحال في سورة البقرة.

وأما سورة المائدة فالذي يظهر أن لها عناية كبيرة بالجانب القانوني سواء في أرضيته أو آثاره فإنها تحدثت عن الميثاق والعهد والعقد كأرضية للقانون، وتحدثت عن تفاصيل هذه القوانين من إيجاب وتحريم.

وكما تحدثت عن الميثاق الذي بين المسلمين وخالقهم ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ﴾<sup>(2)</sup>، أشارت إلى أن قضية

(1) سورة المائدة الآية (4).

(2) سورة المائدة الآية (7).



الميثاق ليست خاصة بهم، وإنما هو مأخوذ على سائر الأمم وأصحاب الديانات كاليهود ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(1)</sup>، والنصارى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(2)</sup> وضمن هذا الجوز كانت أولى آياتها ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(3)</sup>، والعقود معناها العهود والمواثيق المشددة والمؤكدّة.. وبعد أن ابتدأت بهذا، قامت بتوجيه قوانين تفصيلية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾<sup>(4)</sup>.

### الاهتمام بالشعائر

هناك جملة أمور تكتسب أهميتها وقيمتها لا من وجودها الخارجي وأنها كبيرة أو صغيرة، وإنما لجهة صفتها الاعتبارية، وماذا تمثل.. فإذا انطبق عليها عنوان أنها من شعائر الله اكتسبت قيمة عالية. إن بناءً يتكون من أربعة جدران لا قيمة مهمة له، ولكن عندما يكون عنوانه أنه (بيت الله) يكتسب احتراماً وتترتب عليه جملة من الأحكام، فيحرم بيعه، ولا يجوز تنجيسه، ولا يسمح للجنب والحائض بالبقاء فيه وتتضاعف فيه قيمة الصلاة.. وهكذا. وهكذا الحال في شعائر الحج، فإنه لا ينظر إلى الأمر على أنه ناقة (مقلّدة أو مشعرة)<sup>(5)</sup> وإنما باعتبارها من شعائر الله فإنها هذه

(1) سورة المائدة الآية (12).

(2) سورة المائدة الآية (14).

(3) سورة المائدة الآية (1).

(4) سورة المائدة الآية (2).

(5) إشعار البدنة: جعل علامة لها، بأن يشق جلدتها أو تطعن في أحد جني سنامها ليسيل الدم، وتعرف أنها هدي. عن الموسوعة الفقهية الميسرة - الشيخ محمد علي الأنصاري - ج 3 - ص 348، وتقليدها جعل قلادة لها كنعل أو غيره لنفس الغرض.

إهانة شعيرة وانتهاك حرمة هذا الشيء انتهاك القانون الديني والإلهي.

## دين الطيبات:

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾..

في الواقع لو أردنا كلمة مختصرة عن دين الإسلام لسميناه بدين الطيبات، الطيبات في الطعام، الطيبات في النكاح، الطيبات في اللباس، الطيبات في العلاقات والطيبات في الكسب والتجارة، كل شيء طيب فهو محل دعوة الإسلام. ونستطيع القول أن ما ليس بطيب لا يمكن أن يدعو إليه الإسلام، وما لم يحله الإسلام فليس بطيب واقعا، حتى وإن كان ظاهره الطيب. فإنه بمقدار ما كان (يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ) كان ﴿يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>(1)</sup>.

والكسب المحرم هو من الخبائث التي حرّمها الدين:

وقد ذكر فقهاؤنا في كتبهم الفقهية عددا من موارد الكسب الحرام، غير أن الذي فصل في هذا المبحث واستوعبه بالمبحث والاستدلال كان أستاذ المجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري<sup>(2)</sup> رحمه

(1) سورة الأعراف الآية (157).

(2) ذكره السيد محسن الأمين العاملي في كتابه أعيان الشيعة ج 10 ص 117 فقال - ما ملخصه -:

الشيخ مرتضى بن محمد امين الدزفولي الأنصاري النجفي ينتهي نسبه إلى جابر بن عبد الله الأنصاري. ولد في دزفول سنة 1214 وتوفي في 18 جمادى الآخرة سنة 1281 ودفن في المشهد الغروي في النجف. قدم إلى كربلاء أول أمره وكانت الأستاذية والرياسة العلمية فيها لكل من السيد محمد المجاهد وشريف العلماء فبقي هناك أربع سنوات ثم خرج إلى النجف فاخذ عن الشيخ موسى الجعفرى سنتين ثم خرج إلى كاشان حيث فاز بلقاء أستاذه النراقي وأقام هناك

الله في كتابه المعروف (المكاسب)<sup>(1)</sup>.

وسوف نعلم على ما ذكره الشيخ الأنصاري في كتابه، مع ملاحظة أمرين، الأمر الأول أننا لا بد أن ننقل الحديث من البحث العلمي الخالص إلى بحث ثقافي اجتماعي وفقهي لكي يمكن الاستفادة منه من قبل العموم، والآخر أن قسما من الأمثلة والمصاديق التي ذكرها الشيخ قد لا نتعرض لها وإنما نأخذ الضابطة الكلية وننظر من خلالها إلى النماذج والمصاديق والأمثلة من خلال الواقع الاجتماعي الذي نعيشه.

---

نحو ثلاث سنين. ثم رجع إلى النجف سنة 1249 أيام رئاسة الشيخ علي ابن الشيخ جعفر وصاحب الجواهر والأول أوجهما فاختلف إلى مدرسته عدة أشهر ثم انفرد واستقل بالتدريس والتأليف واختلف إليه الطلاب ووضع أساس علم الأصول الحديث عند الشيعة. وبعد وفاة الشيخين المذكورين انتهت إليه رئاسة الإمامية العامة.

تخرج على يده أكثر الفحول من بعده مثل الميرزا الشيرازي والميرزا حبيب الله الرشتي والسيد حسين الترك والشرايبي والمامقاني والميرزا أبو القاسم الكلاتري صاحب الهداية وانتشرت تلاميذه وذاعت آثاره في الآفاق وكان من الحفاظ جمع بين قوة الذاكرة وقوة الفكر والذهن وجودة الرأي.

أما مؤلفاته: فكتاب المكاسب وهو عند بعض تلاميذه أحسن ما صنف، كتاب الطهارة، كتاب الصوم والزكاة والخمس، رسائله الخمس المشهورة التي عليها معول الأصوليين من الإمامية في كل مكان المعروفة بفرائد الأصول أو الرسائل وهي (1) رسالة حجية الظن (2) أصل البراءة (3) الاستصحاب (4) التعادل والتراجيح (5) رسالة الاجماع، رسالة في الرضاع، رسالة في التقية، رسالة في العدالة، رسالة في القضاء عن الميت، رسالة في الموسعة المضايقة، رسالة في قاعده من ملك شيئا ملك الاقرار به، رسالة في نفي الضرر الضرار وكتاب الغضب وكتاب في الرجال.

(1) فقه استدلالی فی المعاملات، یشتمل علی المكاسب المحرمة، وكتاب البيع، والخيارات وهو مدار بحث الخارج في فقه المعاملات منذ تأليفه إلى يومنا هذا. لأكثر تلامذة الشيخ وتلامذة تلامذته تعليقات وحواش عليه.

## 1. فمنها ما يحرم الاكتساب به لكونه عملا محرما في نفسه(1):

بعض الأمور نفسها حرام سواء كانت تعاوض بالمال أو من غير معاوضة، فإذا أعطي على فعله، يكون ذلك الكسب محرما من الناحية التكليفية، وأكلا بالباطل من الناحية الوضعية، فتكون المعاملة باطلة.

ولو أخذنا على ذلك مثالا هو الزنا، فهذا الفعل حرام وخطيئة، فلو أن امرأة أرادت أن تتكسب بهذا الفعل المحرم، - فإنه أفضل من سرقة الآخرين أو الاستجداء منهم كما تزعم بعضهن! - فإن أخذ المال عليه حرام، ولا تملكه من الناحية الشرعية.

والأمثلة هنا كثيرة، فبعضها يرتبط بأفعال اللسان كالهجاء والكذب، فالأول مثل أن يهجو شاعر قبيلة أو عشيرة في مقابل مال من أعدائهم مثلما فعل الأخطل التغلبي النصراني في حق الأنصار.

فقد أرسل يزيد بن معاوية - كما نقل ابن الأثير - إلى كعب بن جعيل التغلبي فقال: اهج الأنصار! فقال: أفرق - أخاف - من أمير المؤمنين ولكني أدلك على الشاعر الكافر الماهر! قال: من؟

قال: الأخطل! فدعاه فقال: اهج الأنصار! فقال: أفرق - أخاف - من أمير المؤمنين. قال: لا تخف أنا لك بهذا.. فهجاهم فقال:

وإذا نسبت ابن الفريعة خلته	كالجحش بين حمارة وحمار
لعن الاله من اليهود عصابة	بالجزع بين صليصل وصرار
خلّوا المكارم لستم من أهلها	وخذوا مساحيكم بني النجار
ذهبت قريش بالمكارم	واللؤم تحت عمائم الأنصار

(1) كتاب المكاسب - الشيخ الأنصاري - ج 1 - ص 163.

فبلغ الشعر النعمان بن بشير (الأنصاري) فدخل على معاوية فحسر عن رأسه عمامته وقال: يا أمير المؤمنين: أترى لؤما؟ قال: بل أرى كرما وخيرا! وما ذاك؟ قال: زعم الأخطل أن اللؤم تحت عمامنا!

قال: وفعل؟ قال: نعم. قال: فلك لسانه! وكتب أن يؤتى به. فلما أتى به قال للرسول: أدخلني على يزيد! فأدخله عليه فقال: هذا الذي كنت أخاف قال: فلا تخف شيئا!

ودخل على معاوية فقال علام أرسلت إلى هذا الرجل الذي يمدحنا ويرمى من وراء جمرتنا قال: هجا الأنصار! قال: ومن يعلم ذلك؟ قال: النعمان بن بشير.

قال لا يقبل قوله وهو يدعى لنفسه ولكن تدعوه بالبينة فان أثبت أخذت له فدعاه بها فلم يأت بشيء فخلاه<sup>(1)</sup>.

هذا من الكسب المحرم لأن سباب المسلم فسوق، وهجاؤه غير جائز. وبالرغم من أن هذا النحو من الهجاء غير موجود في هذا الزمان، أو هو نادر، لكننا نجد أنحاء أخر مثل أن يعطى شخص مالا لكي يتهجم على بعض الفرق المسلمة ويصمها بما ليس فيها..

ومن هذا القبيل أيضا: الكذب وهو تارة يكون على الله وعلى الرسول كوضع الأحاديث في مصلحة بعض الحاكمين للحصول على مال مثلما نقلوا عن غياث بن ابراهيم، كما ذكره الشهيد الثاني في شرح الدراية<sup>(2)</sup> فقال: دخل غياث بن ابراهيم على المهدي بن المنصور العباسي، وكان تعجبه الحمام الطيارة الواردة من الأماكن

(1) أسد الغابة - ابن الأثير - ج 3 - ص 286.

(2) مستدرک الوسائل - الميرزا النوري - ج 14 - ص 83.

البعيدة، فروى حديثا عن النبي (ﷺ)، أنه قال: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح" فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدي: أشهد أن قفاه قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله (ﷺ) "جناح" ولكن هذا أراد أن يتقرب إلينا<sup>(1)</sup>.

ومن الكسب المحرم في مجال الكذب، ما هو موجود في عالمتنا المعاصر اليوم من الصحافة المترزقة، عندما يقلب شخص الحقائق،

(1) غياث بن ابراهيم: ذكره السيد الخوئي في معجم رجال الحديث، وقال إنه ثقة، ثم عقب على ذلك بما ذكره الشهيد الثاني في الدراية م دخوله على المهدي العباسي، وقال: لو ثبت هذا فغياث بن إبراهيم فيه رجل آخر غير من ترجمه النجاشي والظاهر أنه كان رجلا من علماء العامة ومعاريفهم على أنه لم يثبت والرواية مرسله وقد ذكر القرطبي هذه القصة في مقدمة تفسيره باختلاف يسير ونسبها إلى الرشيد وأبي البختری القاضي وهب بن وهب.

أما عبد الحسين بقال محقق كتاب الشهيد الثاني: الرعاية في علم الدراية، فقد علق على الحادثة المذكورة في هامش ص 154... ناقلا في البداية كلمات رجاليي الجمهور بقوله: قال أحمد: ترك الناس حديثه: وقال يحيى: ليس بثقة: وقال البخاري: تركوه، وقال الجوزجاني، يضع الحديث، ينظر: ميزان الاعتدال: 3/337، والاعلام: 7/91. وقد علق المددي (السيد أحمد) هنا بقوله: وليعلم: أن غياث بن إبراهيم ورد في أحاديث كثيرة من أحاديثنا، وقد اختلفت كلمات الأصحاب في حقه، والمشهور على توثيقه، إستنادا " إلى قول النجاشي فيه، حيث قال: (غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي: بصري، سكن الكوفة، ثقة، روى عن: أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام... وربما يظهر التناقض بين وثاقته، وبين هذه القصة الدالة على أنه كان كذابا " وضاعا "، ويمكن دفعه: أولا " : نسبت هذه القصة كذلك، إلى أبي البختری وهب بن وهب - وكان كذابا " -، كما ذكره القرطبي في التفسير: 1/79 - 80، والتستري في قاموس الرجال: 9/271. وثانيا " : يمكن القول بالتعدد، فإن غياث بن إبراهيم - الذي تنسب إليه القصة - نفعي: كما في ميزان الاعتدال وغيره، وغياث بن إبراهيم - الذي ورد في كلام النجاشي - تميمي، أسدي، بصري. وللتفصيل ينظر: معجم رجال الحديث: 13/252 - 255، وقاموس الرجال: 7/290، ومستدرک الوسائل: 3/642 - 643.

ويتجنى على شخص أو فئة مسلمة لأجل الحصول على المال من صاحب الصحيفة أو المجلة أو القناة التلفزيونية.. فإن الكذب نفسه حرام وإذا اكتسب به الأموال أيضا كانت تلك الأموال محرمة. ومما يتعلق باللسان من الكسب المحرم، الغناء<sup>(1)</sup> فالغناء في نفسه حرام وأخذ المال عليه تكسباً حراماً..

ومما يحرم الاكتساب به لحرمة ذاتاً: القمار<sup>(2)</sup>، بشتى أشكاله، فإنهم يأتون في كل يوم بطريقة جديدة في المقامرة، فقد عده علماءنا في جملة المحرمات، حتى من دون الرهان، فإذا أضيف إليه الرهان والمال، كان ذلك المكسب حراماً وغير مملوكاً..

ولا يخفى ما لهذه المذكورات من آثار اجتماعية وأخلاقية سيئة.. ومشكلة بعض الناس الممارسين لها أنهم لا يعرفون تلك الآثار إلا بعد (وقوع الفأس في الرأس) و(لات حين مندم).

---

(1) الغناء هو مد الصوت وتلحينه على الكيفيات اللهوية المعروفة في مجالس اللهو وعند أهله سواء صحبه شئ من آلات الطرب أم لا، ويميزه أهل العرف، فما صدق عليه بين أهل العرف إنه غناء فهو منه. ولا ريب في حرمة وحرمة الاستماع إليه وحرمة التكسب به وعدم حلية أخذ الأجرة والعوض عليه ولا فرق في حرمة بين أن يقع في أغاني عامية أو شعر عربي أو غير عربي أو في قراءة قرآن أو تلاوة دعاء أو خطبة أو في مرثي أهل البيت عليهم السلام أو غير ذلك، ويتضاعف العقاب عليه إذا وقع في عبادة يراد بها طاعة الله سبحانه./كلمة التقوى - الشيخ محمد أمين زين الدين - ج 4 - ص 17.

(2) ومن المحرمات: القمار ولو من دون رهن: وهو كل لعبة ابتنت على المغالبة واخترعت لكسب المال كلعب الورق والطاوي والدوملة والشطرنج/منهاج الصالحين - السيد محمد سعيد الحكيم - ج 1 - ص 436. أقول: في موضوع الشطرنج من دون رهان يوجد خلاف بين الفقهاء فالأكثر على حرمة بينما ذهب الامام الخميني رحمه الله إلى جوازه، إذ صار نوعاً من الرياضات الذهنية، فإذا تجرد عن المراهنة جاز.

هذا هو الأثر البارز في حياة شخص، وأما في حياة المجتمع فإن المجتمع الذي يتوجه أفراده إلى المقامرة، بما لها من إغراء ورغبة في الحصول السريع على المال الكثير من غير جهد يبعد هذا المجتمع عن طريق التقدم الطبيعي، في اكتشاف كنوز الأرض والمشي في مناكبها، والتصنيع والاستثمار الصحيح.. فكأن لسان حال أحدهم أنه لماذا يتعب في سنوات ليجمع مالا يستطيع أن يجمعه في ليلة واحدة!

ناسيا أنه كما قال الإمام علي عليه السلام (من كسب ماله من مهاوش أذهبه الله في نهابر)<sup>(1)</sup>.

(1) قال الشريف الرضي في المجازات النبوية - ص 169 - 171: ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: " من كسب مالا من مهاوش أنفقه في نهابر " وفي هذا الكلام مجاز والمراد بالنهاوش على ما قاله أهل العربية: اكتساب أموال من النواحي المكروهة، والوجوه المذمومة، ومن غير حلها، ولا حميد سبلها. وذلك مأخوذ من نمش الحية كأنها تنهش من هنا ومن هنا لا تتقي منهشا ولا تجتنب ملبسا، وذلك ضد قوله عليه الصلاة والسلام على أحد التأويلين: " اطلبوا المال من حسان الوجوه ". أي من وجوه المكاسب الطيبة التي يحسن الطلب منها، ولا يذم التعرض لها. وقال أبو عبيدة: هو مهاوش بالميم، يريد أخذ المال من التلصص نحو لصوص بني سعد. وقال غيره: ذلك مأخوذ من الهوش. يقال: تمهاوش القوم إذا اختلطوا: ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: " إياكم وهوشات الأسواق "، أي اختلطها وفسادها. والميم زائدة في بناء الكلمة، والمعنى راجع إلى ما قاله أبو عبيدة، لان الأموال المأخوذة من التلصص موصوفة بالاختلاط في أنفسها، والآخذ لها موصوف بالتخليط فيها، وقوله عليه الصلاة والسلام: أنفقه في نهابر: أي في الوجوه المحرمة التي يضيع الإنفاق فيها، ولا يعود إليه نفع منها. وذلك مأخوذ من نهابر الرمل، واحدها نهبورة، وهي وهشات تكون بين الرمال المستعظمة إذا وقع البعير فيها استرخت قوائمه، ولم يكد يتخلص منها. ويقال: حفر بين الأكام يصعب السلوك بها وتكثر المعائر فيها، فكأنه عليه الصلاة والسلام شبه ما يكسب من الحرام وينفق في الحرام بالشئ الواقع في عجمة الرمل لا يرجى وجوده، ولا ينشد مفقوده، ومع ذلك فقد أرصد لمنفقه أليم العذاب، وعقيم العقاب.



فقد نقلت صحيفة "تشرين" السورية السبت 9 - 6 - 2007 قصة واقعية تبين كيف أن القمار ينتهي بصاحبه إلى الدمار الأخلاقي، قالت: أن الزوج الذي كان يعمل في مجال التهريب أدمن في الفترة الأخيرة على لعب القمار حيث كان يدعو رفاقه للاجتماع في منزله الكائن بدمشق للعب القمار، وتمتد سهرتهم حتى خيوط الفجر الأولى، فطلبت الطلاق اعتراضاً منها على هذه السهرات في بيتها، إلا أن الزوج رفض طلبها قائلاً إنه لن يطلقها إلا إذا استعاد كل ما خسره في القمار. وتمضي الزوجة تقول: مرت بضعة أيام على ما جرى بيني وبينه. وذات ليلة جاء مع ثلاثة أشخاص أراهم لأول مرة، وقال لي: حضري العدة وغيري ثيابك واجلسي جانبي أريد أن تكوبي وجه خير علي مثل أيام زمان!

أحضرت الزوجة ما طلب منها رافضة الجلوس معهم. وتضيف الزوجة "طلب مني زوجي نقوداً وقطع ذهب وأعطيته لأنني لا أريد أن أخسره.. وبعد ساعات عدة دخل أحد الأشخاص إلى المطبخ وتحرش بي قائلاً لي: أنت أصبحت ملكي!"

غير أن الزوجة لم تأخذ كلامه على محمل الجد معتبرة أن ما صدر منه هو نتيجة حالة السكر التي هو فيها، وذهبت إلى غرفة نومها هرباً منه. وتقول الزوجة "لكنه تبعني إلى هناك وقال: أنت أحسن شيء أربحه وحاول الاقتراب مني غير أنني صرخت وقلت له سوف أذهب إلى الشرطة فوراً وفعلاً لبست ثيابي وخرجت ولكن ليس إلى الشرطة وإنما إلى منزل صديقة لي".

وتمضي الصحيفة، عادت الزوجة مساءً إلى منزلها الزوجية لتجد زوجها في حالة غضب وهو يرغي ويزيد ويهدد بقتلها ما لم تتنازل عن كل الأملاك التي كتبها باسمها، محاولاً وضع

جرعة من السم في فمها، فردت الزوجة عليه بطعنات سكين في صدره.

وقريبا من ذلك ما نقلته صحيفة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup> عن شخص عرفته بأنه يبلغ من العمر 42 عاماً، من مواليد تبنين في جنوب لبنان، له أولاد من زوجته الحامل في شهرها الثالث. وفجر أمس وصل الى بيته في ديترويت قادما من لاس فيجاس حيث امضى عطلة نهاية الاسبوع فاستقبلته زوجته غاضبة لأنه أمضى 4 أيام في لاس فيجاس، وعرفت أنه خسر 200 ألف دولار في كازينوهاها. وقالت شرطة ديترويت إن الشخص هذا أنهى الشجار بإطلاق النار على زوجته الحامل ثم على أطفاله وانتحرا!

ومن المكاسب المحرمة لحرمتها ذاتا: **التكسب بالسحر:**

وقد نقل الشيخ الأنصاري أقوالا كثيرة ومختلفة في تعريف موضوع السحر، لكنه قال في الأخير إن المهم هو بيان حكمه لا موضوعه.. ولكن بعض فقهاءنا قد ذكروا جانبا من تحديد موضوع السحر أثناء حديثهم عن حكمه، فقد قال الإمام الخميني: عمل السحر وتعليمه وتعلمه والتكسب به حرام، والمراد به ما يعمل من كتابة أو تكلم أو دخنة أو تصوير أو نفث أو عقد ونحو ذلك يؤثر في بدن المسحور أو قلب أو عقله، فيؤثر في إحضاره أو إنامته أو إغمائه أو تحبيبه أو تبغيضه ونحو ذلك. ويلحق بذلك استخدام الملائكة وإحضار الجن وتسخيرهم وإحضار الأرواح وتسخيرها وأمثال ذلك، بل يلحق به أو يكون منه الشعبذة وهي إراءة غير الواقع واقعا بسبب الحركة السريعة<sup>(2)</sup>.

(1) عن الشرق الأوسط 1421/8/28.

(2) تحرير الوسيلة 498/1.

ومثله ما قاله الشيخ محمد أمين زين الدين من أن: السحر هو صرف الشيء عن وجهه الصحيح على سبيل الخدعة والتمويه، فيلبس الباطل لباس الحق، ويوجب الوقوع في الوهم بالغلبة على البصر أو السمع أو غيرهما من الحواس، وقد يؤثر في بدن المسحور وقلبه أو عقله أو في عواطفه، فيؤثر فيه الحب أو البغض ويمنعه ويصدّه عن بعض المحبوبات والمشتهيات، ويجبسه عن الوصول إلى زوجته ويفرق به بينهما وغير ذلك من الآثار المختلفة. ولا ريب في حرمة عمله وحرمة تعلمه وتعليمه وحرمة التكسب به، وفي أحاديث الرسول ﷺ وأهل البيت عليهم السلام ما يدل على شدة تحريمه والمؤاخذه عليه حتى أطلق عليه الكفر وشبه بالشرك، وعن أمير المؤمنين علي عليه السلام: من تعلم شيئا من السحر قليلا أو كثيرا فقد كفر وكان آخر عهده بربه، وحده أن يقتل إلا أن يتوب. وأما تسخير الملائكة أو الجن، وإحضار الأرواح وتسخيرها، ففي عده من السحر إشكال، ويحرم منه ما كان مضرا بمن يحرم الإضرار به<sup>(1)</sup>.

هنا ينبغي الإشارة إلى ملاحظة هامة، وهي أن هناك تضخيما هائلا لموضوع السحر ولدور من يدعي السحر في مجتمعاتنا، ولا شك أن من يمتنون هذه الحرفة المحرمة، ويكسبون من ورائها المال الحرام، مستغلين بعض ضعفاء العقول، ومستغلين حاجتهم إلى أي حل لمشاكلهم النفسية والاجتماعية، هؤلاء هم الذين يشيعون مثل هذه القدرات الوهمية عندهم وعند أمثالهم، فكم من شخص - زعموا - كان ملبوسا بالجن فكان عندهم دواؤه وكم من صاحب مشكلة في حياته الزوجية والجنسية فكوا عجزه، وخلصوه!! وهكذا.

(1) كلمة التقوى 17/4.

وهكذا حولوا أنفسهم وحوّطهم بعض الجهلة إلى (سوبرمان) قادر على ما يريد، وفاعل لما يشاء.. فلا مشكلة في الكون إلا وحلها لديه، ولا معضلة إلا وهو مليّ بها!

ولو كانوا كذلك لما جاءهم المرض، ولما بقوا في الفقر عادة، ولما كانوا في أدنى الدرجات الاجتماعية!

إن القادر المتصرف في حق غيره، لا يحتاج إلى أن يخادع الفقراء والضعفاء في ألف من الريالات يسلبهما منهم من غير وجه حق! والذي يستطيع أن يفتح في وجه غيره أبواب الخير ببعض الحركات أو الكتابات أو الطلاسم، لماذا لا يستخدمها في حق نفسه فيريح نفسه من هذا العناء؟

إن الله أعدل من أن يجعل مقادير خلقه معلقة بيد هؤلاء! وأعز من أن يجعل معه متصرفا يفعل في الكون ما يريد..

لا نريد أن ننفي الأمر بكليته، ولسنا في صدد الحديث عن هذا وإنما كلامنا هو في تصديق الناس المبالغ فيه، وتسليم قسم منهم الأمور إلى هؤلاء.. والطلب منهم عوض الطلب من الله تعالى الذي هو على كل شيء قدير!

وعلى أي حال فإن أصل هذا العمل - بغض النظر عن مساحته وصدقته حيث شكك فيها غير واحد<sup>(1)</sup> - محرم وأخذ الأجرة عليه حرام.

---

(1) قال السيد الخوئي في مصباح الفقاهة - ج 1 - ص 449/لا يقال: قد تكون للسحر حقيقة واقعية، كالتصرف في عقل المسحور أو بدنه أو ما يرجع إليه، وعليه فلا يتم تعريفه المذكور.

فإنه يقال: ليست للسحر حقيقة واقعية، ولكن قد يترتب عليه أمر واقعي، فقد يظهر الساحر للمسحور شيئا مهولا فيخاف هذا ويصبح مجنوناً، أو يريه بحراً وفيه سفينة جارية فيحاول المسحور أن يركبها فيقع من شاقق ويموت، فإن الجنون والموت وإن كانا من الأمور الواقعية إلا أنهما ترتبا على الأمر التخيلي

- ومن الكسب المحرم الذي هو بالذات حرام، الغش التجاري: وهو من المشاكل التي يعيشها عالم اليوم، وقد يتورط فيها البقال الصغير، والتاجر الكبير، وذلك بإظهار صفة جيدة غير موجودة كما مثلوا بأن يرش الماء على الفاكهة أو الخضروات لتبدو جديدة طازجة والحال أنها ليست كذلك، أو يخفي عيباً موجوداً في السلعة، كأن يخلط الرديء من القمح بالجيد ويجعل الجيد في الأعلى حتى لا يلاحظ الرديء..

ويكثر هذا الأمر في المقاولات مثل أن ينقص من كمية الحديد في البناء، مما يتسبب كثيراً في انهدام البناء وسقوطه على من يسكنه فيما بعد! أو يجعل على الملابس أو الأجهزة علامات على أنها صناعة هذا البلد المتقدم مثلاً، أو الماركة الفلانية فيأخذ عليها قيمة عالية بسبب تلك الماركة أو بلد الصنع، والحال أنها ليست كذلك! والتلاعب بتواريخ انتهاء الصلاحية بحيث يغير تاريخ مادة تفسد في وقت معين ويمدده إلى وقت متأخر تكون فيه قد فسدت.. بل وصل الأمر إلى الغش في الدواء.. بالتلاعب بمواده.

### الحكم الوضعي للغش في المعاملة:

ولاشك في حرمة الغش وأنه ماحق للرزق والبركة كما في الحديث عن رسول الله ﷺ (من غش أخاه المسلم نزع الله بركة رزقه وسد عليه أبواب معيشته ووكله إلى نفسه).

---

الذي هو السحر. ويقرب ما ذكرناه ما عن صاحب العين، من أنه يقلب الشيء من جنسه في الظاهر ولا يقلبه عن جنسه في الحقيقة. وقد أشير إلى ما ذكرناه في خبر الإحتجاج، حيث سئل الإمام (عليه السلام) عن الساحر أيقلب الواقع إلى واقع آخر، فقال (عليه السلام): هو أضعف من ذلك.

إلا أن حكمه الوضعي يختلف بحسب اختلاف درجة الغش. فالعلماء يقولون الغش على قسمين فتارة يبيعه شيئاً مغشوشاً، كالسمن الحيواني الأصلي يضيف إليه الزيت النباتي ويبيعه بقيمة السمن الحيواني.. أو القمح الجيد يخلطه بالرديء ويبيعه بقيمة الجيد، أو الملابس ذات الماركة الفلانية يخلط معها ما هو أدون منها ويبيع الجميع بسعر الأعلى.. وهكذا ففي هذه الحالات يثبت للمشتري المغشوش الخيار، في أن يمضي المعاملة مع أخذ الفارق أو يفسخها. وأخرى يبيعه شيئاً مختلفاً من الأساس عما اتفق عليه، مثل أن يشتري منه ذهباً، فيعطيه حديداً أو نحاساً مموها ومطلياً بماء الذهب ولونه.. فهنا تبطل المعاملة من أساسها.

ومما يدخل في الغش التجاري، المضاربات غير الواقعية والتي يطلق عليها العلماء اسم التَّجَشُّش، وهو أن يقوم أحدهم بالاتفاق مع السمسار في المزداد العام بالمبالغة في السعر، فإذا قال أحد المشتريين الحقيقيين بعشرة قال هذا بعشرين وهكذا من أجل أن يرفع السعر من دون أن يكون راغباً حقيقة في الشراء ومن دون أن تكون السلعة تستحق هذا المبلغ وهو غير جائر كما نص عليها الفقهاء وروي عن الرسول ﷺ، أنه عد من الملعونين الناجش والمنجوش له.

ومن الغش أيضاً التعامل بالعملات المزورة وهو حرام شرعاً والمعاملة عليها باطلة. ولا فرق في ذلك بين النقود المسكوكة وبين النقود الورقية<sup>(1)</sup>.

---

(1) في صراط النجاة - للميرزا جواد التبريزي - ج 3 - ص 365/س 1117: تحرم ولا تصح المعاملة بالدرهم الخارجة عن السكة المعمولة، لأجل غش الناس، أليس ذلك يشمل الأوراق النقدية المغشوشة لاتحاد المناط فيهما في المعاملة؟ في مفروض السؤال: يشمل الأوراق النقدية، والله العالم.

ومن المكاسب المحرمة لحرمتها ذاتا: معونة الظالم في ظلمه بل في كل محرم، فهي حرام ولا يجوز أخذ الأجرة عليها، ولا يملكها الآخذ..

"بل ورد عن النبي ﷺ أنه قال: "من مشى إلى ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام" وعنه ﷺ "إذا كان يوم القيامة ينادي مناد أين الظلمة وأعوان الظلمة حتى من برى لهم قلما ولاق لهم دواة، قال: فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم" وأما معونتهم في غير المحرمات فالظاهر جوازها ما لم يعلم يعد من أعوانهم وحواشيهم المنسوبين إليهم ولم يكن اسمه مقيدا في دفترهم وديوانهم ولم يكن ذلك موجبا لزيادة شوكتهم وقوتهم"<sup>(1)</sup>.

والمسألة في عد الشخص من حواشيهم والمنسوبين إليهم عرفية، ومعونتهم في ظلمهم له مصاديق كثيرة، فقد يكون من جلادي سجونهم، وقد يكون من كتاب عقوباتهم غير الشرعية، وقد يكون من الطبايين الاعلاميين الذين يزورون على الناس الحقائق، وهكذا. وأما معونتهم في غير الحرام فلا حرمة فيها، ويستطيع أخذ الأجرة عليها والتكسب بها.

نعم قد ورد في بعض الروايات: من لاق لهم دواة ومن برى لهم قلما، ومن خاط لهم ثوبا وأنه يعتبر من أعوانهم..

ومثل هذه الروايات إما أن تحمل على أنها إعانة على الحرام بقصد الوصول إليه مثل أن يبري لهم القلم ليكتبوا به حكم قتل مؤمن بريء مع علم باريء القلم بذلك، أو يكون تنفيذ هذا الحكم الظالم متوقفا على هذه المقدمة الأخيرة.

---

(1) تحرير الوسيلة 497/1.

أو أن تحمل على الحكم الأخلاقي الهادف إلى تشديد الحذر من الوصول إلى ذلك المصير، على طريقة «لَا تَقْرُبُوا الزَّيْتِي» وليس فقط أن لا تزنوا.

إن الركون إلى الظالم والاطمئنان إليه واتخاذ مصدر قوة يؤدي بالإنسان إلى النار كما قال الله تعالى «وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» (هود/113)، وذلك طبيعي لأن الظالم لا يسوق الركن إليه إلى الهدى، وإنما يرديه في الضلال يوماً بعد يوم، ويطلب منه غير الحق، فلا يجد هذا بدءاً من الاستجابة إليه.

وهذا ما صار إليه ذلك الخطيب عندما أمره يزيد بن معاوية أن يصعد المنبر، في مجلسه بعدما جيء بسبايا أهل البيت عليهم السلام إثر مقتل الحسين بن علي عليه السلام في كربلاء، فقد "دعا يزيد بالخطاب وأمر بالمنبر فأحضر، ثم أمر الخطيب فقال: اصعد المنبر فخير الناس بمساوي الحسين وعلي وما فعلا! قال: فصعد الخطيب المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم أكثر الواقعة في علي والحسين، وأطنب في تقريظ يزيد وأبيه فذكرهما بكل جميل. قال: فصاح علي بن الحسين: ويلك أيها الخطيب! اشتريت مرضاة المخلوق بسخط الخالق، فانظر مقعدك من النار" (1).

## 2. ما يحرم التكسب به لكون منفعة الوحيدة هي الحرام:

الأشياء قد تكون ذات منافع متعددة ولا تنحصر في الحرام، كالسكين مثلاً فإن لها استعمالات متعددة مثل تقطيع الفواكه، واللحم، وقد تستعمل من قبل الخاطئين في القتل وهو محرم، لكن منفعتها ليست محصورة فيه.

(1) كتاب الفتوح - أحمد بن أعثم الكوفي - ج 5 - ص 132.



والتلفزيون والراديو وأجهزة الاستقبال الفضائي، يمكن أن يستفاد منه في التقاط ومشاهدة البرامج العلمية المفيدة والأخبار السياسية، ويمكن أن يستمتع بواسطته الغناء ويشاهد من خلاله المشاهد المثيرة للشهوات.

وهذه لا إشكال في جواز شرائها وبيعها، مع ملاحظة منفعتها المحللة تلك.

وقد يكون شيء تنحصر منفعته في الحرام، أي لا منفعة واضحة له في غير الحرام.. مثلما ذكروا في شعائر الشرك والأصنام والصلبان، فإن المنفعة المتصورة لهذه الأشياء هي في الأمر المحرم.

ومن هذا النوع الأفلام والصور<sup>(1)</sup> الجنسية الخليعة (الاباحية) فإن الاستعمال الوحيد المتصور لها هو في تحصيل المتعة للناظر والمشاهد، وهي متعة غير محللة.

وفي مثل هذه الموارد التي لا منفعة لها ولا يستفاد منها في غير الحرام، لا يجوز بيعها وشرائها والمتاجرة فيها.

### 3. بيع الأعيان النجسة:

فهناك أعيان طاهرة بحكم الشرع وأخرى نجسة، الميتة مثلاً نجسة، وليعلم أنه ليس المقصود من الميتة: الجيف، بل كل ما لم يذك ذكاة شرعية<sup>(2)</sup> بأن يذبح بالشروط المذكورة للذبح الشرعي من

---

(1) ربما تأمل البعض في كون النظر إلى الصورة كالنظر إلى الواقع من حيث الحرمة، وأن الأدلة تحرم النظر إلى العورة أو الشخص غير المماثل، بينما الصورة هي عبارة عن (حبس الظل أو الخيال) وهو غير ذاك، لكن كلامنا هو على المشهور من رأي الفقهاء، خصوصاً مع نظر بعضهم إلى الآثار السلبية التي يخلفها مثل هذا النظر وانتشار تلك الصور أو الأفلام.

(2) على المشهور من رأي الفقهاء من عدم الوساطة بين الميتة وغير المذكى خلافاً لرأي السيد الخوئي رحمه الله، ويترتب على هذا ثمرات فقهية تذكر في محلها.

استقبال القبلة، والتسمية وفري الأوداج الأربعة من قبل ذابح مسلم، وإلا فإنه يعتبر ميتة.

فإذا صار ميتة صار نجساً والشارع قد ألغى في الجملة مالية الأشياء النجسة، بمعنى أنه يقول هذا الشيء النجس لا مالية له. وإن كان لدى غير الشارع له مالية.

ومثل ذلك الخنزير والكلب والدم والغائط والبول، وسائر الأعيان النجسة عندما أعتبر نجاستها، أسقط ماليتها ولم يجز بيعها وشراءها.

نعم قيد الكثير من الفقهاء عدم جواز البيع والشراء، بما إذا لم يكن لتلك الأعيان النجسة منافع عقلائية محللة، فلو كان لها منفعة عقلائية محللة جاز بيعها وشراؤها وهذا ما ذكروه في موضوع الغائط إذ كان يستخدم للتسميد والزراعة. وعلى هذا تم الجمع بين ما ورد من أن ثمن العذرة سحت، وما ورد من أنه لا بأس ببيع العذرة..، والدم إذا كان ينتفع به كما في هذه الأيام في إعطائه للمرضى وهم يشترونه بأعلى الأثمان. وكذا الحال في مثل الكلب حيث يجوز بيع بعض أنواعه ككلب الصيد والحراسة، باعتبار أن فيه منفعة عقلائية محللة.

#### 4. بيع وشراء ما لا مالية عقلائية له..

كبيع كف من التراب، أو كيلو من الرماد، أو مقدار من الهواء في الفضاء وهكذا.. والحرمه هنا بمعنى عدم نفوذ المعاملة، فيكون الأكل للمال أكلا بالباطل، وغير جائز.

وعدم المالية تارة تكون بنظر العرف، مثل بيع وشراء الحشرات كالديدان.. وأخرى بنظر الشرع كبيع الخمر والأعيان النجسة - في الجملة -، فإن الشرع ألغى ماليتها وإن كانت قائمة بنظر العرف. كما ذكرنا قبل قليل.

# مكاسب آخر غير مشروعة (التسول والتحايل)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا  
وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(1)</sup>

الآية المباركة من سورة البقرة تتحدث عن أنه يجوز للناس أن يأكلوا مما في الأرض وهي بذلك تشرع حلية ما في الأرض بالنسبة للإنسان. وذلك أن الموقف الفقهي في هذه المسألة (الأشياء المأكولات والمشروبات الموجودة على ظهر الأرض بين فقهاء الإسلام) ينقسم إلى ثلاثة مواقف:

- التعامل معها معاملة الحلال إلا أن يعلم التحريم.
- والتعامل معها معاملة الحرام إلا ما أذن لنا في أكله وفي شربه.
- أو التوقف بحيث لا يحكم بالحلية ولا بالحرمة.

وتأسيس الأصل في هذه الجهة مهم لأننا نعلم بوجود أشياء أشار لها الشرع بالحرمة، مثل «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ أَلْيَوْمِ يَنْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ

(1) سورة البقرة الآية (168).

نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ  
مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(1)</sup>.

كما أن هناك أشياء أخر قد نص الشارع على حليتها باسمها  
وصفتها، مثل: «أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ»<sup>(2)</sup> و«أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ  
الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ»<sup>(3)</sup>.

وبقيت أشياء أخر لم يتعرض لها بعنوانها الخاص، فهل الأصل  
فيها الإباحة والحل، أو أن الأصل فيها الحرمة، أو هو التوقف.

الذين اختاروا أن الأصل هو الحلية وجواز التصرف، استفادوا  
من الآية المباركة كما أشرنا قبل قليل<sup>(4)</sup> أشياء هي المباحة في الآية  
الكريمة «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا  
خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ».

## نظرة إلى الآية وسياقها:

### خطوات الشيطان:

ذكرت الآية المباركة الموقف في ما هو مجهول الحكم، ثم نهدت عن  
اتباع خطوات الشيطان وقررت عداوته.. بينما شرحت كيفية ذلك  
الآية التي بعدها بأنه «إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى  
اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».. ويلاحظ هنا التدرج الذي يمارسه الشيطان من  
السوء إلى الفحشاء، وحسب التعبير المعاصر فإن الشيطان يكون مع

(1) سورة المائدة الآية (3).

(2) سورة المائدة الآية (1).

(3) سورة المائدة الآية (96).

(4) وكذلك ذكره المقدس الأردبيلي بنحو مختصر ولكن بنفس المضمون في كتابه  
زبدة البيان في أحكام القرآن.

الإنسان على طريقة (الخطوة خطوة)، فهو لا يقول له من اليوم الأول أن: اشرب الخمر! أو تاجر في المخدرات.. أو كُل الربا! أو قم بالزنا!  
وإنما يبدأ معه في ترقيق الالتزام في البداية، فهو يصلي ولكن ليس بذلك النحو المطلوب، ويوسوس له بأن الدين ليس فيه ذلك العسر، وإنما هو سمح يسير، وفيه تغاضٍ كثير، وإن الله في هذه الجهة عفو غفور.. وأن الالتزام الزائد هو نوع من التنطع والتعصب!  
فإذا تبعه في الخطوة الأولى طمع منه في الخطوة الثانية وهكذا حلقة إثر حلقة، حتى يرى الشخص نفسه بعد فترة أنه قد أحكم الوثاق حول عنقه، وأصبح غير قادر على التخلص من دوامة المعصية التي ألقاه الشيطان فيها.

ولهذا وجدنا القرآن الكريم يحذر المؤمنين من إتباع (خطوات الشيطان)<sup>(1)</sup> فيقول: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾.

(1) ذكر الشيطان في أكثر من ستين موضعا في القرآن، وبينت آياته بعض أساليبه وطرقه وخطواته التي يسلكها في إضلال المؤمنين، فهو تارة يعمل في مجال النفس (فوسوس لهما الشيطان)، ويلغى آثار ذكر الله بالصد عنه (ويصدكم عن ذكر الله) وينسي الشيطان الإنسان مهماته الدينية وهدف حياته (وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) وهو في ذلك يقدم الأماني والوعود الكاذبة (ويعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان إلا غرورا) حتى إذا جاء وقت الجسد أسلم أوليائه إلى مصيرهم (وقال للإنسان اكفر فلما كفر قال إني بريء منك..) والتخويف حيث أنه (يخوف أوليائه)، وهو يتوسل في تحقيق ما أحذه على نفسه من أنه سيضلهم أجمعين بأسلحة متعددة من أعماله كالخمر والميسر والأنصاب والأزلام التي هي من (عمل الشيطان) بل لا يترك العابد في عبادته وإنما يحاول إفسادها بالرياء، فترى بعض هؤلاء (ينفقون أموالهم رياء الناس) وما ذلك إلا على أثر كون (الشيطان له قرينا) بل يعتمد إلى البعض فيوهمهم بالمبالغة في التطوع من خلال تحريم الحلال على أنفسهم، كتحریم النكاح بدعوى التبتل، وتحريم الماكل الطيب والمشرب الطيب والملبس الطيب بدعوى التزهّد وهكذا، مع أنّها من (خطوات الشيطان) كما ورد في تفسيرها.

ومن خطوات الشيطان أنه يبدأ مع الشخص في غير ما هو مستنكر ومستقبح كثيرا، وهذا ما يقوم به أولياء الشيطان فلكي يوقعوا الشباب في شبكات المخدرات، يأتونه ببعض الحبوب خفيفة الأثر أو بسيجارة حشيشة مختصرة، حتى إذا استجاب في ذلك وتمكن منه أعطاه جرعة أقوى، وهكذا حتى يصبح أسير المواد المخدرة، فيبيع بعد ذلك أمواله لأجل الحصول عليها حتى إذا نفذت باع عرضه وزوجته، فإذا بقيت الحاجة باع دينه أخيرا وذلك هو الخسران المبين. والعجيب أن بعض هؤلاء يتحدثون عن أن المخدرات ليست محرمة<sup>(1)</sup>

(1) فتاوى العلماء صريحة في حرمة استعمال المخدرات بكافة أشكالها، فقد أفتى المرجع الديني السيد علي السيستاني بالحرمة، كما في فقه الحضارة ص47: يحرم استعمال المخدرات مع ما يترتب عليه من الضرر البالغ، سواء من جهة إدمانه، أو من جهة أخرى، بل الأحوط لزوما الاجتناب عنها مطلقا وهكذا صرح بشكل مفصل المرجع الديني الشيخ محمد أمين زين الدين بذلك وفتواه موجودة في رسالته العملية (كلمة التقوى) المسألة 89 من كتاب الاطعمة والاشربة ما يحل اكله من الجامدات وما لا يحل: يحرم أكل وشرب ما يكون مضرا بالفعل أو مؤديا إلى وقوع الضرر في ما يأتي، إذا كان الضرر لا يتحمل عادة كما ذكرنا، ومنه تعاطي المخدرات. فيحرم تعاطي ذلك بالاكل، والشرب، والتدخين، وبأي نحو من أنحاء الاستعمال المعروفة عند أهلها والتي يفعل المخدر فيها فعله ويؤثر أثره، وان كان نافعا قليلا، إذا كان ضرره أكبر من نفعه، سواء كان ضرره آتيا من جهة أصل استعماله ولو قليلا كالمسكرات والمخدرات، من الحشيشة وغيرها، ام كان من جهة زيادة مقدار ما يستعمل منه، أم من جهة ادمانه والمواظبة عليه كالكافيون. نسخة الكترونية موقع [www.zaineddeen.ne](http://www.zaineddeen.ne).

وفي استفتاءات المرجع الديني السيد صادق الشيرازي: المخدرات وكل ما يوجب فساد المجتمع وإفساده حرام تعاطيها والتعامل بها بيعا وشراء، وزراعة وتصنيعا وغير ذلك كما في موقعه الالكتروني: [www.s-alshirazi.com](http://www.s-alshirazi.com).

بل لقد رأى المرجع الديني الراحل السيد الخوئي أنه يجوز التحسس على من يقوم بتبرئها كما في صراط النجاة - 3 - ص 218 - وواقفه الشيخ التريزي في ذلك فقد سأله أحدهم أن: محاربة المخدرات والخمور أمر راجح شرعا، هل يسوغ للشخص التوظيف لمحاربتها، والتحسس على من يهرمها ويتعاطاها؟ الخوئي: نعم يجوز ذلك، والله العالم.

كما هو الحال في الخمر، وأن من يستعمل المخدرات مادام لا يضر بالآخرين ولا يعتدي عليهم فلم يفعل شيئاً سيئاً!! وهذه كلها من خطوات الشيطان.

ولهذا فقد أفتى علماءنا بلزوم الاجتناب عنها من أول خطوة. ولهذا كان ينبغي اجتناب المآكل الخبيثة والرزق المشتبه.. فإذا رأيت الشيطان يطمعك في خطوة صغيرة لا تنظر إلى حجم تلك الخطوة بل انظر إلى نهاية المطاف، إن الذين يسقطون من شاهق لا ينبغي أن ينظروا إلى مقدار خطوتهم، وإنما إلى النهاية حيث يرتطم في الأرض. فهناك بعض المكاسب قد لا نجد تحريماً صريحاً كالذي نجده في تحريم الخمر أو الربا ولكنها تبقى من (خطوات الشيطان).

المخدرات ليست خمراً ولا تترتب عليها - بالضرورة - نفس الأحكام المترتبة على الخمر من النجاسة - على القول بها - ولعن المجموعة المحيطة بعملية إنتاج الخمر وتسويقه وشربه<sup>(1)</sup> إلا أن المخدرات لها أثر أشد خطراً منه وهو إفساد المجتمع وإهلاك الأمم على كل الأصعدة اقتصادياً وثقافياً بل وحياتياً.. ومما هو من خطوات الشيطان بعض المكاسب غير المشروعة، ومنها:

### 1. التسول من غير فقر ومن غير حاجة:

لا شك ولا ريب أنه يجوز للمسلم الذي ضاقت به السبل أن يستعين بإخوانه المسلمين، مثلما أنه يستحب لإخوانه المسلمين أن يعينوه وأن يرفعوا حاجته.

---

(1) في الخبر الذي نقله الحر العاملي في وسائل الشيعة (آل البيت) - ج 17 - ص 224 بسنده عن الإمام الصادق أن رسول الله قال: لعن الله الخمر وغارسها وعاصرها وشاربها وساقبها وبيعها ومشتريها وأكل ثمنها وحاملها والمحمولة إليه.

غير أن الناظر في الروايات يجد ذمًا لتعود السؤال، والاستجداء، وتأكيدها على الارتفاع عن مستوى السؤال، فإنه ذل، ولم يرخص للمرء المؤمن أن يذل نفسه. إلى حد أن بعض الروايات تضيق حدود المسألة (وطلب المال من الناس) في أطر ضيقة جدا، كما في بحار الأنوار من أنه: جاء رجل إلى الحسن والحسين (عليهما السلام) وهما جالسان على الصفا فسألهما فقالا: إن الصدقة لا تحل إلا في دين موجه، أو غرم مفضع، أو فقر مدقع، ففبك شيء من هذا؟ قال: نعم فأعطياه<sup>(1)</sup>..

وهذا التشديد على ترك التسول والاستجداء، لجهة أن عملية التسول تكون صعبة في بداية الأمر، لأنها تنتهي إلى إراقة ماء الوجه، فإذا حصلت مرة أو مرتين.. عندئذ يتعود على هذا (العمل) ويكون أسهل عليه من ممارسة الأعمال العادية الشريفة التي تحتاج إلى مكابدة العناء! وقد أورد السيد البروجردي في جامع أحاديث الشيعة تحت عنوان باب: تحريم السؤال من غير حاجة وكراهته معها ما لم يضطر وحليته عند الضرورة والاضطرار، كثيرا من الأحاديث التي تدم هذا الأمر، وننقل بعضها:

فعن - الرسول ﷺ: الصدقة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي.  
وعنه: استعف عن السؤال ما استطعت.. وقال: من سأل من ظهر غنى فصداع في الرأس وداء في البطن. وقال: من سأل الناس أموالهم تكثرا فإنما هي حجارة فليستقل منهم أو ليستكثر.  
وعنه ﷺ: من استغنى أغناه الله ومن استعف أعفه الله ومن سألنا أعطيناه ومن فتح على نفسه باب المسألة فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر لا يسد أدناها بشيء.

---

(1) ج 320/43.



وعن علي بن الحسين عليهما السلام ضمنت على ربي ان لا يسأل أحد من غير حاجة الا اضطرته المسألة يوماً إلى أن يسأل من حاجة!

وعن الباقر عليه السلام اقسم بالله وهو حق ما فتح رجل على نفسه باب المسألة الا فتح الله عليه باب فقر وعن الصادق: أنه ليس من شيعتنا من فيه خصال: أن يسأل الناس بكفه..

إن الروايات تعلن ما يشبه الحرب على هذه العادة، الاستعطاء من غير حاجة، والطلب من غير اضطرار لما فيها من الأضرار على أخلاق المجتمع... فالمستعطي يتعود هذه الطريقة بديلاً عن العمل المشروع، والسعي للمعاش، ويظل يطلب من هذا وذاك فيسهل عليه هذا الأمر، ويصعب عليه العمل.

والمجتمع بعد أن يرى هذه النماذج يشك في كل من يستعطي، فتقل عنده حالة البذل والعطاء، فيُحرَمُ المُستحق أيضاً، و(لو صدق السائل هلك المسؤول).

أما إذا أغلق الإنسان باب المسألة والتسول واستبقى عزه واستغنى عن سواه من الناس، فإن الله سبحانه وتعالى يُعينه ويُغلق عنه باب المسألة والاضطرار من حاجة. أما إذا كان الإنسان بمجرد شعوره بشيء من الضيق، يُسارع إلى الاستعطاف والاستعطاء فإنه قد يربح شيئاً من المال ولكنه يخسر ما هو أهم من ذلك وهو غنى النفس وعزة الذات وبركة الله.

يُروى أن رسول الله ﷺ ولم يكن يرد سائلاً جاءه فخذ (قبيلة) من الأنصار فسلموا عليه فرد عليهم السلام فقالوا: يا رسول الله: لنا إليك حاجة، فقال: هاتوا حاجتكم قالوا: إنها حاجة عظيمة، فقال: هاتوها ما هي؟ قالوا: تضمن لنا على ربك الجنة! قال: فنكس النبي

رأسه ثم نكت في الأرض (أي ضرب بقضيبه الأرض فأثر فيها) ثم رفع رأسه فقال: أفعل ذلك بكم على أن لا تسألوا أحداً شيئاً. قيل بعد ذلك: فكان الرجل منهم يكون في السفر فيسقط سوطه فيكره أن يقول لإنسان: ناولنيه فراراً من المسألة.

### منهج نبوي تربوي في رفض الاستجداء:

عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: اشتدت حال رجل من أصحاب النبي (ﷺ) فقالت له امرأته، لو أتيت رسول الله (ﷺ) فسألته، فجاء إلى النبي (ﷺ) فلما رآه النبي (ﷺ) قال: من سألنا أعطينا ومن استغنى أغناه الله!

فقال الرجل: ما يعني غيري فرجع إلى امرأته فأعلمها.

فقالت: إن رسول الله (ﷺ) بشر فأعلمه! فاتاه فلما رآه رسول الله (ﷺ) قال: من سألنا أعطينا ومن استغنى أغناه الله، حتى فعل الرجل ذلك ثلاثاً.

ثم ذهب الرجل فاستعار معولاً ثم أتى الجبل، فصعده فقطع حطباً، ثم جاء به فباعه بنصف مد من دقيق فرجع به فأكله، ثم ذهب من الغد، فجاء بأكثر من ذلك فباعه، فلم يزل يعمل ويجمع حتى اشترى معولاً، ثم جمع حتى اشترى بكرين - جملين صغيرين - وغلما ثم أثرى حتى أيسر فجاء إلى النبي (ﷺ) فأعلمه كيف جاء يسأله وكيف سمع النبي (ﷺ).

فقال النبي (ﷺ): قلت لك: من سألنا أعطينا ومن استغنى أغناه الله<sup>(1)</sup>.

(1) الكافي 2/139.

هذا المنهج التربوي، رفته الدين بتعليمات واضحة تقضي أنه في الزكاة والصدقة الواجبة، لا يجوز لغير المحتاج أن يأخذ تلك الصدقة الواجبة، ولا يجوز للمالك أن يعطيها إياه، ولو أعطاه إياها لما كان ذلك مجزيا ولا مفرغا لذمته! وهكذا الحال بالنسبة إلى سهم السادة من الخمس فإنه يعطى للفقراء من بني هاشم ولا يجوز إعطاؤه لغير الفقير منهم كما لا يحل للغني منهم أن يأخذه.

## 2. التحايل والكذب لتحصيل المال:

ذكر الفقهاء - وقد مر آنفاً - أن من المكاسب المحرمة: الكذب.. وحينما ننظر إلى ظاهر الأمر نجد أن الكذب في العادة ليس مكسبا ماليا، لكن عندما ننظر إلى بعض التطبيقات التي ذكرت وتذكر، نحيط بكيفية كون الكذب مدخلا إلى الكسب غير الجائز.

إن الكاذب يحصل على المال بمعونة الكذب وهذا مثل هجاء من لا يستحق الهجاء كما حصل تاريخيا بالنسبة للشعراء الذين كانوا يتقربون إلى سلاطين الجور بدم المؤمنين وأئمتهم، وهكذا مثل قيام البعض بوضع الأحاديث الكاذبة على رسول الله كما أشار صلوات الله عليه إلى ذلك، بل وعلى المعصومين من الأئمة طمعا في الحصول على المال ممن بيدهم المال.

بل مثل ما هو حاصل حاليا من الصحافيين المرتزقة الذين قد يعرفون الحق ومع ذلك يكتمونونه وينشرون الباطل طمعا في مال أهل الباطل.

ومن ذلك ما يقوم به البعض من التحايل على القوانين كقانون التأمين والضمان الاجتماعي أو العمل.. فيقوم بتقديم معلومات غير صحيحة ليستلم في مقابل ذلك مالا.. فقد يكون بحسب وضعه

الطبيعي لا يشمل التأمين كأن يكون غير مؤمن على سيارته مثلا، فإذا عمل حادثا استنجد ببعض من يكون لديه تأمين ليسجل الحادث باسمه، وتحمل شركة التأمين إصلاح سيارته أو دفع المال له.. وهذا غير جائز لو كانت شركة التأمين لمسلمين..

بل لقد استشكل أكثر الفقهاء في ذلك حتى لو كان في بلد غير مسلم، لأن ذلك يعتبر اخلالا بالعقد الجاري بين الشخص وبين حكومات تلك البلاد حيث أعطته تأشيرة الدخول (الفيزا) أو الإقامة على شرط الالتزام بقوانين البلد.. وهذا مخالف للقوانين.. فضلا عن أن فيه تشويها لسمعة الإسلام والمسلمين وتوهينا لهم. وهذا عنوان ثانوي يمنع التحايل، حتى لو فرضنا أن العنوان الأولي كان ينتهي إلى الجواز!

غير أن الشيطان هنا لا يترك إيقاع الشخص في خطواته، فيزين له الفعل الخاطيء ثم يوجد له التبرير لذلك الفعل، فيقول: هؤلاء كفار وأمواهم لك حلال.. بل أحيانا حتى في البلد المسلم ترى الشيطان (يقنع) الفرد بأن شركة التأمين الفلانية هي لمخالفيك في المذهب، والمخالفون في المذهب معادون للأئمة.. الى آخر هذه القائمة حتى يسهل له أمر التجاوز على أموال الغير..

وهكذا الحال عندما يقوم البعض بالتحايل على الشركة التي يعمل فيها، فيقوم - على خلاف العقد بينه وبينها والذي يقضي مثلا بالمجيء إلى الشركة يوميا إلا إذا كان له عذر مقبول - بترك العمل ويكلف أحد زملائه بالتوقيع عنه وكأنه قد جاء ذلك اليوم، وربما غاب اسبوعا وكلف الزميل بالتوقيع عنه، ثم يأتي ليستلم الراتب لشهر كامل.. هذا مكسب غير مشروع لاسيما إذا كانت المؤسسة أو الشركة أهلية في بلاد المسلمين.

الدين ليس مجرد طقوس عبادية وإنما هو بالإضافة إلى ذلك، بل قبل ذلك (تقوى القلوب)، و(نظافة اليد). وأن تكسب طيباً وتأكل طيباً.

اذكر قضية حصلت لأحدهم وهي أنه قد حصل وباء في منطقة، وأتى على كثير من الأغنام والأبقار وقام هذا الشخص بتسجيل اسمه في ضمن من خسروا، ولم يكن في الواقع قد خسر شيئاً.. واتصلت الجهات المسؤولة عن احصاء الخسائر به وأعطته تعويضات مالية بقدر ما ذكر.

بعد أن استلم هذا الشخص المال، توجه الى احتمال ان لا يكون ذلك حالاً، فاتصلنا بمرجه، وأنه هل يجوز له استعمال هذا المال؟ أو هل هناك طريقة لاصلاحه؟ فكان الجواب: أنه لا يجوز له أن يتصرف فيه، فهذا ليس مثل ودائع البنوك التي يمكن إصلاح أمرها بالتصدق بنصفها أو خمسها - على الاختلاف في الفتوى - على الفقراء المؤمنين ويتملك الباقي.. بل لا بد أن يرجعه إلى مصدره إذا أمن الضرر وإلا تصدق به كله على الفقراء المؤمنين!

إن من يتبع أهل البيت ينبغي أن يفكر في أنه شيعة الطاهرين المطهرين من الدنس والرجس وهذا لا يقال لأجل الافتخار وإنما لأجل أن تكون مكاسينا طاهرة، ورزقنا طيباً، وبالنتيجة تؤثر طهارة المكسب تلك في ذرياتنا وأهاليها. إننا نقرأ في زيارة الإمام الحسين عليه السلام (السلام عليك يا أبا عبد الله أشهد أنك طهرٌ طاهر مطهر من طهرٍ طاهر مطهر طهرت وطهرت بك البلاد وطهرت أرض أنت بها).

بل نقرأ في حياة أصحاب أهل البيت عليهم السلام أنهم كانوا يتعففون عن المآكل المشبوهة حتى لا تؤثر في إيمانهم

وأخلاقهم. كما نقل ذلك في قضية أبي الأسود الدؤلي<sup>(1)</sup> مع ابنته..

فقد روي أن معاوية أرسل إلى بيته هدية حلواء، يريد بذلك استمالاته وصرفه عن حب أمير المؤمنين علي "ع" فدخلت ابنة صغيرة له، خماسية أو سداسية، عليه فأخذت لقمة من تلك الحلواء وجعلتها في فمها فقال لها أبو الأسود: يا بنتي ألقيه فإنه سم! هذه حلواء أرسلها إلينا معاوية ليخدعنا عن أمير المؤمنين ويردنا عن محبة أهل البيت عليهم السلام.

فقال الصبية: قبحه الله يخدعنا عن السيد المطهر بالشهد المزعفر؟  
تبا لمرسله وآكله! فعالجت نفسها حتى قاءت ما أكلتها ثم قالت:

(1) ذكره ترجمته بتفصيل، السيد محمد علي الأبطحي في كتابه تهذيب المقال في

تنقيح كتاب رجال النجاشي 210/1 فقال - ما ملخصه -:

أبو الأسود الدؤلي البصري: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، ويقال ظالم بن ظالم، الذي عدّه الشيخ (رحمه الله) في أصحاب أمير المؤمنين، وفي أصحابي الحسن والحسين، وأصحاب أبي محمد السجاد (عليهم السلام). وذكره أصحاب التراجم والسير والطبقات والتاريخ، من أصحابنا ومن العامة. وقد وضع كتابا في النحو، كما صرح به غير واحد. وكان أبو الأسود عظيم الشأن، كبير المنزلة عند علماء الإسلام حتى العامة، مع أنه كان من الشيعة، ومن أصحاب أمير المؤمنين والأئمة من بعده (عليهم السلام). قال السيوطي في بغية الوعاة: كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيا، وأسدّهم عقلا، شاعرا، سريع الجواب، ثقة في حديثه. روى عن عمر، وعلي (عليه السلام) وابن عباس وأبي ذر، وغيرهم. وعنه ابنه ويحيى بن يعمر. وصحب علي بن أبي طالب (عليه السلام) وشهد معه صفين. - إلى أن قال: - وهو أول من نقط المصحف.. مات سنة سبع وستين للهجرة بطاعون الجارف. وذكره في تهذيب التهذيب، ثم قال: قال أبو حاتم: ولي قضاء البصرة. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كوفي تابعي. وهو أول من تكلم في النحو.. وذكره ابن عبد البر، وقال: كان ذا دين، وعقل، ولسان، وبيان وفهم، وذكاء وحزم...

أبالشهد المزعفر يا ابن هند نبيع عليك أحسابا وديننا  
معاذ الله كيف يكون هذا ومولانا أمير المؤمنين<sup>(1)</sup>  
وينبغي أن نشير هنا إلى ملاحظة وهي أن شخصية أبي الأسود  
الدؤلي وهو من تلامذة علي بن أبي طالب قد تعرضت لتشويه بقي  
في بعض كتب الأدب، باعتباره أحد البخلاء وما ذاك إلا لموقفه  
الصلب من ولاية إمامه أمير المؤمنين علي عليه السلام.

---

(1) الكنى والألقاب - الشيخ عباس القمي - ج 1 - ص 10.

# آثار أكل الحرام في النفس والأخلاق

هل يؤثر المكسب الحرام والمأكل الحرام على نفس الانسان،  
وأخلاقه وإيمانه؟

يظهر من الروايات، وبتبعها الكتب الأخلاقية أن هناك تأثيرا  
متعددا الأطراف للمأكل والمكسب الحرام على حياة الانسان المعنوية  
والدينية.. مثلما أن لبعض المحرمات تأثيرات مادية مباشرة على بدنه..  
فكما أن أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر يسبب أضرارا  
للجسم، وهي لا تحتاج إلى برهان بعدما أكد العلم حصول هذه  
الآثار.

فكذلك قالوا إن لأكل الأشياء المحرمة، آثارا على إيمان  
الشخص، وأخلاقه وهكذا.. ويمكن لنا أن نرى في الروايات إثبات  
بعض تلك الآثار:

- أكل الحرام يمنع من إجابة الله الدعاء:

فقد أخرج أحمد بن فهد في (عدة الداعي) الحديث القدسي: لا  
يحجب عني دعوة إلا دعوة آكل الحرام.

وفي موضع آخر في نفس الكتاب: عن النبي ﷺ: ان احدكم  
ليرفع يديه الى السماء فيقول: يا رب يا رب ومطعمه حرام وملبسه  
حرام فإى دعاء يستجاب لهذا، وإى عمل يقبل منه وهو ينفق من  
غير حل ان حج حج حراما، وان تصدق تصدق بحرام، وان تزوج



تزوج بحرام، وان صام افطر على حرام فيا ويجه اما علم أن الله طيب لا يقبل الا الطيب وقد قال في كتابه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.

- وقال رجل: يا رسول الله: أحب أن يستجاب دعائي، فقال: طهر مأكلك، ولا تدخل بطنك الحرام<sup>(1)</sup>.

- سبب لعدم قبول العمل:

فعن رسول الله (ﷺ) أنه: من أكل لقمة من حرام لم تقبل له صلاة أربعين ليلة.

وعن الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام: إن الرجل إذا أصاب مالا من حرام لم يقبل منه حج ولا عمرة ولا صلة رحم حتى أنه يفسد فيه الفرج.

وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا اكتسب الرجل مالا من غير حله، ثم حج فلي نودي: لا لبيك ولا سعديك، وإن كان من حله فلي نودي: لبيك وسعديك<sup>(2)</sup>.

بل يجعل الأعمال التي كان يفترض أنها مقبولة، ومرضية، كالهباء المنثور، فقد روي عن الامام الصادق (عليه السلام) - في قوله ﷻ: ﴿وَقَدَّمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ -: أما والله إن كانت أعمالهم أشد بياضا من القباطي، ولكن كانوا إذا عرض لهم الحرام لم يدعوه.

وجاء في بعض الرويات أن: العمل مع أكل الحرام كناقل الماء بالمنخل.

(1) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي 145/7.

(2) الكافي - الشيخ الكليني - ج 5 - ص 124.

وبطبيعة الحال فإذا كانت أعمالهم غير مقبولة لا في حج ولا عمرة ولا صلة رحم، وكانت هباء منثورا، فإنهم لن يكونوا من أهل الجنة! كما عن الرسول ﷺ أنه: لا يدخل الجنة من نبت لحمه من السحت، النار أولى به<sup>(1)</sup>.

- وآثار أخلاقية سيئة في النفس والنسل:

غير أن هناك آثارا آخر تذكرها الروايات مثل أن أكل لحم الخنزير يذهب الغيرة، أو أن شرب الخمر يؤثر في النطفة<sup>(2)</sup> وبالتالي في شخصية الطفل المتخلق منها.. وهكذا.

- أكل الحرام يستتبع فعل الحرام:

بل قد يذكر في هذا الإطار أن الكسب الحرام يستتبع فعل الحرام، ويجر الشخص إليه باعتبار أن جسمه تخلق من الحرام، فيرجع إلى أصله.. أو ما ينسجم معه.

- أكل الحرام يمنع صفاء النفس وتلقيها للحقائق:

وهكذا الحال في تلقي النفس للحقائق، فإن من المعلوم أن النفس كلما كانت أكثر صفاء، أمكن لها تلقي الحقائق والمعارف بنحو أفضل، فهي تماما كالمرآة متى تكن صافية يكن انعكاس الصورة فيها بنفس الصفاء، وأما لو كانت ملوثة بالأتربة والغبار فإن الصورة تكون كذلك غير صافية.

ولاشك أن أكل الحرام واعتياد الانسان عليه يجعل نفسه غير صافية، بل ملوثة بالأكدار، وحينئذ فإن إدراكها للحقائق وقدرتها على اكتشاف المعارف تكون أقل..

(1) الأحاديث من ميزان الحكمة - محمد الريشهري - ج 1 - ص 597 - 598.

(2) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كسب الحرام يبين في الذرية. /الكافي 5/124.

هذا ما يذكره علماء الأخلاق، وتشير إلى كثير منه الروايات.

كيف يؤثر عالم التشريع في عالم التكوين؟

وقد يكون هناك كلام في أصل المسألة أي تأثير عالم المعنى في عالم المادة، وما هو تشريعي فيما هو تكويني.. وهذا يمتد إلى الحديث في تأثير إيتاء الزكاة مثلا في خصوبة الأرض ونزول المطر، وهكذا أن يكون الاستغفار سببا لـ ﴿يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا \* وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾.

فإن القاعدة الأولية أن مقدمات كل عالم إنما تؤثر في صنع نتائج بحسب ذلك العالم، لا أن تصنع نتائج في عالم آخر.. فكيف كانت تلك المقدمات التشريعية (من الزكاة والصلاة والاستغفار) منتجة في عالم التكوين (الأمطار والأموال والبنين)؟ وأن صلة الرحم تطيل العمر، والصدقة تدفع البلاء، وهكذا.

ولعل الجواب هو أننا: نعرف الجانب الأول من خلال التجربة والعلم الاعتيادي، وهو تأثير المقدمات التكوينية في حدوث النتائج التكوينية، كحراثة الأرض في حصول ثمر كثير، وهكذا..

غير أن تلك الآيات والروايات تضيف إلينا علما جديدا، لا نستطيع تجربته أو لا نستطيع الحكم على ظروفه بشكل دقيق، وهو تأثير عالم التشريع، والمعنى في عالم التكوين والمادة.. فإن الله سبحانه الذي وضع معادلات العالمين، وأسباب التأثير، أخبرنا عبر وحيه وعبر رسله بأن هناك عالما آخر تؤثر مقدماته في الكون والنفس والحياة المادية.. وما الضير في ذلك؟ مثلا أن تكون بركة الأرض بمعنى حسن إنتاجها ووفرة عطائها الزراعي مرتبطة بأحد أمرين على سبيل البدل: أحدهما ما نعرفه ويمكن اختباره بالنسبة لكل أحد بالتجربة وهو أن

يحسن فلاحتها ويضع فيها الأسمدة ويسقيها، فهذا يسبب حسن الإنتاج ووفرة العطاء..

وثانيهما: هو ما كشفت عنه الآيات والروايات، ولم يكن متيسرا للبشر معرفته لولا ذلك الكشف الغيبي.

فما المانع من أن يكون من أسباب تحصيل الرزق والأموال، كثرة السعي والحركة باعتبار **﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾** حسب قاعدة عالم التكوين، وأن يكون من أسباب ذلك الاستغفار، وصلاة الليل مع شيء من السعي في عالم التشريع والمعنى؟ إذا كنا قد اكتشفنا السبب الأول من خلال التجربة والعلم، فإن الوحي قد كشف لنا السبب الثاني وأخبرنا عنه.

ونفس الكلام يأتي في جهة تأثير أكل الحرام أو شرب الخمر على نطفة الانسان، في النواحي المعنوية والأخلاقية، فمثلما كشف لنا العلم عن أضرار الخمر على جسم الانسان وصحته البدنية، فإن الوحي قد كشف لنا عن تأثيره المعنوي السلبي على نسل الانسان وأخلاقه.

بطبيعة الحال: سيكون لهذه المعرفة أثر أخلاقي وتربوي في اجتناب المؤمنين الحرام كسبا وأكلا، وسيتجهون إلى ما هو حلال من أجل أن لا تتحقق فيهم تلك الآثار السلبية التي يخلفها تناول الحرام.

ولعل التشديد والتأكيد في النصوص الدينية على اجتناب الحرام كما سبق ذكر بعضها، يرمي إلى هذا الغرض، وهو نفي الآثار السلبية للحرام على النفس والأخلاق بل والعبادة.

هل يؤثر الحرام ولو لم يكن معلوما؟

غير أن هناك سؤالا يثار، وهو أنه هل ترتب الآثار السلبية للحرام على النفس والأخلاق والعبادة، حتى لو لم يعلم مرتكب الحرام بجرمته، أو لم يعرف موضوع الحرام؟

لقد أكدت بعض الكتب الأخلاقية، والقصاص التي تورّد وجود التأثير، وأن تأثير الحرام يحصل حتى لو لم يكن ذلك الشخص المرتكب للحرام عالماً به!

وكمثال على ذلك، ما يذكر من قصة العلامة المجلسي..

تقول القصة: إنه كان عمر العلامة المجلسي الثاني (الابن) لم يتعد بعد السبع سنوات حينما كان يذهب يومياً مع أبيه العلامة المجلسي الأول إلى المسجد. في أحد الأيام لم يدخل الابن مع أبيه داخل المسجد وإنما بقي يلعب في ساحته. كانت في باحة المسجد قربة ماء لرجل يقوم بسقي الناس وإرواء ظمئهم تركها في فناء المسجد إلى أن ينتهي من صلاته خلف العلامة المجلسي (الأب).

حصل ابن العلامة المجلسي (أي المجلسي الثاني صاحب موسوعة بحار الأنوار) على إبرة وغرسها في قربة الماء، وأخذ يتلذذ بمنظر الماء وهو يفور من ثقبها وينسكب خارجها، إلى أن انتهى ماء القربة وانسكب على الأرض.

جاء الرجل "السقاء" ورأى قربته مثقوبة وماؤها منهمر، فسأل عمّن فعل ذلك، فعرف بعد برهة من الوقت أن الفاعل هو ابن العلامة المجلسي الكبير. وشاع الخبر في المسجد ووصل تدريجياً إلى العلامة المجلسي (الأب) فقلق كثيراً واغتم للأمر.

وعندما رجع إلى منزله نادى زوجته وخاطبها بقوله: لقد التزمت بكل التعاليم الإسلامية قبل انعقاد النطفة وفي أثناء انعقادها، لقد تحرّزت عن الغذاء الحرام وراعت الآداب الشرعية، وما بدر عن الولد اليوم في المسجد هو لذنّب اقترفته أو تقصير قمت به.

ثم قال لها: فكري جيداً وتذكّري ماذا فعلت؟

سرعان ما تبادر إلى ذاكرة الزوجة الكريمة ذكرى حادثة معينة، فالتفتت إلى زوجها العلامة المجلسي وقالت: نعم، التقصير تقصيري!

ثم فصلت الأمر بقولها: عندما كنت حاملاً بولدنا ذهبت في شغل معين إلى بيت الجيران، وعندما رجعت كانت في ممر بيتهم شجرة رمان، فمالت نفسي إلى اقتطاف إحدى الرمانات ظناً مني بأنها حامضة، والحامل مثلي تميل إلى الحوامض وتشتهيها، لذلك ثقت الرمانة وهي في الشجرة بعد، بدبوس كان معي ومصصت منها قليلاً فلاحظت أنها حلوة المذاق فتركتها ورجعت إلى البيت، ولم أخبر جاري صاحبة المنزل ولم أستأذنها بما فعلت. إن هذه القصة تعطينا درساً عظيماً ومهولاً في موضوعها، إذ لاحظنا كيف أن مصة من رمانة تابعة إلى بيت الجيران أثرت - بدون استئذانهم - على الجنين المحمول في بطن والدة العلامة المجلسي، وكيف انعكس أثر هذه المعصية عملياً في سلوك الابن (العلامة المجلسي الثاني) وبادر بشيء من المطابقة إلى ثقب قربة الرجل السقاء<sup>(1)</sup>!

إن أمثال هذه القصة هو ما نجد كثيراً في التوجيهات الأخلاقية، التي تنادي بلزوم الاحتياط الشديد، واجتناب الشبهة، وذلك لأن آثار الحرام تترتب وتنعكس في النفس والاحلاق، وإن كان الشخص معذوراً من جهة الاثم والعقوبة الالهية.

ولتنقيح البحث في هذه المسألة يقال إن هناك ثلاثة آراء:

- الأول: ينتهي إلى ما قدمناه من ترتب الآثار السلبية على النفس والاحلاق سواء كان الشخص عالماً أو جاهلاً بموضع الحرام.

---

(1) موقع الكتروني balagh.com.

- والثاني: ينتهي إلى عدم ترتب الآثار السلبية، ما لم يعلم المرتكب بالحرمة (حكما وموضوعا) وإلا فلا آثار.
- والثالث: ينتهي إلى التفصيل بين حرام وآخر، فترتب في بعضها مع العلم والجهل وفي البعض الآخر لا ترتب مع الجهل.

ويمكن الاستدلال للرأي الأول بما يلي:

1. إطلاق الأدلة، فإنها لم تفصل بين العلم والجهل بالحرمة أو بموضع الحرام.. ومقتضى ذلك أن الآثار ترتب في مطلق الأحوال. ومنها حالة الجهل.
  2. أن الآثار المذكورة من فقدان الغيرة مثلا، أو تأثر نطفة أكل الحرام، وما شابه هي من الآثار الوضعية التكوينية، وهذه الآثار لا ترتبط بالعلم والجهل.
- فمثلا أنه لو شرب الخمر وهو لا يعلم بخمريته يحصل له السكر، ولو شرب السم وهو لا يعلم أنه سم يموت، فكذلك لو أكل الحرام وهو لا يعلم به ترتب الآثار السلبية المرافقة للحرام.
- ولا يمكن التمسك بحديث الرفع (رفع عن أمي تسع.. ومنها ما لا يعلمون) وذلك لأن المرفوع منها خصوص المؤاخذة الأخروية.

بينما يمكن الاستدلال للرأي الثاني بما يلي:

1. أن الحرام لا يختلف عن الحلال في ذاته في كل شيء، وإنما الأحكام الشرعية بالحرمة هي اعتبارات من قبل الله ﷻ، والغرض منها امتحان من يطيع الله، ومن يعصيه ولا يوجد بالضرورة في كل مورد من موارد الحرام تلك الآثار المذكورة، وإلى هذا المعنى تشير الآية المباركة ﴿لِيَبْلُوَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ

وَرَمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ<sup>(1)</sup>. وهذه الغاية من التحريم والإيجاب إنما تتحقق مع العلم.

ولا يعني ذلك أن الأحكام غير تابعة للمصالح والمفاسد، وأن الحرام غير مشتمل على مفسدة، فإننا إنما ننفي الكلية، وأن في كل مورد مورد لا بد أن تكون مفسدة..

وهذا ما عبر عنه بعض الفقهاء من "أن المصالح والمفاسد في الأحكام على رأي العدلية ليست بمعنى كون الحكم بالنسبة إلى كل أحد ذا مصلحة"<sup>(2)</sup>.

وعبر عنه فقيه آخر بأن "المصالح والمفاسد والملاكات قد تكون اعتبارية كما هو في الصيد يوم السبت بالنسبة لبني اسرائيل، واشترط العقد بالكلام، ولا يلزم أن يكون هناك مفسدة تكوينية في كل حرام على سبيل الاستغراق، نعم هو في الجملة كذلك"<sup>(3)</sup>.

2. أنه لا ريب في أن هناك ترخيصات كثيرة من قبل الشارع للمكلفين، فمنها ما هو مجرى الأصول العملية كالبراءة، وغيرها من الأصول المرخصة كأصالة الحل، والطهارة، وما شابه.. وأن هناك اعتبارا لخبر الثقة في حجته في الأحكام - على الأقل - وفي الموضوعات على قول، وحجية قول البينة في الموضوعات..

ولا ريب في مصادفة هذه الأمور للحرام الواقعي، فالشارع من جهة يصرح بجواز ارتكاب الشبهة التحريمية، الموضوعية والحكمية، مع أنها - مع مصادفة واقع الحرام من أكل شيء مغضوب دون علم،

(1) سورة المائدة الآية (94).

(2) كتاب البيع - الامام الخميني - ج 1 - ص 526.

(3) الميرزا جواد التبريزي (رحمه الله) في بحثه في الأصول (تقريرات المؤلف).



وشرب شيء نجس دون معرفة، والتصرف في مال الغير من دون  
تعمد أو علم - تخلف آثارا سيئة في النفس والأخلاق بل النسل..  
هذا مما لا يمكن أن يكون. بل هو إلقاء من الشارع للمكلفين في آثار  
الحرام السيئة..

لا يقال إنه ارتكاب أخف الضررين، فإنه يمكن الجواب، بأن  
هذا هو أشد الضررين، إذ فساد النفس، وخراب النسل هو من أعظم  
الأضرار.. وكان ينبغي لو كانت آثار الحرام السلبية تترتب حتى مع  
عدم العلم أن يأمر بالاحتياط - ما لم يصل إلى العسر والخرج - مع  
أنه لم يأمر بذلك كما عليه المشهور من الأصوليين.

وإذا تم هذا فيمكن أن يكون قرينة لتقييد إطلاق الأدلة.

وأما الرأي الثالث، وهو التفصيل فقد يقال بالترتب في ما كان  
حراما بالأصل، وأما ما حرم بالعارض فلا تترتب الآثار، فيمكن  
الالتزام مثلا بترتب الآثار في شرب الخمر دون أكل المغصوب. أو في  
لحم الخنزير دون غير المذكي..

وربما قيل بوجود بعض الروايات التي تتحدث عن آثار  
الخنزير، حتى مع عدم العلم، ولكني لم أعثر عليها فإن صح  
ذلك، فإنه قد يكون دليلا - بالاضافة إلى ما سبق - لأصحاب  
هذا الرأي.

## فتاوى العلماء:

يبدو أن الحديث في هذا الموضوع في غالبه يتم ضمن الاطار  
الأخلاقي العام، وهو ما يقوم به الخطباء، والكتاب، ولعل هذا من  
الأمر التي جعلت الموضوع يتخذ وجهة خاصة، هي القول بالترتب  
حتى مع العلم، وذلك لأن وظيفة الواعظ والمعلم الأخلاقي هي أن

يقوم بالتحذير من الحرام، والوصية باجتنابه قدر الامكان وهذا إنما يتم على القول بترتب الآثار على كل حال.

والغالب في الكتب والخطب الأخلاقية أنها لا تعتمد على أدلة، وتحقيق إذ غايتها هو التأثير في قلب المتلقي وسلوكه الخارجي، فهي تتوسل للوصول إلى هذا الهدف بما أمكن من الوسائل.

ولذا فبالرغم من تباعي - الحدود - لكتب الفقه والاستفتاءات، لم أجد رأياً لأكثر فقهاءنا المعاصرين أو الماضين في هذه المسألة.. إلا ما عن السيد أبي القاسم الخوئي، وما ينسب للسيد محمد الشيرازي. فقد أجاب الأول كما في صراط النجاة<sup>(1)</sup> عن المسألة مختاراً القول بالترتب في الجملة، أي لا كلية في الترتب وإنما في موارد دون غيرها. ولم يعلق الميرزا التبريزي على المسألة مما يفيد موافقته أستاذه.

ففي سؤال: إذا أكل المؤمن ما يحرم أكله، أو شرب ما يحرم شربه غفلة، أو جهلاً، فهل يترتب على ذلك الآثار التكوينية المعنوية، كإذهاب المروءة والغيرة، كما في أكل لحم الخنزير، والتأثير على النظفة كما في شرب الخمر، وما شاكل ذلك؟

أجاب السيد الخوئي: نعم يترتب عليه الآثار التكوينية في الجملة، والله العالم.

بينما نسب<sup>(2)</sup> للسيد الشيرازي القول بعدم ترتب الآثار، فقد وجه السؤال التالي له:

كما هو معلوم أن الشرع يرى الحلية في جميع الأمور المرتبطة بالأطعمة والأشربة حسب القاعدة الشرعية التي تقول "كل شيء

(1) 276/3.

(2) نقل في بعض المنتديات الالكترونية، كاستفتاء خاص، ولم أعره عليه في موقع السيد الشيرازي رحمه الله، أو كتب فتاواه.

حلال حتى تثبت حرمة" وكما نعرف أنه في الدول الإسلامية لا  
يجب السؤال عن حلية الأطعمة في المطاعم العامة.  
وكما هو مشهور أيضا أن أكل الحرام يؤثر على نفسية الإنسان  
وعلى نطقته ونسله لذلك يتشدد كثير من المسلمين في قضية الحلال  
والحرام.

### سؤالنا:

لو أن شخص ما أتبع القواعد العامة فيما قد ذكرنا وأكل طعاما  
من أحد المطاعم وهو لا يعلم أن هذا الأكل لم يديح بالطريقة  
الإسلامية فما الحكم هنا؟  
وهل يترتب على هذا الشخص آثار سلبية على نفسيته ونسله  
ونطقته من جراء أكل ذلك الطعام مع عدم علمه.  
ج: لا إشكال فيه، وليس من الثابت ترتب الآثار الوضعية  
المذكورة في مثل هذه الحالات.

وأرى بعد ما تقدم أن المناسب هو عدم ترتب الآثار مع عدم  
العلم، وذلك للزوم أن لا ينجو إلا من شذ وندر من الابتلاء بشيء  
من الحرام الواقعي في كل حياته، مع ملاحظة ترخيص الشارع  
المقدس له في الارتكاب للمشتبه بالأصول المرخصة كالبراءة والحل  
والطهارة، وقضية سوق المسلمين وجواز أكل المسلم منها مع أن من  
المعلوم فيها غير المذكى وغير الطاهر<sup>(1)</sup> - حتى في زمان صدور

---

(1) عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: إذا علمت أنه ميتة فلا تأكله وإن لم تعلم  
فاشترى وبع وكل، والله إني لا اعتراض السوق فاشترى بها اللحم والسمن والجبن،  
والله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان.

وسأله رجل عن الجبن؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: إنه لطعام يعجبني  
فسأخبرك عن الجبن وغيره، كل شيء فيه الحلال والحرام فهو لك حلال حتى  
تعرف الحرام فتدعه بعينه.

النصوص - والمأخوذ من يد المسلم، والمخبر عنه بخبر الثقة، والبيئة، وغير ذلك..

ولكن تجويز الشارع في الارتكاب - كما تقدم - في الاستدلال للرأي، إيقاعا في المفسدة الواقعية، وقبولا بالسوء في نفس المسلم.. وهو غير ممكن منه.

ولكن الواجب أن يحتاط الانسان في كل هذه الموارد، ما لم يبلغ ذلك العسر والخرج، لكنه غير واجب كما عليه مشهور الأصوليين والفقهاء.

وإنما اقتحام الحرام مع العلم به، يجعل الانسان في خط مواجهة والتحدي لله تعالى وهذه ه الحالة هي التي تخلق تلك الآثار السيئة..

---

- وعن حماد بن عيسى، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبي يبعث بالدرهم إلى السوق فيشترى بها جنبا ويسمي ويأكل ولا يسأل عنه./وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 25 - ص 119.

# تطور التعامل الاقتصادي من المقايضة إلى البنوك

يقول الدارسون للتاريخ الحضاري للإنسان؛ إن الإنسان القديم كان يوفر احتياجاته بنفسه في الغالب فإذا جاع حمل رمحه واصطاد الحيوان الذي يسد جوعه، وإذا عطش ذهب إلى أقرب مصدر للمياه، وهكذا جرب أكل النبات من فواكه وخضروات بمقدار ما كان موجودا في الطبيعة المحيطة به.

وفي تلك الفترة لم تكن هناك حاجة عنده لشيء اسمه التبادل أو البيع والشراء. غير أنه بعد فترة من الزمان وعلى أثر تكثر حاجات الإنسان من جهة وكونه يعيش في مجموعات بشرية ومجتمعات إنسانية من جهة أخرى برزت الحاجة إلى التقايض والتبادل. وخصوصا بعد أن أصبح لدى هذه المجموعات البشرية قدرات مختلفة، فهذه المجموعة لها قدرة أكبر في فن الزراعة واستنبات الأرض وحرثها، والأخرى في رعي الحيوانات، والثالثة في الصيد وهكذا.

أصبح بعض هؤلاء يملك الصيد لكنه لا يمتلك الخضروات، وهو حاضر لأن يقايض ما عنده من لحم الفرائس التي اصطادها بما عند ذلك الآخر من الحبوب واللباس وبدأ يفكر - بمداية الله وما أعطاه من عقل - تحت ظروف احتياجه، في التبادل بين السلع فاهتدى إلى قانون المقايضة.

غير أن قانون المقايضة لم يكن هو الأمثل إذ كانت هناك حاجات لا يستطيع هذا النظام أن يلبئها، فإنه لا يجد من لديه سلعة (كالصوف) مثلاً، من يقايضه ويبدله له بالطعام، وخصوصاً في بعض الفصول التي يقل فيها الاقبال على السلعة تلك! إن بعض السلع قد لا يتم الاحتياج إليها باستمرار ولذلك لا يستطيع أن يستبدلها وقتما يشاء..

بل إن بعض السلع والبضائع لم يكن ممكناً تقسيمها بسهولة، فمن كان لديه شاة تعادل (50) كيلو من الرز ولم يكن لدى الطرف الآخر سوى (20) كيلو، كان صاحب الشاة يواجه مشكلة عويصة وليس بإمكانه الحصول على مبتغاه. إضافة إلى مشاكل أخرى مثل أن نقل بعض تلك السلع والبضائع كان عسيراً في ظرف كانت وسائل النقل بدائية، وأن بعض السلع لم يكن بالإمكان تخزينها لفترات طويلة<sup>(1)</sup>.

كما أن هذا النظام كانت تحكمه الحاجة والحاجة غير عادلة مثلاً عندما كان يحتاج بعضهم إلى لباس دافئ في الشتاء، وأنت تملك فرو حروف مثلاً، فلن يكون لا يموت من البرد هو مضطر أن يعطي مقادير كبيرة من الحنطة، مع أنها لا تعتبر مقايضة عادلة لكن صاحب الحاجة لا بد له من مقايضة تلك الأشياء بما يحتاجه.

على أثر هذا مست الحاجة لوجود ميزان لوجود مقياس تقاس السلع على ضوئه، ويتم التبادل على أثر قياس قيمة الأشياء المختلفة لذلك المقياس. ففكر الإنسان في الأشياء التي يكثر استعمالها وتعظم الحاجة إليها (كالحديد والنحاس، وكالرز في النباتات، والحصان

(1) فقه الأوراق النقدية والبنك/د مصطفى البروجردى ص 19.

والشاة والماعز في الحيوان) وما شابهها وهي قد تختلف أو تتفق بحسب اختلاف المناطق والأزمنة.. فتوجه إلى تلك الأشياء خصوصاً بعدما استنجمت المعادن صار الإنسان قادراً ولو بوسائله البدائية أن يستخرج الحديد ويصنعه أو يشكله في حاجاته المختلفة، وهكذا الحال بالنسبة إلى النحاس فمثلاً يقاس الخروف أو السلعة الأخرى بالنسبة إلى قضبان الحديد على أنه يساوي عشرة قضبان حديد، فلا تصبح مبادلة بينهما إلا بدفع الفارق.

تطور الإنسان في مراحلهِ الأخيرة إلى أن يكون الذهب والفضة هو المقياس والميزان الذي يرجع إليه في تحديد الأثمان والسلع، واحتفظ الذهب بموقعه هذا إلى يومنا الحاضر حيث تقاس العملات - على مستوى الدول - بالنسبة إليه، وتعتبر تغطيتها من خلاله.

وقد اختلفوا في السبب الذي جعل الذهب يحتل هذا الموقع ولا يزال، ولكنهم ذكروا أن من جملة ميزاته أنه لا يتغير مع تقادم الزمان عليه بعكس بقية الفلزات كالحديد الذي يصدأ ويتلف بعد مرور زمان عليه، والنحاس الذي يتغير لونه ويحتاج بين فترة وأخرى إلى حك وتجديد.. وبعضهم ذكر أن ذلك راجع إلى أنه يساوي أثماناً عالية بمقادير قليلة لشدة رغبة الناس فيه وأنه مما زين للناس، وأنه بعد ذلك قابل للتشكل بما لا يصل إليه حال الفلزات الأخرى فإن الإنسان بإمكانه أن يشكل هذا الفلز في صفائح رقيقة جداً بأشكال مختلفة تجذب الأنظار وترين لابسها..

ثم تحول هذا الفلز إلى عملة معدنية فصار الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وكان يتم التعامل به إلى أوائل هذه القرن، بل في بعض الأماكن إلى وقت متأخر عن ذلك. غير أن تعاظم التبادل بين البشر وحاجته إلى دفع أموال كبيرة جعلهم يفكرون في وسيلة أسهل

من العملة الذهبية أو الفضية التي كانت تحتاج إلى جهد كبير في نقلها - إذا كانت بكميات كبيرة - إضافة إلى إمكان تعرضها للسلب والسرقة، فكان أن اكتفى التجار أو المتعاملون في أول الأمر بأخذ الايصالات من تاجر إلى آخر، أو من سلطان إلى ولاته، وهكذا.. وكان بعضهم يأتمن بعض الصرافين على أمواله ويأخذ منه وصلا في مقابل ذلك، لكي يعود إليه في وقت آخر، أو يذهب إلى وكيله في منطقة أخرى ليستلم معادل ماله منه..

إن ذات السبب الذي أزال غير الذهب عن موقعه في التبادل المالي أزال الذهب عن موقعه ذاك وجعل الناس يعتمدون فكرة النقود الورقية المعتمدة على غطاء ذهبي والتي هي بمثابة إيصال. وجهات النقص التي كانت في غيره من صعوبة الحمل والنقل وقلة الأمن فيها وصعوبة الحفظ والتخزين بكميات ولفترات، هي نفسها - وإن كانت بنسبة أقل كثيرا - جعلت الناس يتحولون عن الذهب إلى النقد.

ومن الحاجة إلى الحفظ والتخزين الآمن نشأت فكرة أولية للبنك، فإن الأموال وخصوصا الذهب كانت عرضة للسرقة والاعتداء وخصوصا حين يسافر مالكها فإنه يخشى على ماله الحاضر في بلده، ويخشى على ماله الذي يحمله معه في سفره.. فبرزت الحاجة إلى ايداع تلك الأموال في أماكن آمنة، والحاجة إلى وجود وكلاء في المناطق التي يكثر إليها السفر بحيث يسلم المال في بلده ويستلمه في البلد الذي يريد السفر إليه في مقابل أجر معين على تلك العملية. تطورت هذه الفكرة بتفكير أمناء الأموال تلك بأنه مادما نحفظ المال إلى رجوع صاحبه لماذا لا نستفيد منها في التجارة وعندما يعود صاحبها نسلمه قيمتها ما دامت عملة واحدة!



هذه كانت بداية الفكرة - مع تبسيط شديد - لمسألة البنوك والاستثمار فيها. ثم إن هذه الفكرة تطورت في العصر الحديث تطورا هائلاً بحيث يصعب على الإنسان متابعة تطور البنوك وتفصيل عملياتها التي أصبحت ضرورة من ضرورات البناء الاقتصادي المعاصر.

### تقسيم البنوك بحسب الحكم الشرعي:

هذه الضرورة الاقتصادية انتشرت بشكل سريع في البلاد الإسلامية، ومن الطبيعي أن يكون هناك حكم شرعي يرتبط بها. ومن اللازم على المؤمنين التعرف على حكمها الشرعي لأن الابتلاء بها أصبح عاما. فإذا كان في السابق يمكن القول أن على التاجر أن يتفقه في المتجر وأحكامه وإلا ارتطم في الربا كما ورد، وكان الأمر خاصا بصنف من الناس، فإن المسألة اليوم أصبحت عامة البلوى، وأصبح الناس لا يستغني أكثرهم عن التعامل مع البنوك، في فتح الحسابات الجارية أو الاستثمارية أو نقل الأموال أو الاقتراض.. وهكذا. ومن الواضح أن كل هذه الأمور تحتاج إلى رأي الشرع في جوازها وعدمه!

وقد سبق القول أن من المهم أن يتحرك الإنسان المؤمن في إطار بحيث تكون مكاسبه مشروعة ومحللة وهذا لا يتم إلا بعد معرفة أحكام الشرع في مختلف القضايا والعمليات التي ترتبط بهذه البنوك.

### أهلي وحكومي:

والفقهاء يقسمون البنوك تبعا للحكم الشرعي المرتبط بها إلى قسمين: (وإلا فإن غير الفقيه يمكن ان يقسم أنواع البنوك إلى أقسام أخرى كثيرة، من حيث نمط نشاطها وارتباطاتها ومجال عملها): فإنه

قد يكون البنك مملوكاً من جهة أهلية وقد لا يكون كذلك وإنما يكون مملوكاً من قبل الحكومة في بلد مسلم بالكامل أو بالاشتراك مع مسلمين.

ويختلف الحال بين القسمين من البنك وتترتب عليه آثار في الفقه: منها أن البنك غير الأهلي تعامل أمواله - بناء على مشهور رأي الفقهاء - معاملة مجهول المالك. وهناك رأي فقهي آخر - في مقابل المشهور - يذهب للملكية الدولة<sup>(1)</sup> وملكية الجهات وبالتالي لا يعامل أموال بنوكها معاملة مجهول المالك.

ما معنى مجهول المالك ولماذا تعامل أموال الدولة كمجهول المالك؟!

تصرف الناس في الأشياء ليس مشروعاً إلا عندما ينطلق من ولاية مالكية أو ولاية شرعية على تلك الأشياء. فالكأس الذي يشتريه المشتري بماله من السوق يصبح مالكا له، وتتيح له تلك الملكية كافة أنحاء التصرفات في كأس من استعماله، وهبته وبيعه وإعارته.. ولا يستطيع غيره التصرف فيه من دون إذنه أو رضاه.

وقد لا يكون هذا الشخص مالكا، ولكن له ولاية شرعية عليه كما هو الحال فيما ذكروا من الولاية للمجتهد (الحاكم الشرعي) على الأيتام، والقصر، وسائر الشؤون التي لا يرضى المشرع بتعطيلها، أو على كافة القضايا كما هو مسلك القائلين بولاية الفقيه العامة.. فهذه الولاية الشرعية - في دائرتها الضيقة أو الواسعة - الثابتة له بمقتضى الأدلة المذكورة في الفقه، تخوله التصرف في الأموال بحسب مصلحة المولى عليهم، نقلا وبيعا وإجارة وغير ذلك.

(1) إما مطلقاً وإما بشرط دعوى سلطاتها الخلافة الدينية.

وحيث أن رأي الفقهاء هو أن الحكومات في بلاد المسلمين في هذا الزمان لا ينطبق عليها - غالبا - عنوان الولاية الشرعية إذ هي خاصة بالمتعهد، والفقهاء.. فتصرفاتها في الأموال العامة وميزانية الدولة (من بيع وشراء وإيجار وهبة وغيرها) لا تكون مشروعة، حيث لا ولاية شرعية لها عليها.

ومن جهة أخرى فإنها (لا تملك) هذه الأموال، كما يملك الأشخاص، خصوصا أن عنوان الحكومة - مع عدم ثباته - غير قابل للتملك. كما أنه لا معنى لتملكها إياها، فمثلا عندما تبيع معادن الأرض وتحصل على المال على أثر ذلك.. لا محل لتملكها تلك الأموال فإن معادن الأرض ليس ملكا شخصيا للحاكم ولا الحكومة، وقد فرضنا أنه لا ولاية لها عليها.. فكيف تتصرف فيها وتملك أثمانها؟

فمن هو المالك؟ لا يوجد مالك، وإنما هناك ولي لهذه الأموال وهو الإمام المعصوم في حضوره، ويقوم مقامه في هذا المنصب - من حفظ الأموال والتصرف بها في مواردنا - الفقيه المجتهد.. حيث أن هذا هو القدر المعلوم من نيابته عنه.

ولا يقتصر الاشكال على هذه الجهة في ملكية الدولة أو الحكومة في بلد المسلمين عند القائلين بعدم ذلك وإنما يتعدى إلى عدم إمكان تصوير ملكية (الدولة) كجهة، فإن ظواهر الأدلة تقرر ملكية الأفراد وترتب على ملكيتهم مختلف الآثار، وأما ملكية الدولة أو الحكومة وهي جهة غير حقيقية وإنما اعتبارية غير ثابتة ولا دائمة.. فلا تشملها تلك الأدلة.

ثم يأتي الاشكال السابق من أنه حتى على فرض ملكيتها، فإن الدول هذه والحكومات غير مشروعة فلا ولاية شرعية لها على الأموال ولا ولاية الملكية أيضا.

نعم لو كان هناك حكومة شرعية وكان الرأس فيها والقائد فقيها، وقلنا بولاية الفقيه في هذه الجهة، فعندئذ لو حلت مشكلة (ملكية الدولة الوضعية) ينتفي الاشكال. أو أن يكون الفقيه هو رأس هذه الأمور بحيث تنسب إليه.

وبناء على عدم تصوير ملكية الدول فإن المال الذي تحت يد الحكومات المذكورة يكون من مجهول المالك، وبحث مجهول المالك<sup>(1)</sup>

---

(1) ومن ذكره مع بعض أدلته المحقق النائبي أعلى الله مقامه فقال كما في: منية الطالب ج 66/1 تقرير بحث النائبي، للخوانساري

في بيان مصرف هذا المال (المجهول مالكة) بعد اليأس عن صاحبه. فقيل: بأنه يمسكه حتى يتبين صاحبه، ويوصي به عند وفاته. وقيل: بأنه مال الإمام عليه السلام، فهو بمنزلة مال من لا وارث له. وقيل: بأنه يتصدق به. وقيل: بالفرق بين الأمانات المالكية من العارية والوديعة ونحوهما، وبين غيرها من المجهول المالك. ففي الأمانات يجب حفظها، ولا يجوز دفعها إلى الحاكم أو الإمام. وقال المفيد في باب الوديعة: إن لم يعرف صاحبها أخرج منها الخمس وصرف البقية على فقراء المؤمنين. ويدل على الأول: ما ورد عن أبي إبراهيم عليه السلام في أجرة الأجير المفقود، قال عليه السلام: (اطلب واجهد، فإن قدرت عليه، وإلا فكسبيل مالك حتى يجيء له طالب، فإن حدث بك حدث فأوص به). وما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال: (توصي بها، فإن جاء طالبها، وإلا فهي كسبيل مالك). ويدل على الثاني: رواية داود بن أبي يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال له رجل: إني قد أصبت مالا فكيف أتخلص عنه؟ قال عليه السلام: (والله ما له صاحب غيري). ثم إنه عليه السلام استحلفه أن يدفعه إلى من يأمره، فحلف، قال: (فأذهب وقسمه بين إخوانك ولك الأمن مما خفته). ويدل على الثالث: الأمر بالتصدق بما يجتمع عند الصياغ من أجزاء النقدين. وما ورد من التصدق بغلة الوقف المجهول أربابه. وما ورد من التصدق بما حازه عامل بني أمية. وما ورد من التصدق بأجرة الأجير المفقود. ونحو ذلك: كمصححة يونس الواردة فيمن بقي عنده بعض متاع رفيقه ولا يعرف صاحبه، فقال عليه السلام: (بعه وأعط ثمنه أصحابك، قلت: جعلت فداك، أهل الولاية؟ قال: نعم (4). وما ورد في اللقطة، وما ورد فيما أودعه رجل من اللصوص دراهم. ولم نظفر من الأخبار ما يكون دليلا لغير هذه الأقوال. ولكن الأقوى بمقتضى الجمع

له تطبيقات متعددة ذكرها الفقهاء واستدلوا عليها، ونحن نشير إليها بشكل سريع ثم نعود لتكملة الموضوع في آثار هذا المسلك على المعاملات المالية.

وقد ذكروا في باب اللقطة أنها من مجهول المالك وأن الملتقط يعرفها حولاً ثم يتصدق به أو ثمنه على فقراء المؤمنين واحتاط بعضهم أن يكون ذلك باذن الحاكم الشرعي.

وقد طبق عنوان مجهول المالك على أموال البنوك الحكومية (أو المشتركة بين الحكومة وبين الناس) وذلك بعد فرض أن الحكومة لا تملك فإن العمليات التي تمت بين البنك (الحكومي) وبين الناس إنما كانت من طرف واحد فقط، لا بين طرفين كما هو المفروض في العقود!

---

بين الأخبار، بل الاحتياط هو: تسليمه إلى الحاكم الشرعي في عصر الغيبة ليتصدق به، أو الإذن منه في التصديق عن مالكة، لأن صريح رواية داود: كون المال المجهول المالك مطلقاً مال الإمام عليه السلام (والأدلة الواردة في التصديق لا تدل على أنه عليه السلام في مقام بيان الحكم الكلي أو في مقام الإذن في التصديق من حيث إنه ماله عليه السلام، بل لا يبعد الأخير، كما يدل عليه رواية داود، فإنه عليه السلام بعد أن حلف بأنه ماله أمره بالتقسيم. ويشهد لهذا الأخبار الواردة في الأخير، فإن جملة منها فرض السائل عدم وجود وارث له، فقال عليه السلام: (تصدق، أو أوص، أو هو كسبيل مالك) فإن مع فرض كون الإمام عليه السلام وارث من لا وارث له قال عليه السلام: (تدفع إلى المساكين). ولا ينافيه قوله عليه السلام: (اطلب)، لإمكان أن يكون المراد منه: أطلب مالكة الذي هو له في هذا الحال، وهو نفسه عليه السلام ولا يبين له، للثقة. ولا قوله عليه السلام (أوص به، أو: كسبيل مالك)، لأن له عليه السلام أن يأذن له في التصرف، أو في الإيضاء به. هذا بالنسبة إلى العين. وأما بالنسبة إلى الدين فالأمر أظهر، والاحتياط فيه أقوى، لأن الكلي لا يتشخص إلا بقبض الحاكم الذي هو ولي الغريم. وكيف كان، فمقتضى الاحتياط بناء على حرمة الصدقة على الهاشمي وإن لم تكن من زكاة الأموال والأبدان هو أن يصرفه الحاكم، أو من بيده بإذن الحاكم.

## ما يترتب على مسلك مجهول المالك في المعاملات:

### الاقتراض الربوي:

من الآثار التي تترتب على القول بأن أموال الحكومة هي من مجهول المالك<sup>(1)</sup> أن القرض الذي يؤخذ من البنك الأهلي مع إعطاء الفائدة سيكون قرضاً ربوياً وهو غير جائز بينما لو تم ذلك من البنك الحكومي (أو المشترك) فإنه يمكن أخذه بنية الاستيلاء على مجهول المالك بإذن الحاكم الشرعي الذي هو ولي هذا المال في الواقع، ومن ثم إقرضه لنفسه.. ثم لا يضره أن يدفع الزيادة بعدما كان مجبوراً على دفع الأصل والزيادة.

أما لو قلنا بأن الحكومة تملك كما يملك الأفراد، فإن القرض الذي يستتبع الفائدة والزيادة يكون قرضاً ربوياً ويكون حكمه حينها كحكم الاقتراض من البنك الأهلي.

---

(1) ذكر السيد الخوئي في منهاج الصالحين 407/1 بعض الآثار تحت عنوان البنك الحكومي وفصل القول فيه في مسائل ثلاث: (مسألة) لا يجوز التصرف في المال المقبوض منه بدون إذن من الحاكم الشرعي أو وكيله. (مسألة): لا يجوز الاقتراض منه بشرط الزيادة لأنه ربا، بلا فرق بين كون الإقراض مع الرهن أو بدونه نعم يجوز قبض المال منه بعنوان مجهول المالك لا القرض بإذن الحاكم الشرعي أو وكيله، ولا يضره العلم بأن البنك يستوفي الزيادة منه قهراً فلو طالبه البنك جاز له دفعها حيث لا يسعه التخلف. (مسألة) لا يجوز إيداع المال فيه بعنوان التوفير بشرط الحصول على الربح والفائدة لأنه ربا، ويمكن التخلص منه بإيداع المال بدون شرط الزيادة، بمعنى أنه يبني في نفسه على أن البنك لو لم يدفع له الفائدة لم يطالبها منه. فلو دفع البنك له فائدة جاز له أخذها بعنوان مجهول المالك بإذن الحاكم الشرعي أو وكيله. ومن هنا يظهر حال البنك المشترك، فإن الأموال الموجودة فيه داخلية في مجهول المالك، وحكمه حكم البنك الحكومي. هذا في البنوك الإسلامية. (أي في البلاد الإسلامية).

## الإقراض الربوي:

ومن الآثار ما ذكره في الإقراض مع الفائدة والذي يطلق عليه الآن — (الوديعة) حيث يضع صاحب المال أمواله في البنك لفترة يتفق عليها ولا يقوم بسحبها، في مقابل أن يعطيه البنك في نهاية الفترة مبلغاً كأرباح على (وديعة). وسيأتي الحديث عن أن التعبير عن هذه العملية بالوديعة ليس صحيحاً من الناحية الفقهية.. غير أننا نستعمل هذا العنوان لتوضيح المسألة حيث أن أكثر المتعاملين مع البنك يعرفون هذا المصطلح ويتعاملون به.

فإن هذه العملية لو تمت مع بنك أهلي مملوك لمسلمين فإنها غير صحيحة مع اشتراط الزيادة والربح وذلك لأن جوهر هذه العملية يرجع إلى الإقراض مع شرط الربح وهو من أوضح أنحاء الربا القرصي..

غير أن المسألة تختلف لو كان البنك حكومياً (أو مشتركاً) في بلد مسلم فإنه حينها لا مانع من إجراء العملية السابقة تماماً، وذلك أنه لا يوجد هنا طرفان حقيقيان إذ البنك مع فرض عدم ملكية الدولة ليس طرفاً في هذه المعاملة، والمال الذي يدور فيها هو من مجهول المالك، وهنا يمكن أن يودع ماله في البنك ولكن من غير اشتراط الزيادة من طرفه. بمعنى البناء في نفسه على أنه لو لم يعطه البنك الزيادة لم يكن ليطلبه بها، حتى إذا حان الأجل وأعطاه البنك زيادة على رأسماله، قبض الزيادة بعنوان مجهول المالك وتصرف فيه بالتصدق ببعضه وتملك البعض الباقي.

ومن الآثار أيضاً:

## عقود ورواتب وعطاءات الحكومة:

ما يرتبط بعقود الموظفين العاملين في الحكومة، فإذا قلنا بأن الدولة لا تملك فلا سبيل إلى تصحيح هذه العقود إلا من خلال

إمضائها من قبل الحاكم الشرعي (الفقيه المجتهد) إذ أنه ما دامت الدولة لا تملك فلا يوجد طرف آخر يتم التعاقد معه من قبل الموظف. وهذا الذي يجعل الفقهاء - عادة - يقومون بإمضاء العقود القائمة بين الموظفين وبين الدولة، أو يسمحون لهم باستلام هذه الرواتب التي تعطى لهم من قبلها.

وإلا ففي غير هذه الصورة لا يستطيع الموظف أن يملك الراتب الذي تعطيه إياه الدولة ما دامت لا تملك ذلك المال، ولا ولاية شرعية لها عليه حتى تتصرف فيه بنقله إلى الموظف!

وأيضاً: فإن هذا المسلك يؤثر في قضية استفادة المواطنين من المرافق العامة (كالادارات والمكاتب والصلاة في هذه الأماكن، أو الانتفاع بها)، بل في عطاءات الدولة للمواطنين كالمنح المالية، والأراضي، والعلاج المجاني، وغيرها، فمن دون ملكية الدولة لا بد أن تكون هناك جهة أخرى لها ولاية ما على مثل هذه القضايا لتصحيح أخذ واستخدام المسلم لها، وقد صحح الفقهاء ذلك بالاذن في كل ما ذكر، وبعضهم اشترط أن يكون المأذون لها متديناً عاملاً بواجباته وهكذا.



# الربا دمار اقتصادي وانهيار أخلاقي

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ  
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا  
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ  
فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ  
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ \* يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا  
وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (1)

## نظرة على الآيات:

من حيث السياق تأتي آيات الربا بعد آيات الصدقة، فإنه في سورة البقرة بدءاً من آية 261 ﴿مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ حَبَّةِ أَثَبَّتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِثَّةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ تتحدث الآيات المباركات عن الإنفاق مبينة مقدار الإنتاج والتضاعف الذي يحصل على أثر التصدق، ثم تصف المنفقين الذين لا يتسبعون أموالهم منا ولا أذى وأن لهم أجرهم عند الله، وتحذر من إيذاء المنفق للفقير من خلال المن عليه وإغلاظ القول لديه مؤكدة أن قول المعروف والكلمة الطيبة هي أفضل من عطاء مقرون بالمتة والأذى.

(1) سورة البقرة الآية (275 - 276).

كما تحذر من اقتران الصدقة بالرياء، فإنهما متخالفان تماما، ذلك أن الصدقة هي من الصدق والتصديق بوعد الله الذي جعله لعباده في الجنة، وبين الرياء الذي يكشف عن نوع من المغالطة والكذب، وعدم اليقين بوعد الله في الجنة. وأن الذي يمارس الرياء في عمل يفترض فيه الخلوص والتصديق بوعد الله ﷻ لا يستطيع أن يعتمد على ما ينفقه بهذه الصورة، وإنما مثله كمن يزرع في الصفا والحجر الصلد ثم ينزل عليه المطر فإذا به قد زال بعد سقوط المطر ولم ينفعه هذا الغيث. بينما ذلك الذي ينفق ماله لأجل مرضاة الله ولكي يثبت عقيدته بالوعد الالهي الأخروي هو مثل نبت في أرض جنة صالحة فلما اصابها المطر أنتجت وآتت أكلها ضعفين.

وهكذا تستمر الآيات في بيان أطراف موضوع الصدقة وأن الشيطان يمنع الإنسان من الصدقة بعدما يخوفه من الفقر، ويشير إلى أنه ما دام الإنسان يريد أجر الله وهو مبتعد عن الرياء فلا فرق في هذه الجهة بين أن يعلن الصدقة أو يخفيها. ولا فرق في هذه الحالة بين الليل والنهار وبين السر والعلانية.

ثم تنثني الآيات لكي تعقد المقارنة بين نمو الصدقة - اجتماعيا في الدنيا، وثوابا في الآخرة - وبين انمحاق الربا وتحذر منه، بأن الله قد حرمه وأن على المؤمن أن يتركه وإلا فإنه سيكون على خط مواجهة الله تعالى وحربه.

## الربا في اللغة والاصطلاح:

- ربا: ربا الشيء يربو ربوا ورباء: زاد ونما. وأربيته: نميته. وفي التنزيل العزيز: ويربي الصدقات، ومنه أخذ الربا الحرام، قال الله تعالى: وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند

الله، قال أبو إسحق: يعني به دفع الإنسان الشيء ليعوض ما هو أكثر منه<sup>(1)</sup>.

وأما الراغب في المفردات فقد عرفه بالتالي:

رَبَوَةٌ ورَبَوَةٌ ورَبَوَةٌ ورَبَاوَةٌ ورَبَاوَةٌ، قال تعالى: ﴿إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾<sup>(2)</sup>، قال (أبو الحسن الأخفش): الرَّبْوَةُ أجود لقولهم ربي، ورَبَاً فلان: حصل في ربوة، وسميت الربوة رابية كأنها ربت بنفسها في مكان، ومنه: رَبَا: إذا زاد وعلا، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَثَبَتْ﴾<sup>(3)</sup>، أي: زادت زيادة المتربي، ﴿فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾<sup>(4)</sup>، ﴿فَأَخَذَهُمُ أَخْذَةً رَابِيَةً﴾<sup>(5)</sup>. وأربي عليه: أشرف عليه، ورَبَيْتُ الولد فَرَبًا من هذا، وقيل: أصله من المضاعف فقلب تخفيفاً، نحو: تَطَنَيْتُ في تَطَنَنْتِ. والرَّبَا: الزيادة على رأس المال، لكن خصّ في الشرع بالزيادة على وجه دون وجه، وباعتبار الزيادة قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(6)</sup>، ونبه بقوله ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(7)</sup>، أن الزيادة المعقولة المعبر عنها بالبركة مرتفعة عن الربا، ولذلك قال في مقابلته: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾<sup>(8)</sup>.

(1) لسان العرب - ابن منظور - ج 14 - ص 304.

(2) سورة المؤمنون الآية (50).

(3) سورة الحج الآية (5).

(4) سورة الرعد الآية (17).

(5) سورة الحاقة الآية (10).

(6) سورة الروم الآية (39).

(7) سورة البقرة الآية (276).

(8) سورة الروم الآية (39).

وأما في الاصطلاح فهو عبارة عن عملية اقتصادية ورد الحكم الشرعي بتحريمها، وهو قسمان:

الأول: ما يكون في المعاملة، وهو بيع أحد المثلين بالآخر مع زيادة عينية في أحدهما كبيع مائة كيلو من الحنطة بمائة وعشرين منها، أو خمسين كيلو من الحنطة بخمسين كيلو حنطة ودينار، أو زيادة حكمية كبيع عشرين كيلو من الحنطة نقدا بعشرين كيلو من الحنطة نسيئة. ويشترط في تحقق الربا في المعاملة أمران:

1. اتحاد الجنس والذات عرفا وإن اختلف الصفات، فلا يجوز بيع مائة كيلو من الحنطة الجيدة بمائة وخمسين كيلو من الرديئة ولا بيع عشرين كيلو من الأرز الجيد كالعنبر بأربعين كيلو منه أو من الرديء كالحويزاوي، أما إذا اختلفت الذات فلا بأس كبيع مائة وخمسين كيلو من الحنطة بمائة كيلو من الأرز.
2. أن يكون كل من العوضين من المكييل أو الموزون، فإن كانا مما يباع بالعد كالبيض والجوز فلا بأس فيجوز بيع بيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين.

والثاني: ما يكون في القرض وهو: أن يشترط على المقترض دفع زيادة على عوض المال الذي اقترضه منه، سواء كان الشرط صريحا مذكورا في ضمن العقد أم دلت عليه القرائن الحافة فهو كالصريح، أم علم أن ذلك من قصد المتدائنين بحيث يكون عقد القرض بينهما مبنيا على هذا الشرط<sup>(1)</sup>.

وقد أكد الشرع الحنيف على حرمة هذه المعاملة بقسميها كما مر في الآيات السابغات وكيف أنه وصف صاحبه بأنه لا يقوم إلا

(1) كلمة التقوى - الشيخ محمد أمين زين الدين - ج 6 - ص 20.

كما يتخبطه الشيطان من المس، وأنه محارب لله، كما أن الروايات كثيرة وصريحة بمعنى التحريم للعملية الربوية وما يتصل بها من أعمال: ففي الحديث عن علي (عليه السلام) قال: لعن رسول الله (ﷺ) الربا وآكله وبائعه ومشتريه وكاتبه وشاهديه<sup>(1)</sup>.

وعن النبي أنه قال: ومن أكل الربا ملاء الله بطنه من نار جهنم بقدر ما أكل، وإن اكتسب منه مالا لم يقبل الله منه شيئا من عمله، ولم يزل في لعنة الله والملائكة ما كان عنده قيراط<sup>(2)</sup>.

ويلاحظ أن القسم الأول وهو الربا المعاملي القائم على مقايضة سلعة مكيلة أو موزونة بأخرى مثلها في الجنس مع الزيادة لأحد الطرفين، هو قليل الابتلاء في هذه الأزمنة المعاصرة، حيث أن نظام المقايضة والبيع على أساس تبديل السلعة بمثلها مع اختلاف في الكيل هو نادر الاستعمال.

أما القسم الثاني وهو الربا القرضي فهو مما يكثر الابتلاء به، وذلك أن نشاط البنوك المعاصرة قائم عليه، وعملياتها في كثير منها تكون تحت هذا العنوان حقيقة، وإن لم تسم باسم القرض أو الربا كما هو الحال في ما يسمى بـ (الوديعة). وسيأتي مزيد تفصيل عن هذه الجهة لدى البحث عن النشاط الممنوع شرعا في البنوك.

وبالرغم من وجود بعض وجوه الاشتراك الظاهرية بين الربا والصدقة إلا أنه شتان لدى الحقيقة بينهما، فإن الصدقة تشترك مع الربا في أهمها بلا عوض، فعندما يتصدق المنفق على الفقير ويستلم الفقير الصدقة فإنه يأخذها من دون أن يدفع شيئا كعوض عما أخذه

(1) وسائل الشريعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 18 - ص 127.

(2) وسائل الشريعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 18 - ص 122.

من الصدقة. غير أن أحدهما فيه جهة عطاء بلا عوض وآخر فيه جهة أخذ بلا عوض، الصدقة إعطاء من قبلك للمحتاج من غير انتظار عوض مادي دنيوي.

بينما المرابي يأخذ الزيادة في جانبه من غير عوض.. وهذا ما أشارت إليه الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام مشيراً إلى هذا المعنى (الدرهم في مقابل الدرهم والدرهم الثاني في مقابل لا شيء)

جهة أخرى في التقابل بينهما وهي أن الصدقة في الظاهر تنقص المال بينما الربا بحسب الظاهر زيادة فيه، غير أن القرآن يخالف ذلك ويقول ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾.. وهذا ليس ناظراً إلى ثواب الصدقة في الآخرة، وإنما هو ناظر إلى طبيعة كل من الربا والصدقات. ففي الدنيا الربا محق، والصدقة زيادة، وفي الآخرة كذلك.

ومن جهات التقابل: التقابل في الدوافع فإن المتصدق الصادق يقوم بذلك مندفعاً من قلب عطوف فيعطي الفقير شيئاً من المال لانتشاله من مشكلته.. بينما المرابي يأخذ من الفقير لقمة عيشه بقلب أصلب من الجلمد من دون أن يتأثر لحاله، فتراه يواجهه بدل أن يكون كما أراد القرآن ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فإذا قال الفقير المقترض له: ليس لدي الآن، يجبه: بأن هذه مشكلتك وليست مشكلتي! وهكذا تتزايد القسوة في قلبه حتى يغدو يهودي القلب في حبه للمال وبعده عن الإنسانية!

(1) سورة البقرة الآية (280).

لقد سجل الأدب العالمي في (تاجر البندقية)<sup>(1)</sup> صورة شخصية واضحة عن المرابي اليهودي الذي سمي في الرواية بشيلوك، وبالفعل فإن وصول الشخص إلى هذا المستوى ليكاد يوصل بوضوح ما أرادت الآية المباركة من أن الربا يصنع اختلالاً في مقاييس الإنسان حتى أنه لا يتصرف ولا يقوم **«إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ»**.

ذلك بأنهم - المرابين - يقولون: إنما البيع مثل الربا.. وأنه ليس هناك فرق بينهما!

القرآن يقول: كلا هناك فرق نعرفه من خلال تحليل الله للبيع وتحريمه للربا! ونحن نعرف أن حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد، فكيف أحل هذا وحرم ذلك لو كانا متساويين؟ خصوصاً مع معرفتنا أن تحريم الله وتحليله ليس بلا ميزان وإنما على طبق الموازين فلما حلل البيع وحرم الربا علمنا أن الفرق كبير.

وقد تقدم آنفاً ذكر بعض وجوه التقابل والتخالف بين المفهومين.

---

(1) هي إحدى المسرحيات الأشهر للكاتب الإنجليزي ويليام شكسبير، تقوم فكرة هذه المسرحية حول تاجر شاب من إيطاليا يدعى أنطونيو، ينتظر مراكبه لتأتي إليه بحال، لكنه يحتاج للمال من أجل صديقه بسانيو الذي يجبه كثيراً لأن بسانيو يريد أن يتزوج من بورشيا بنت دوق (المونت) الذكية، فيضطر للإقتراض من التاجر المرابي شايلوك الذي يشترط عليه أخذ رطل من لحمه إذا تأخر عن سداد الدين.

بورشيا كانت قد رأت بسانيو الذي زار أباهما عندما كان حياً وتأخر أنطونيو فيطالب شايلوك برطل من اللحم، ويجره إلى المحكمة، ويكاد ينجح في قطع رطل من لحمه لولا مرافعة بورشيا التي تنكرت في شكل محام.. عن موسوعة ويكيبيديا الحرة على الانترنت.

ونضيف أيضا هنا فرقا آخر وهو أنه لو انتشر الربا بين الناس في القرض، فـ (من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً)<sup>(1)</sup>؟ إن من حكم تحريمه أن يحرك المجتمع أمواله في مناشط اقتصادية مفيدة ومحركة لقوة العمل والتجارة والصناعة، وأن لا يعتمد على الإقراض الربوي الذي ليس فيه حركة اقتصادية<sup>(2)</sup> وكذلك فإنه سينتهي إلى تقلص وتراجع فكرة الإقراض من دون زيادة والتي يعبر عنها بالقرض الحسن.

تصور لو أن أصحاب الأموال توجهوا إلى فكرة الإقراض الربوي لتنمية أموالهم.. من الذي سيعمر البلاد؟ من سيستثمر في بناء المصانع؟ من الذي يتاجر؟ إنما هو حاصل - مع الأسف - بالنسبة لجزء عظيم من ثروات المسلمين أن هي في إيداع الأموال في بنوك خارج بلاد المسلمين من أجل أن تدر عليهم الأرباح وهم جالسون! وهم في ذلك واهمون فإنه لو حركوا هذه الأموال في النشاط الاقتصادي المباشر في المجتمع لكان العائد المادي عليهم كثيراً، إضافة إلى تحقيق المصالح العامة للمجتمع<sup>(3)</sup>.

(1) بطبيعة الحال لا يحتاج الله إلى مال البشر أو يقترض منهم بالمعنى الظاهري للآية ولكن المقصود هو إقراض عباد الله والإنفاق في سبيله.

(2) هذا الكلام يتم في القروض الشخصية دون القروض الاستثمارية. والتي تذهب بعض الآراء الحديثة في الفقه إلى أنها غير مشمولة بحكم التحريم خلافاً للرأي المشهور بين الفقهاء.

(3) وردت روايات كثيرة في حكمة تحريم الربا، نقل بعضها كما ذكرها صاحب وسائل الشريعة - الحر العاملي - ج 18 - ص 120 - 121.

- عن هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن علة تحريم الربا؟ فقال: انه لو كان الربا حلالاً لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه فحرم الله الربا لتنفر الناس من الحرام إلى الحلال وإلى التجارات من البيع والشراء، فيبقى ذلك بينهم في القرض.. وفي حديث آخر باسناده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنما حرم الله الربا كيلا يمتنعوا من صنائع المعروف



نعم الإقراض الحسن مطلوب بل إن الروايات التي تتحدث عن القرض تؤكد أنه أفضل من الصدقة فإنها بعشر أمثالها بينما القرض بسبعة عشر<sup>(1)</sup>.

وهناك جهات كثيرة تبين فضل القرض على الصدقة، فإن من يطلب الصدقة من الناس فئة خاصة بينما الحاجة إلى الإقراض حاجة عامة. كما أن الصدقة في الغالب تلي حاجات خفيفة ومحدودة، بينما القرض يمكن من خلاله أن تؤسس حياة زوجية، وبيت سكني، وتعليم الأولاد وما شابه. كما أن المال الذي يعطى في الصدقة يستهلك وينتهي في حد المعطي والآخذ بينما في القرض يفترض أنه يعود وكما قضى حاجة الأول سيقضي هذا المال - أو عوضه - حاجة شخص آخر وثالث وهكذا.

---

وفي حديث مفصل عن الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) أنه كتب إليه.. وعلّة تحريم الربا لما نهي الله ﷻ عنه، ولما فيه من فساد الأموال، لان الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهما وثن الآخر باطلا فبيع الربا وشراؤه وكس على كل حال على المشتري وعلى البائع، فحرم الله ﷻ على العباد الربا لعلّة فساد الأموال، كما حظر على السفيه أن يدفع إليه ماله لما يتخوف عليه من فساده حتى يونس منه رشد، فلهذه العلة حرم الله ﷻ الربا، وبيع الدرهم بالدرهمين، وعلّة تحريم الربا بعد البينة لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرم وهي كبيرة بعد البيان وتحريم الله ﷻ لها لم يكن إلا استخفافا منه بالحرم الحرام، والاستخفاف بذلك دخول في الكفر، وعلّة تحريم الربا بالنسيئة لعلّة ذهاب المعروف، وتلف الأموال ورغبة الناس في الربح، وتركهم القرض، والقرض صنائع المعروف. ولما في ذلك من الفساد والظلم وفناء الأموال.

(1) عن النبي ﷺ: رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بسبعة عشر. فقلت يا جبرائيل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ فقال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة. راجع ميزان الحكمة.

## هل المحرم من الربا خصوص المضاعف؟

البعض ربما يستفيد من آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(1)</sup>، أن المحرم إنما هو أن يأكل الربا أضعافا مضاعفة، وأما الربا بنسبة مئوية محدودة فلا مانع منه! غير أن هذا الكلام خاطئ تماما، وذلك أن الربا بطبيعته ينتهي إلى الأضعاف المضاعفة، وذلك أن الزيادة الربوية تصاعدية، بمعنى أن تضم الزيادة المفروضة أولا على رأس المال ثم يصبح المجموع موردا للربا، بمعنى أن الزيادة ثانيا تقاس بمجموع المبلغ (الذي هو عبارة عن رأس المال والزيادة المفروضة في المرة الأولى) ثم تضم الزيادة المفروضة ثانيا إلى ذلك المبلغ، وتفرض زيادة ثالثة بالنسبة إلى المجموع.

وهكذا يصبح مجموع رأس المال والزيادة في كل مرة رأس مال جديد تضاف عليه زيادة جديدة بالنسبة، وبهذا يبلغ الدين أضعاف المبلغ الأصلي المدفوع إلى المديون حتى يستغرق كل ماله<sup>(2)</sup>.

## كيف يقوم المرابي؟

لقد ذكرت الآية المباركة أن ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ وهنا يحتل عدة احتمالات كما قال المفسرون: منها أن هذه ترتبط بالمنظر الذي يقوم به المرابي يوم القيامة فهو يقوم في ذلك اليوم، بهذه الصورة، بينما الناس ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَانَهُمْ إِلَىٰ نُصْبٍ يُوفِضُونَ﴾<sup>(3)</sup>

(1) سورة آل الآية عمران (130).

(2) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل 689/2.

(3) سورة المعارج الآية (43).

تجد هذا الشخص غير قادر على الحركة السوية السريعة وإنما هو متخبط غير مركز في مشيته، ويؤيد هذا ما ذكرته بعض الروايات من أنه يأتي وبطنه مندحق (من الربا) وهو يتمايل يمينا وشمالا.. وهذه كآهما علامة مميزة للمرابي هناك.

بينما تذهب بعض التفاسير إلى أن التخبط شامل للدنيا، وأن المرابي على اثر غلبة هذه الحالة عليه، لا يستطيع تحكيم المقاييس الأخلاقية فالتخبط معناه استخدام الإنسان مقاييس في غير محلها، فالمسجد مثلا يحتاج مقاييس العبادة وأن يأتي الإنسان بنية مخلصنة وتوجه إلى الله، العملة التي تنفق في العائلة هي الحنان والعطف والمشاعر الحسنة وهكذا فالذي يناسب في المجتمع حسن الأخلاق إذا أتى أحدهم بمقياس خاطئ، وتعامل مع الله بعقلية المرابي فإنه لا يفلح أبدا. عندما يفكر أنه ماذا يدخل في جيبى من حسن الأخلاق أو صلة الرحم؟ أو كم أكسب من المال عندما أنفق الحنان والمحبة؟ إن الحلال والحرام عندهم عندئذ وأمر الله ونهيه سيان، مادام كلا الأمرين يكسبان المال.. البيع مثل الربا في نظرهم، فالأول طريقة لكسب المال والثاني طريقة أخرى..

## غير المشروع من أعمال البنوك

(آكل الربا ومؤكله وشاهداه وكاتبه في ذلك سواء)

موضوع العمل في البنوك من القضايا التي يكثر السؤال عنها والاستفتاء فيها، فهل أن العمل في البنوك سائغ وجائز؟ وهل يعتبر من الكسب الحلال المشروع أو لا؟

وللاجابة على هذا السؤال لا بد من تقسيم البنوك بحسب طبيعة عملها إلى قسمين:

الأول - البنوك التي يدخل الربا ضمن أعمالها. سواء كانت تلك الأعمال هي القروض الربوية - كما هو الغالب - أو معاملات البيع والشراء الربوي.

الثاني - البنوك التي لا تتعامل بالربا.. النظرية التي كتب عنها بعض مفكري الإسلام مثل الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتابه البنك اللاربوي في الإسلام. ودعا إليها كثير من الدعاة.

ولا محذور أو مشكلة في العمل لدى القسم الثاني، فإن حاله يكون حال أي مؤسسة أخرى، إذا بذل الشخص فيها جهداً فإن لذلك الجهد قيمة، ويمكن له أن يأخذ عليه أجراً<sup>(1)</sup>.

---

(1) قال السيد الخوئي (قدس سره) في منهاج الصالحين 419/1: تصنف أعمال البنوك صنفين: (أحدهما): محرم وهو عبارة عن المعاملات الربوية فلا يجوز الدخول فيها ولا الاشتراك، والعامل لا يستحق الأجرة لقاء تلك الأعمال. (ثانيهما): سائغ، وهو عبارة عن الأمور التي لا صلة لها بالمعاملات الربوية، فيجوز الدخول فيها وأخذ الأجرة عليها.

وأما العمل في القسم الأول من البنوك وهو الربوي، فقد جاءت الروايات الكثيرة، لكي تحرم الاشتراك في العملية الربوية، وشددت على حرمة ذلك بنحو لا نجد له نظيراً. ومن ذلك الرواية عن أمير المؤمنين علي عليه السلام والتي يستفاد منها أن الأصناف التي يكون لها دور مباشر في إنجاز المعاملة الربوية مشتركة في ممارسة الحرام. وأما بالتالي لا يصح لها أن تأخذ أجراً على ذلك العمل - إذ الأجرة على الحرام غير صحيحة - . وإنما ذكر أمير المؤمنين عليه السلام لهذه الأقسام: الآكل والمؤكل والكاتب والشاهدين باعتبار أن المعاملات غالباً تحتوي على هذه الأصناف وإلا لو كان هناك حلقة أخرى من الحلقات التي تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية إنجاز المعاملة الربوية فإن لها نفس الحكم!

وينبغي أن نحدد الموضوع بشكل واضح، لنقول أن العمل في البنوك الربوية في بلاد المسلمين لها هذا الحكم.. لا البنوك الربوية على وجه الإطلاق فإنه سيأتي حديث خاص عنها.

وبطبيعة الحال فإن حالة الربوية وعدمها ليست تابعة للعنوان والتسمية وإنما هي لواقع العمل الذي يقوم به هذا البنك أو ذاك، وربما سمي بالإسلامي وهو ربوي، أو خلا من هذا الاسم وهو غير ربوي. فالذي يقرض العميل مبلغ مئة ألف ريال وعند التسديد يطالبه بمائة وعشرة آلاف لا شك أنه ربوي، وإن عنوانه بعنوان آخر.

وبناء على ذلك فإن العمل في هذه الفروع والأقسام التي لها ارتباط مباشر<sup>(1)</sup> بإنجاز العملية الربوية لا يجوز التوظف فيها - كما

---

(1) ولعرفة الفرق بين القسمين كأمثلة وتطبيقات نورد ما جاء في رد استفتاءات السيد السيستاني على سؤال يقول: - لقد قرأنا الكثير من في شأن العمل في البنوك الربوية، فقد تكون الإجابات كلها برد واحد وهو أن العمل في المعاملات الربوية أو ما يتعلق بها هو حرام، ولكن السؤال هو من من الآتية وظائفهم يكون عمله في العمل الربوي: مهندس كمبيوتر يعمل على إصلاح جميع أجهزة

هو مشهور العلماء<sup>(1)</sup> - وأما العمل في باقي أقسام البنك مما لا يدخل في إنجاز المعاملة الربوية، فلا يحرم. ومنها مثلا، إدارة الاستثمارات، والمضاربة، وبيع العملة، والتحويلات الخارجية وفتح الإعتمادات التجارية والتجارة في الأسهم.. الخ.

وكون المال في البنك يدور في دورة مالية واحدة، ويحصل - بسبب ذلك - اختلاط للحلال منه بالحرام.. غير مانع من عمل الشخص في الأقسام غير الربوية.. فإنه يمكن تنظيره بأموال شخص اختلط حلالها بحرامها شيئا، واستأجر عاملا ليعمل عنده، فإنه لا مانع من استلام العامل أجرته منه حتى مع علمه باختلاط الحلال بالحرام، ما لم يعلم بالحرمة في عين المال المقبوض وشخصه، فأتخذ لا يحل له أخذ تلك الأموال الشخصية<sup>(2)</sup>.. هذا بناء على ملكية البنك

---

الكمبيوتر في البنك، منها ما يستخدم في المعاملات الربوية أو غيرها؟ شركة كمبيوتر تقدم خدمات للبنوك وغيرها؟ مبرمج خاص لجميع برامج البنك؟ شركة برمجة لعمل برامج للبنوك وغيرها؟ محامي خاص للبنك فقط؟ مكتب محاماة لجميع القضايا من ضمنها البنوك الربوية؟ عامل صيانة مبنى ومكاتب البنك؟ مراسل لموظفي البنك ولزبائنه؟ قرصون لخدمة الموظفين والزبائن؟

الجواب: يحل كل ذلك إلا البرمجة فلا تجوز في المعاملات الربوية سواء كان من شخص أو شركة وكذلك المحاماة فإنه لا يجوز له الدفاع عن حق البنك الذي لا يعترف به الشارع المقدس ولا يجوز له أخذ أجره على ذلك.. استفتاءات - السيد السيستاني - ص 198.

(1) رأى بعض الفقهاء كالسيد الشيرازي رحمه الله، حواز العمل فيها إذا كان بإذن الحاكم الشرعي، وربما يكون ذلك لأجل أن امتناع المؤمنين عن العمل فيها يوجب سيطرة المنحرفين على اقتصاد الأمة، والنتائج المترتبة على هذا من مفساد أكبر بكثير من مفسدة الارتطام الفردي بآثار الربا.

(2) وذلك لعدم تنجيز العلم الاجمالي بوجود الحرام بين الأموال، لأنه مع عدم إذن صاحب المال في التصرف في كل أمواله يكون بعضها خارج محل الابتلاء فلا يكون العلم الاجمالي منجزا حينئذ، وتجري قاعدة اليد بالنسبة لما أذن فيه بلا معارضة كما ذكروا في الأصول.

أو كونه أهلياً، وأما إن كان حكومياً وقلنا بعدم ملكية الحكومة فإنه يأخذ هذه الأجرة بإذن الحاكم الشرعي، وقد أذن له في هذا المقدار فلا يضره وجود مقادير أخرى لم يأذن فيها، وقد اختلطت بالحرام.

## وديعة أو إقراض ربوي؟

من أشهر أعمال البنوك، ما يعرف عندهم باسم الوديعة.. وحاصلها أن العميل يقوم بإيداع أمواله لدى البنك، لمدة معينة من الزمن بحيث لا يستطيع استردادها قبل مضي تلك المدة، فإذا انقضت أعطي مبلغ - محسوب بنسبة مئوية - فوق المبلغ الذي أودعه. ويميل الكثير من المتعاملين إلى هذه الطريقة فإنها تحقق بالنسبة لهم غرضين: حفظ أموالهم من الضياع أو السرقة، وأحياناً حتى الاضطرار إلى صرفها! - والثاني أنها تنمو وتزداد على أثر الاتفاق مع البنك، فإذا بقيت عنده في البيت لا تزيد شيئاً بينما مع وضعها في البنك يحصل على فائدة سنوية معينة.

غير أن الصحيح أن هذه المعاملة ليست وديعة، بالاصطلاح الفقهي، وإنما هي قرض فإذا جر نفعاً واشتراط فيه الزيادة كان ربوياً وحراماً. وبيان ذلك أن (الوديعة بالمعنى الفقهي عبارة عن إيداع مال عند الأمين المسمى بالودعي بغاية الحفاظ عليه مع بقاء عينه في ملك مالكه، وهي بهذا المفهوم المحدد لا تنطبق على الأموال المودعة لدى البنوك، على أساس أن البنوك مسموحة من قبل أصحابها بالتصرف بما شاءت وتبديلها بأعيان أخرى، وهذا لا ينسجم مع مفهوم الوديعة بالمعنى الفقهي ومن هنا ذكر بعض الفقهاء أن الودائع المصرفية لا يمكن تصوير كونها ودائع حقيقية، بحيث تخرج فوائدها عن كونها فوائد ربوية على القرض، وذلك لأن المالك يأذن للبنك بالتصرف

بها، ولا يراد بهذا الاذن السماح للبنك بالتصرف مع بقاء الوديعة في ملك صاحبها، والا لزم حينئذ ان يعود الثمن والربح إلى المالك بقانون المعاوضة لا إلى البنك، بل يراد بالاذن المذكور السماح للبنك بتملك الوديعة على وجه الضمان بالمثل، وهو معنى القرض، وعليه فتكون الفوائد التي يدفعها البنك إلى المودع فوائد على القرض، وبكلمة ان إباحة التصرف للبنك في الأموال المودعة عنده من قبل أصحابها، إنما هي إباحة في تملك تلك الأموال بضمان مثلها، فان صاحب المال إذا اذن للأمين وسمح له بالتصرف فيه تصرفا ناقلا، كان معناه الاذن منه بتملك المال على وجه الضمان بالمثل<sup>(1)</sup>.

وآنئذ فإن كان البنك حكوميا أو مشتركا في بلاد المسلمين جاز أخذ الفائدة بشرط أن لا يشترطها حين الإيداع وبشرط أن يدفع مقداراً<sup>(2)</sup> منها للفقراء المتدينين حيث أهما مجهولة المالك، ومرجعها إلى الحاكم الشرعي وقد أذن بالتصرف فيها بشرط دفع هذا المقدار للفقراء المؤمنين.

هذا إن قلنا بعدم ملكية الدولة والحكومة لما تحت يدها من الأموال، وأما إذا قلنا بملكيتها فيكون حكم المسألة كحكم البنك الأهلي، حيث أنه لو كان البنك أهليا يموله مسلمون جاز أخذها إذا أحرزنا رضا أصحابها بتصرفه في المال حتى لو لم يكن مستحقا شرعا. وإذا كان البنك يموله كفار (حربيون) جاز أخذها استنقاذا واشتراطها على الذميين<sup>(3)</sup> من باب قاعدة الالزام<sup>(1)</sup>.

(1) أحكام البنوك/الشيخ محمد إسحاق الفياض - ص 9 - 10.

(2) هو النصف عند السيد السيستاني، والخمس عند السيد الشيرازي.

(3) البعض من الفقهاء يرى أنه لا يجوز المعاملة بالربا مع أهل الذمة تكليفاً، ولكن لو حصلت المعاملة تلك فإنه يجوز أخذ الفوائد لما ذكر.



## الإقتراض الربوي:

لا شك في استحباب إقراض المسلم أخاه المسلم، وقد ذكرنا في ما سبق أنه أفضل من الصدقة بسبعة عشر مرة، وذكرنا جهات ذلك عند الحديث عن المقارنة بين الصدقة والربا والقرض.

ويناسب هنا التأكيد على تأسيس صناديق القروض الحسنة انطلاقاً من قول الله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(2)</sup>، ولا شك أن الله تعالى ليس بمحتاج للناس فإنه ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾<sup>(3)</sup> وإنما المقود هو الإنفاق لوجه الله على الفقراء والمساكين وفي أمور نفع الناس، وهذا له تعويض فهو بمثابة القرض بالرغم من أن أصله هو من الله تعالى.

---

(1) قاعدة الإلزام: ذكرها أكثر من كتب في القواعد الفقهية كالسيد البجنوردي وغيره، ونقل جانباً مما ذكره السيد المصطفوي حولها في كتابه (مائة قاعدة فقهية) 66 مع شيء من التصرف: معنى القاعدة: إجراء الحكم على المسلم المخالف بما جاء به في مذهبه (وبعضهم قد عممها إلى أصحاب الديانات الأخرى كغير المسلم)، وبما أن أحكام المذهب لا تقبل الرد والإنكار فمن تلقى حكماً من تلك الأحكام بالقبول على المخالف لا بد أن يلتزم به المخالف، فهو إلزام عليه وعلى هذا يسمى العمل المطابق للمذهب المخالف إلزام المخالفين بما التزموا به في شريعتهم، فإذا يكون الإلزام هو التجويز لا الإيجاب، ومن المعلوم أن مورد إلزام المخالفين هو العمل الذي يترتب عليه منفعة وسعة لنا.. وإن لم يكن الحكم موافقاً لما هو في مذهبنا، واصطلح عليه بـ: (الزموهم بما الزموا أنفسهم)، وهي من القواعد المتسالم عليها، والتي دلت عليها الروايات: كصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: (يجوز على أهل كل ذوي دين ما يستحلون)، ورواية (خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضاياهم) ويترتب على هذه القاعدة فروع مذكورة في الكتب الفقهية.

(2) سورة البقرة الآية (245).

(3) سورة فاطر الآية (15).

وقد ذكر لي بعض الإخوة أن أحد المؤمنين من مدينة صفوى قد خصص مبلغا جيدا - كتواب لوالدته المتوفاة - يقوم من خلالها بإقراض المحتاجين إلى الزواج والعلاج وما شابه.. بطريقة ميسرة لأداء، وهذا العمل الإيجابي يقي الناس من الاضطرار إلى الاقتراض الربوي ومشاكله. نسأل الله لهذا المؤمن التوفيق ولغيره التأسى والاقتداء.

إن مثل هذا حجة على من يقوم بتجميد أمواله الطائلة لسنوات طويلة من دون أن ينعش بها أسرة أو يعالج بها مريضا، وقد لا يكون مطلوبا منه العطاء بلا مقابل، يكفي الإقراض!  
أما بالنسبة إلى الاقتراض من البنوك الربوية.. فالرأي فيه بين الفقهاء على أنحاء:

- الاقتراض من البنك الأهلي مع اشتراط تسديد الزيادة لهم، هذا قرض ربوي غير جائز عند جميع الفقهاء. وأما لو كان هناك اشتراط، لكن نوى المقرض أن يدفع لهم الزيادة بعنوان الهدية، أو مقابل أتعاب العملية.. فهنا رأيان والأكثر على عدم الجواز.

الاقتراض من البنك الحكومي مع الزيادة: فيه الآراء التالية:

- قال أكثر الفقهاء: لا يجوز الاقتراض من البنوك الحكومية بشرط دفع الزيادة، لأنه ربا، بلا فرق بين كون الاقتراض مع الرهن أو بدونه، ولو اقترض كذلك بطل القرض والشرط معا، لأن البنك لا يملك ما تحت يده من المال ليملكه للمقرض. وللتخلص من ذلك يجوز للشخص أن يقبض المال من البنك بعنوان مجهول المالك لا بقصد الاقتراض، والأحوط أن يكون ذلك بإذن الحاكم الشرعي، ثم يتصرف فيه بعد المراجعة إليه لإصلاحه، ولا يضره

العلم بأن البنك سوف يستوفي منه أصل المال والزيادة قهرا، فلو طالبه البنك جاز له الدفع حيث لا يسعه التخلف عن ذلك<sup>(1)</sup>.  
ولكن ذهب بعضهم<sup>(2)</sup> إلى أنه لا يجوز الاقتراض الربوي إلا للضرورة ويدفع لهم الأصل، ثم يدفع الزائد بقصد الهبة.

## سندات الخزينة

تقوم بعض الدول لتمويل خزينتها وتأمين سيولة في ميزانيتها، ببيع سندات لجمهور المواطنين، في مقابل مبلغ مالي محدد على أن تشتريها بعد فترة من الزمن بمبلغ إضافي، وتحقق للبائع حينئذ زيادة في أرباحه. أو كما ذكر آنفا يباع السند بقيمة أقل ويشترى فيما بعد بقيمة الأصلية التي بيع بأقل منها. وقد تتوسط البنوك المحلية في عملية بيع وشراء هذه السندات، وتأخذ على ذلك عمولة مالية.

وتنتشر هذه العملية كثيرا في لبنان وسوريا وبعض الدول الأخرى. وفي خارج الدول المسلمة.

وأما حكم هذه السندات وشرائها والكلام في ما يتعلق بالدول المسلمة، فقد ذكر السيد السيستاني أن: هذه المعاملة يمكن أن تقع على نحوين:

1. أن تقترض الجهة التي تصدر السند ممن يشتريه مبلغ خمسة وتسعين دينارا في المثال المذكور وتدفع إليه مائة دينار في نهاية المدة المحددة وفاء لدينه مع اعتبار الخمسة دنانير الزائدة على القرض، وهذا ربا محرم.

(1) فقه الحضارة - السيد السيستاني - ص 61.

(2) أجوبة المسائل الشرعية/السيد صادق الشيرازي.

2. أن تباع الجهة التي تصدر السند مائة دينار مؤجلة الدفع إلى سنة مثلا بخمسة وتسعين دينارا نقدا. وهذا وإن لم يكن قرضا ربويا على التحقيق، ولكن صحته بيعا محل إشكال<sup>(1)</sup> كما سبق. فالنتيجة أن لا يمكن تصحيح بيع السندات المذكورة التي تتعامل بها الجهات الرسمية وغيرها<sup>(2)</sup>.

---

(1) ذهب البعض إلى جوازه بيعا، وذلك أنه يكون شراء مئة دينار مؤجلة، بخمسة وتسعين حالة ونقدا.. وهذا لا إشكال فيه، حيث لا يدخل الربا في المعدود. ولا مشكلة من جهة أخرى.

(2) منهاج الصالحين 436/1، ومثل ذلك ذكر السيد الخوئي في صراط النجاة ج 1 - ص 402 في جوابه على سؤال: يوجد في لبنان بنك للدولة يسمى البنك المركزي، يصدر سنويا سندات خزينة لتقوية الاقتصاد اللبناني، وتباع هذه السندات بواسطة بنك خاص يسمى بنك التمويل، وعلى سبيل المثال يباع السند الواحد بسعر ثلاثة آلاف وستمائة ليرة لبنانية وبعد مرور سنة تقريبا يصبح خمسة آلاف ليرة لبنانية، فهل شراء هذه السندات جائز أم لا؟ وفي الحالة السلبية هل يجوز شراء هذه السندات بدراهم غير لبنانية؟ الخوئي: لا يجوز شراء تلك السندات بدراهم لبنانية ولا دراهم غير لبنانية، والله العالم.

## المشروع من أعمال البنوك

هناك حديثان شريهان أحدهما عن الامام جعفر الصادق والآخر عن أبيه الامام محمد بن علي الباقر وهما يشكلان عمودي فهم السعي للرزق وأن يكون ذلك ضمن إطار الحلال:

فالأول: (ليكن طلبك للمعيشة فوق كسب المضيع ودون طلب الحريص الراضي بدياه المطمئن إليها ولكن أنزل نفسك من ذلك بمنزلة المنصف المتعفف، ترفع نفسك عن منزلة الواهن الضعيف وتكسب مالا بد منه إن الذين اعطوا المال ثم لم يشكروا لا مال لهم).

بين حديي التضبيع والحرص، وهما حالتان نفسيتان قبل أن تكونا حالتين عمليتين خارجيتين، يحدد الامام الصادق عليه السلام موقع الإنسان المسلم في علاقته مع الكسب والسعي من أجل الرزق والمال..

ففيما يكون التضبيع المنطلق عن صفات الكسل وعدم الاهتمام شيئاً سيئاً، حيث أنه ينتهي إلى (ضياع) الإنسان نفسه، وضياع من يعوله.. فإن الحرص واعتبار الشخص أن رسالته في الحياة هي في أن (يجمع) المال ويعدده، معتبراً أن المال يخلده ويصنع له السعادة.. هو حد آخر سيء أيضاً.

نعم عندما يتوسط في ذلك، ويكسب رزقه حلالاً وينفقه حلالاً فيرفه عن نفسه ويعين أهله يعيش عيشة يُغبطُ عليها ويُحمد.

والثاني: ما عن الامام الباقر عليه السلام (وقد فرض الله ﷻ لها رزقها حالاً يأتيها في عافية وعرض لها بالحرام من وجه آخر فإن هي تناولت شيئاً من الحرام قاصها به من الحلال الذي فرض لها وعند الله سواهما فضل كثير وهو قوله ﷻ: ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(1)</sup>.

**وتوضيح الحديث:** أنه قد يُفهم بأحد نحوين، الأول: ينتهي إلى أن لكل نفس رزقاً معيناً مقسوماً محدوداً لا تتجاوزه ولا يتجاوزها، وأنه لا يستطيع أن يزيد عليه، ولا ينقص عنه.. وأن ذلك يتم بشكل قسري لا اختيار فيه للإنسان.

غير أن هذا الفهم الذي ينتج: أن علام السعي والجهد مادام كل شيء مقسوماً وأن الرزق لن يفوت الإنسان؟ يخالف روح الإسلام وتعاليمه الأخرى التي جاءت في القرآن الكريم كما في قول الله ﷻ يقول: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ وتقول الروايات فيه كما عن رسول الله ﷺ: (إن أصنافاً من أمي لا يستجاب لهم دعاؤهم: ... رجل يقعد في بيته ويقول: رب ارزقني ولا يخرج ولا يطلب الرزق فيقول الله ﷻ له: عبي ألم أجعل لك السبيل إلى الطلب والضرب في الأرض بجوارح صحيحة فتكون قد أعذرت فيما بييني وبينك في الطلب لاتباع أمري ولكيلا تكون كلا على أهللك، فإن شئت رزقتك وإن شئت قترت عليك وأنت غير معذور عندي)<sup>(2)</sup>.

والفهم الصحيح له هو أن على الإنسان أن يسعى في تحصيل رزقه ومعيشتة وأن يترك الكسل الذي يجعله مضيعاً لمن يعول، وأنه

(1) سورة النساء الآية (32).

(2) الكافي 67/5.

ينبغي للإنسان أن يسعى للحصول على ذلك الرزق الذي هو مقرر له من قبل الله تعالى وأنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، إلا أنه لا يأتيه وهو نائم على فراشه.

هذا الرزق المقدر له في عالم التكوين ليس ذاهبا عنه إلى غيره، إذا ما سعى إليه، إلا أنه تارة يسعى إليه بالطريق المشروع الحلال ويحصل عليه، وأخرى يكون سعيه من خلال طريق محرم، فيسرق من أجل الحصول على المال، ويغش للوصول إلى الرزق.. ويتحايل لتنمية ثروته.. هنا تقول الروايات: أن لك قسمة ونصيبا ومقدارا مقررًا عند الله وأنتك لن تتجاوز ذلك المقدار، فلماذا تسعى للحصول عليه بالطريق الحرام؟ لو سعت في طريق صالح وطيب لحصلت على نفس المقدار، فلماذا تتركه وتسعى في الطريق الخاطئ؟

ففي الخبر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: قال (1) رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله فإن الله تبارك وتعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالا، ولم يقسمها حراما، فمن اتقى الله وصبر أتاه الله برزقه من حله، ومن هتك حجاب الستر وعجل فأخذه من غير حله قص به من رزقه الحلال، وحوسب عليه يوم القيامة (2).

---

(1) قد يكون نقل الامام الخبير عن جده رسول الله ﷺ، مع اعتقادنا بعصمته وإمامته، وأن قوله حجة، وأنه ليس في مقام الرواية فقط.. أن نقل الامام عن الرسول لأجل بيان هذا المطلب وأنه من المضامين التي تحدث عنها المعصومون عليهم السلام ومن النقاط المشتركة التي أكدوا عليها. وهذا المضمون والمعنى نقل بألسنة متعددة في روايات كثيرة.

(2) سورة الكافي الآية 80/5.

والمهم هو الأثر التربوي فيه، أن على الإنسان أن يسعى ويطلب، ويحمل في الطلب، ويمكن أن تكون الروايات التي تحدثت عن أنه يكون فوق حد المضيع ودون حد الحريص مفسرة للاجمال في الطلب.. وبعد ذلك أن لا يتصور أن الرزق مبطئ عليه لالتزامه الديني، فإذا رفع هذا الالتزام وعصى الله تعالى، وتجاوز أحكامه فإنه سينصب عليه الرزق صباً.. كلا إن ما كان مقدرًا لك لم يكن ليتعداك إلى غيرك، غاية الأمر أن تطلبه من حله، أو من غير حله! فإذا هتك هذا حجاب الستر الإلهي، وتعجل على أخذه من غير طريقه الصحيح، لم يصنع شيئاً في زيادة رزقه وإنما تعجل المعصية، واقتص هذا الحرام من رزقه الحلال، وأضاف إلى نفسه موقف الاثم والمحاسبة يوم القيامة!

البعض يتصور أنه عندما يتشاطر، ويتحايل ويكذب، ويغش، فإنه يحصل على المزيد من المال! لكنه مخدوع وليس بخادع! فإن المقدر له لم يكن أقل من هذا الذي حصل عليه غير أنه حصل عليه بالحرام، وبتلويث النفس والروح.. ولم يحصل على أكثر مما كان مقدرًا له في علم الله تعالى! ولعل هذا ما تشير إليه بعض الروايات التي تقول: (ليس من نفس إلا وقد فرض الله لها رزقها حلالاً يأتيها في عافية). والعافية هنا ليست بمعنى الكسل والخمول، وإنما تساوي الرزق الحسن وفي بعض كتب اللغة أنها دفاع الله عن العبد وحياطته له! وفي بعضها الآخر أن العافية ما يقابل المرض ووهن البدن. وفي بعضها أن العفو أحل المال وأطيبه.

ولكي يكون إنفاقه حلالاً فلا بد أن يكون مكسبه حلالاً، وهذا يعني أن يكون عمله في جانب محلل من البنوك لو كان يعمل فيها. حيث أنها تشتمل على مجالات محللة وأخرى غير محللة.. إذ قد



سبق القول بأن العمل في البنوك ليس حراماً بذاته، وإنما يعتمد على المجال الذي يعمل فيه من البنك.. وهذا يجر إلى الحديث عن المشروع من أعمال البنوك.

### فمنها: المضاربة.

كما في لسان العرب: الْمُضَارَبَةُ: أَنْ تَعْطِيَ إِنْسَانًا مِنْ مَالِكَ مَا يَتَّجِرُ فِيهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَكُمَا، أَوْ يَكُونَ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ مِنَ الرَّبْحِ. وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الصَّرْبِ فِي الْأَرْضِ لَطَلْبِ الرِّزْقِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَوْا يُضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ قَالَ: وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا الْمَعْنَى؛ يُقَالُ لِلْعَامِلِ: ضَارَبٌ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُضْرَبُ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رَبِّ الْمَالِ وَمِنْ الْعَامِلِ يُسَمَّى مُضَارِبًا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضَارِبُ صَاحِبَهُ، وَكَذَلِكَ الْمُقَارَضُ. وَقَالَ النَّضْرُ: الْمُضَارِبُ صَاحِبُ الْمَالِ وَالَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ؛ كِلَاهِمَا مُضَارِبٌ: هَذَا يُضَارِبُهُ وَذَلِكَ يُضَارِبُهُ.

وقد تسمى بالقراض والمقارضة فالمقارضة: المضاربة. وقد قَارَضْتُ فَلَانًا قِرَاضًا أَي دَفَعْتُ إِلَيْهِ مَالًا لِيَتَّجِرَ فِيهِ، وَيَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَكُمَا عَلَى مَا تَشْتَرِطَانِ. كَمَا عَنْ ابْنِ مَنْظُورٍ أَيْضًا.

وهي من المفاعلة، والمفاعلة تتقوم بطرفين كما هة المشهور عند اللغويين، إلا أن المحقق الاصفهاني<sup>(1)</sup> لم يقبل بفكرة أن المفاعلة تدل دائما على الاشتراك بين طرفين وإنما تشير إلى التصدي والتقصّد، فقد

---

(1) الشيخ محمد حسين الاصفهاني: فقيه فيلسوف أصولي، (1296 هـ - 1361) أخذ العلم عن الآخوند محمد الخراساني والسيد محمد الفشاركي، والآقارضا الهمداني. له تأليفات مهمة ودقيقة منها الحاشية على المكاسب، ونهاية الدراية وهي حاشية على كفاية الأصول، وكتاب في الأصول بالنهج الجديد، لكنه غير كامل الأبواب، وكتاب صلاة المسافر، وكتاب الإجارة، وتحفة الحكيم وهي ارجوزة في الفلسفة.

قال في حاشية المكاسب، أن الأمر وإن كان هو المعروف عند اللغويين إلا أن: (التحقيق خلافه كما تشهد به الاستعمالات الصحيحة الفصيحة القرآنية وغيرها كقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ و(ومن يهاجر إلى الله) و(ويراؤون) و(ونافقوا) و(وشاقوا)<sup>(1)</sup> وقولهم "عاجله بالعقوبة"، و"بارزه بالمحاربة"، و"ساعده التوفيق"، إلى غير ذلك مما لا يصح نسبة المادة إليهما، أو لا يراد منها ذلك، بل الظاهر أن هيئة المفاعلة مجرد تعدية المادة وانهاؤها إلى الغير، مثلا الكتابة لا تقتضي إلا تعدية المادة إلى المكتوب، فيقال "كتب الحديث" من دون تعديتها إلى المكتوب إليه، بخلاف قولهم "كاتبه" فإنه يدل على تعديتها إلى الغير، بحيث لو أريد إفادة هذا المعنى بال مجرد لقليل "كتب إليه". وربما تدل الهيئة الجردة على نسبة متعدية كقولهم "ضرب زيد عمروا" إلا أن إنهاؤها إلى المفعول غير ملحوظ في الهيئة، وإن كان لازم النسبة، بخلاف "ضارب زيد عمروا" فإن التعدية والانتهاء إلى المفعول ملحوظ في مفاد الهيئة، فما هو لازم النسبة تارة ومفاد حرف من الحروف أخرى مدلول مطابق لمفاد هيئة المفاعلة، ولذا ربما يفهم التعمد والتقصد إلى إيجاد المادة، فيفرق بين ضار ومضار وخدعه وخادعه ونحوهما<sup>(2)</sup>.

### المضاربة في الاصطلاح الفقهي:

لا تختلف المضاربة في الاصطلاح الفقهي عنها في اللغة، نعم يوجد فيها بعض الشروط والتي من وظيفة الفقيه أن يبينها، دون اللغوي، ولذلك فقد ذكرها الفقهاء في كتبهم ورسائلهم العملية وبينوا شروطها التي تجعلها معاملة سائغة من الناحية الشرعية.

(1) من الآيات القرآنية والروايات.

(2) حاشية المكاسب 10/1.

ف "المضاربة هي أن يدفع الإنسان مالا إلى غيره ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما بالنصف أو ثلث أو نحو ذلك ويعتبر فيها أمور:

(الأول): الأيجاب والقبول، ويكفي فيهما كل ما يدل عليهما من لفظ أو فعل أو نحو ذلك ولا يعتبر فيهما العربية ولا الماضية. (الثاني): البلوغ والعقل والاختيار في كل من المالك والعامل. وأما عدم الحجر من سفه أو فلس فهو إنما يعتبر في المالك دون العامل.

(الثالث): تعيين حصة كل منهما من نصف أو ثلث أو نحو ذلك إلا أن يكون هناك تعارف خارجي ينصرف إليه الاطلاق.

(الرابع): أن يكون الربح بينهما فلو شرط مقدار منه لأجنبي لم تصح المضاربة إلا إذا اشترط عليه عمل متعلق بالتجارة.

(الخامس): أن يكون العامل قادرا على التجارة فيما كان المقصود مباشرته للعمل فإذا كان عاجزا عنه لم تصح<sup>(1)</sup>.

ولم تكن المضاربة من العقود التي استحدثها الإسلام وإنما كانت موجودة قبل مجيء الإسلام، بل إنه يمكن القول أن الدين غالباً لا يؤسس أو ينشئ في باب المعاملات وإنما العادة أنه يُمضي أو يُلغي أو يضيف شروطاً.

فقد يمضي معاملة مثل «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» أو يلغي أخرى موجودة بين الناس مثل «وَحَرَّمَ الرِّبَا» أو النهي عن بيع الغرر، أو أنه يضيف بعض الشروط كأن يشترط في النكاح مثلاً الكلام (إنما يحلل الكلام ويحرم الكلام) وهكذا.

(1) منهاج الصالحين - السيد الخوئي - ج 2 - ص 124.

وإنما يلتفت البشر ضمن تنظيم حياتهم إلى طرق متعددة لتبادل السلع أو المنافع، أو لتحصيل الأرباح والفوائد، فيبتكرون معاملات، ويقومون بتجربتها حتى إذا تبين منفعتها لهم استقرت سيرتهم عليها، وقد تكون هذه المعاملات صحيحة وموافقة لحكم العقلاء، ولا تتعارض مع أصول أخلاقية، وقد لا تكون كذلك ومع ذلك يقرونها لسبب أو لآخر!

وعندما يأتي الدين بمنظومه التشريعية تلاحظ تلك المعاملات ومدى انطباقها على هذه التشريعات والأخلاقيات، فيلغي بعضها، ويقبل بعضها الآخر، ويضيف إلى ثالث شروطا وقيودا.

ويرى بعض المحققين في السيرة النبوية أن استئجار السيدة خديجة لرسول الله ﷺ، قبل زواجها منه، وقبل بعثته بالنبوة كانت على سبيل المضاربة<sup>(1)</sup> ولم تكن بنحو الاستئجار المعهود، وهذا يشير إلى أن هذه المعاملة كانت موجودة قبل الإسلام.

ونلاحظ في سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام أن المضاربة كانت إحدى وسائلهم في تحصيل الرزق فقد ذكر الحر العاملي رحمه الله في وسائل الشيعة تحت عنوان استحباب المضاربة حادثتين في كل منهما إشارة إلى تشغيل الامام أمواله بطريق المضاربة وفي كلتا الحادثتين دفع أمواله إلى مولاه عذافر..

الحديث الأول: عن محمد بن عذافر، عن أبيه قال: دفع إلي أبو عبد الله سبعمائة دينار، وقال: يا عذافر أصرفها في شيء! أما على ذلك ما بي شره (أي طمع وحرص)، ولكنني أحببت أن يراني الله متعرضا لفوائده. قال عذافر: فربحت فيها مائة دينار فقلت له في

(1) الصحيح من سيرة النبي الأعظم 106/2.

الطواف: جعلت فداك قد رزق الله فيها مائة دينار، فقال: أثبتتها في رأس مالي.

والحادثة الثانية (مع إمكان أن يكون الحديثان يتحدثان عن قضية واحدة)، عن محمد بن عذافر، عن أبيه، قال: أعطى أبو عبد الله عليه السلام أبي ألفا وسبعمئة دينار، فقال له: اتجر بها لي، ثم قال: أما إنه ليس لي رغبة في ربحها، وإن كان الربح مرغوبا فيه، ولكني أحببت أن يراني الله عز وجل متعرضا لفوائده، قال: فربحت له فيه مائة دينار، ثم لقيته فقلت له: قد ربحت لك فيه مائة دينار قال: وفرح أبو عبد الله عليه السلام بذلك فرحا شديدا، ثم قال: أثبتتها في رأس مالي. قال: فمات أبي والمال عنده، فأرسل إلي أبو عبد الله عليه السلام وكتب: عافانا الله وإياك إن لي عند أبي محمد ألفا وثمانمئة دينار أعطيتها يتجر بها، فادفعها إلى عمر بن يزيد، قال: فنظرت في كتاب أبي فإذا فيه: لأبي موسى (أي الامام الصادق) عندي ألف وسبعمئة دينار، واتجر له فيها مائة دينار، وعبد الله بن سنان وعمر بن يزيد يعرفانه.

ويظهر أنه لم يكن عذافر من موالي الإمام هو الوحيد الذي كان يقوم بهذا العمل، وإنما نجد رواية عن أن (مصادفا) مولاة الآخر أيضا ذهب في عمل تجاري لصالح الامام عليه السلام، لكن الامام لم يقبل بربحه الذي اعتبره ربحا فاحشا، وينطلق من منطلق استغلال المسلمين..

فعن أبي جعفر الفزاري قال: دعا أبو عبد الله عليه السلام مولى يقال له: مصادف فأعطاه ألف دينار، وقال له: تجهز حتى تخرج إلى مصر، فإن عيالي قد كثروا، قال: فتجهز بمتاع وخرج مع التجار إلى مصر، فلما دنوا من مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم

عن المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة، وكان متاع العامة، فأخبروهم أنه ليس بمصر منه شيء، فتحالفوا وتعاهدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً، فلما قبضوا أموالهم انصرفوا إلى المدينة، فدخل مصادف على أبي عبد الله عليه السلام ومعه كيسان كل واحد ألف دينار، فقال: جعلت فداك هذا رأس المال، وهذا الآخر ربح، فقال: إن هذا الربح كثير، ولكن ما صنعتم في المتاع؟ فحدثه كيف صنعوا، وكيف تحالفوا، فقال: سبحان الله تحلفون على قوم مسلمين أن لا تبيعوهم إلا بربح الدينار ديناراً، ثم أخذ أحد الكيسين، وقال: هذا رأس مالي، ولا حاجة لنا في هذا الربح<sup>(1)</sup>.

### أركان صحة المضاربة:

تحتاج معاملة المضاربة لتصح إلى عدة أركان:

الأول: صاحب المال

والثاني: العامل

والثالث: الربح

والرابع: الصيغة

والخامس: تعيين نسبة الربح.

وقد كان هناك رأي بين القدماء من الفقهاء، يقول إن المال لا بد أن يكون من الذهب والفضة المسكوكين بسكة المعاملة غير أن هذا الرأي غير معمول به الآن بين فقهاءنا.

فإذا توفرت الأركان المذكورة، سلم المال إلى العامل بحيث يتاجر به في مختلف التجارات أو في تجارة بعينها، ولو خسر - من

(1) وسائل الشريعة 421/17.

غير تفریط أو مخالفة لما تم الاتفاق عليه من التجارة - لم يضمن العامل، حيث أنه أمين والأمين لا يغرم.

ولو ربح كان الربح بينهما بحسب الاتفاق كأن يكون الثلث للعامل والثلثان لصاحب المال. ولا يصح أن يتفقا على مبلغ مقطوع بحيث يعطي العامل صاحب المال مبلغا عن كل شهر أو كل سنة. وإنما الصحيح هو تعيين النسبة<sup>(1)</sup>.

وما هو موجود الآن في بعض البنوك يمكن إرجاعه إلى هذه المعاملة وهي محللة وكسب مشروع، فإن وضع الشخص أمواله في صندوق (استثماري) وتوكيله البنك في أن يعمل بها ويتاجر سواء في مجال محلل معين كالأسهم مثلا، أو في مطلق التجارات المحللة، لا مانع منه شرعا، وإذا تحددت نسبة الربح بينهما فتكون من أشكال المضاربة.

وخصوصا لو كان البنك أهليا، أو حتى لو كان حكوميا وقلنا بصحة ملكية الحكومة، أو لم نقل وأمضى الحاكم الشرعي العقود والمعاملات مع الحكومة.

نعم لا يصح أن يوكله في المتاجرة في المجالات المحرمة كما في أسهم البنوك الربوية نفسها بحيث يشتري ويبيع في أسهم تلك البنوك، أو في ما يؤيد المنكر وينشره كالمجالات الخلاعية مثلا.. وهكذا.

## بيع وشراء الأسهم:

من النشاطات الاقتصادية المشروعة في البنوك، بيع وشراء الأسهم. وهذه تنقسم إلى أقسام بحسب السهم سواء كان سهم

---

(1) لم يستبعد الشيخ التريزي رحمه الله - في مجلس بحثه - صحة المضاربة لو عينا مبلغا من المال وكان الربح عادة أكثر من ذلك.

تأسيس لشركة أو بنك أو كان سهما في معاملات تجارية. وحيث أن الشيخ الفياض حفظه الله قد قسم في كتابه القيم أحكام البنوك، الشركة المساهمة بحسب حلية رأس المال والنشاطات الاقتصادية إلى أقسام، ننقل ما ذكره بنصه:

القسم الأول: الشركة المساهمة التي رأس مالها حلال وتتعامل بالحلال بكل نشاطاتها الاستثمارية، على أساس ان نظامها التأسيسي ينص على أنها تتعامل في حدود دائرة الحلال وذلك كشركة الكهرباء المساهمة وشركة السممت والزراعة والمعادن والنفط والصناعة التوليدية وغيرها، شريطة ان تقتصر تلك الشركات على اعمالها الاستثمارية في حدود دائرتها المحللة، ولا تتعامل بالربا إقراضا واقتراضا ولا غيره من الأعمال المحرمة.

القسم الثاني: الشركة المساهمة التي رأس مالها حرام أو مخلوط بالحرام، وتتعامل على الحلال والحرام كتوليد الخمر وبيعها والربا وغير ذلك، ولا تتقيد بالحلال.

القسم الثالث: الشركة المساهمة التي رأس مالها حلال، ولكنها لا تتقيد بنص نظامها التأسيسي على أن تتعامل بالحلال لا بالحرام. ثم إنه ذكر حكم المشاركة في تلك الشركات من الناحية الشرعية فقال:

1. يجوز المشاركة والمساهمة في القسم الأول من الشركات المساهمة باكتتاب أسهمه وشرائها والاستفادة من الأرباح التي تحصل الشركة عليها. وما قيل من: ان الأسهم بما أنها جزء من النظام الرأسمالي فلا تتفق جملة وتفصيلا مع الإسلام غريب جدا، وذلك لان المراد من النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ان لا يتقيد بحدود دائرة الشرع التي يتبناها الإسلام بنصوصه التشريعية المستمدة من



الكتاب والسنة، والمراد من النظام الاقتصادي الإسلامي هو ما يتقيد بحدود دائرة الشرع التي يتبناها الإسلام في جميع نشاطاته الاقتصادية إنتاجية كانت أم تبادلية، ولا يعترف بأي نشاط اقتصادي خارج عن هذه الدائرة، ولهذا قد الغى الإسلام التعامل بالربا بكل ألوانه عن الاقتصاد الإسلامي نصا وروحا، وكذلك التعامل بالخمور وإنتاجها ولحوم الميتة والخنزير وغيرها. وعلى هذا فلا مانع من شراء أسهم القسم الأول من الشركة والدخول في عضويته.

2. لا تجوز المشاركة في القسم الثاني من الشركات المساهمة بالقيام بعملية اكتتاب أسهمه<sup>(1)</sup> وشرائها والدخول في عضويته والاستفادة من الأرباح والفوائد التي تحصل عليها الشركة، على

---

(1) فصل بعض الفقهاء بين شراء الاسهم لأجل المتاجرة بنفس السهم وبيعه، وبين شرائه لأجل الدخول في العمليات الاقتصادية التابعة للشركة أو البنك، فأجاز في الأول ومنع في الثاني، فقد نقل كما في موقع السراج الالكتروني عن السيد الخوئي الاجابة على الاسئلة التالية: السؤال: المساهمة في البنوك تارة من أجل البقاء، وتارة أخرى من أجل الابقاء، حتى يحصل له شخص فيبيع تلك الاسهم عليه.. فما حكم كلا الفرعين؟ الفتوى: الخوئي: لا تجوز المساهمة لاجل المشاركة في المعاملات الربوية، وتجوز لاجل بيع السهام على شخص آخر. السؤال: تعلن بعض البنوك في بعض الاحيان عن بيع بعض الاسهم لزيادة رأس مالها، وأحيانا يعلن عن تأسيس بنك، ويعلن عن بيع أسهم لتكوين رأس مال لهذا البنك.. فهل يجوز شراء مثل هذه الاسهم؟ الفتوى: الخوئي: نعم يجوز شراء مثل هذه الاسهم في نفسه، ولكن لا تجوز الاستفادة منها بالمعاملات الربوية، وتجوز الاستفادة منها ببيعها. انتهى.

وفصل بعضهم بين البنوك الربوية أو الشركات التي لها نشاط محرم والتي هي في حال التأسيس ولم تباشر عملا اقتصاديا، وتلك التي هي قائمة فعلا وتطرح أسهمها للبيع، فأجاز الشراء في الأول والبيع قبل بدء نشاطها الاقتصادي، ومنع في الثاني.

أساساً لها جميعاً تعامل وانتفاع بالمال الحرام أو المخلوط به وهو غير جائز<sup>(1)</sup>.

وأما القسم الثالث من تلك الشركات فهل تجوز المساهمة والمشاركة فيها أو لا؟

والجواب: لا تجوز، لأن رأس ماله وان كان حلالاً<sup>(2)</sup>، إلا أنها لا تتقيد بموجب قراراتها التقليدية بالتعامل من طريق الحلال، فإنها - كما تتعامل من هذا الطريق تتعامل من طريق الحرام أيضاً، فمن أجل ذلك لا يجوز شراء أسهمها بغرض العضوية والمساهمة فيها والاستفادة من أرباحها التي تحصل عليها من طريق الحلال والحرام معاً.

---

(1) ذهب بعض الفقهاء كالسيد صادق الشيرازي إلى أنه لو كانت تجارة تلك الشركات محتلطة بين الحرام والحلال، فإنه يجوز للمكلف أن يشتري من أسهمها بمقدار بسيط كواحد بالمائة، بشرط تخميس الفائدة فوراً. فقد جاء في موقعه الإلكتروني ما يلي: ما حكم عملية المضاربة في الأسهم؟ وأجاب: التعامل بالأسهم إذا لم تكن لبنوك ربوية ولا لشركات تتعاطى بعض المحرمات جاز مطلقاً، وإلا جاز بنسبة قليلة كواحد بالمائة وأعطى خمس الربح فوراً قبل لتصرف فيه.

وفي إجابة على سؤال آخر: ما حكم شراء أسهم الشركات المتعاملة بالحرام؟ شخص اشترى أسهماً في شركة وهو لا يعلم أن جزءاً من إنتاجها (من ضمن المشروبات) هو مشروب (البيرة) والتي بحسب ادعائها خال من الكحول، فهل في أسهمها اشكال وما حكم التداول فيها، وماذا عليّ عندما أبيع الأسهم التي اكتسبت بها؟ يجوز بنسبة قليلة جداً، كواحد بالمائة مع تخميس نسبة الحرام في المال.

(2) قرب بعض الأفاضل صحة شراء أسهم هذه الشركات التي رأس مالها محلل وإن كانت نشاطاتها محرمة، بأن الشراء يكون بقصد الاستثمار والاتجار بماليتها بعدما كان رأس المال (وأعيان الشركة وممتلكاتها) محللة فيصح المعاملة عليه، وأما معاملتها المحرمة فلم يقصدها مشتري الأسهم عند شرائها. راجع فقه البنوك والحقوق الجديدة، للشيخ محمد سند.

وبكلمة: ان اسهمها الأولية وان كانت من أموال الحلال ولا مانع من التصرف فيها في نفسها، إلا ان شراءها بغرض المساهمة والعضوية فيها غير جائز، على أساس انه يعلم بان الشركة لا تتقيد بالتعامل بها على الحلال، والمفروض انه - بموجب كونه عضوا فيها - شريك في هذه العمليات، ولا فرق في ذلك بين ان يكون شراؤها بقصد المساهمة والعضوية أو لا؛ حيث إنه يعلم بكونه قد أصبح عضوا تلقائيا بمجرد الشراء، وان كان حين الشراء غافلا عن ذلك وغير قاصد، وحينئذ يكون شريكا في جميع معاملاتها السوقية وفوائدها ولو في فترة قليلة<sup>(1)</sup>.

### بيع العملات:

وهذا الجانب يعتبر اليوم من أهم أعمال المصارف والبنوك، وتعمل البنوك فيه على الاستثمار من خلال البيع والشراء للعملات في البورصات، أو على الأفراد.

ولا مانع من هذه المعاملة شرعا، فيصح بيع العملات المختلفة كبيع الدينار بالريال، وبالعكس وهما بالدولار واليورو، وهكذا. سواء كانت بيعا حالا أو مؤجلا (ما لم يكن كلا الثمنين مؤجلا)، بالزيادة أو بالتساوي. بل يجوز بيع الريال بمثله (كأن يبيع خمسمائة ريال من فئة الخمسمائة مثلا بأكثر منها من فئة العشرة).

ولا يأتي محذور الربا القرضي ولا المعاملي هنا، لأن المعاملة ليست قرضا وإنما هي بيع فلا يأتي فيها محذور الربا القرضي، ولا الربا المعاملي لأن أحد شروطه بالاضافة إلى التفاضل أن يكون الجنس

(1) أحكام البنوك والأسهم والسندات والأسواق المالية (البورصة) 188.

مكيلا أو موزونا، والعملات ليست كذلك وإنما هي معدودة، ولا ربا في المعدود.

فإذا كان الشخص يعمل في مثل هذه الفروع فلا مانع من عمله ويستطيع أن يملك الأجرة التي تعطى له على أثر قيامه بتلك هذه الأعمال.

## اليانصيب والسحب

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(1)</sup>..

من الأمور التي يركز عليها الإسلام لإقامة حياة المسلم على بناء رصين، اهتمامه بجاني العلم والعقل. فإنه يفترض إن إقامة حياة الإنسان على العلم يجعله في منأى عن المشاكل التي يصنعها الجهل وعدم المعرفة.

ويبدو أن من القضايا التي قياساتها معها هي أن سعادة الإنسان وصلاحه في دنياه يرتبط في إقدامه على الأمور بعلم ومعرفة بدءاً بالقضية الدينية وانتهاءً بالقضايا الدنيوية. فمن دون معرفة وعلم لا يستقيم أمر العبادة ولا المعاش.

ولذلك كان على المسلم أن يتوجه إلى معرفة المسائل التي ترتبط بأمور حياته (معاشاً ومعاداً)، وإذا لم يكن قادراً بنفسه، فعليه أن يتحرك بالسؤال من أهل الذكر والمعرفة: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

الأمر الثاني: هو التعقل؛ بأن تكون أعماله وتصرفاته منطلقة من تحكيم عقله، إذ مع عدم التعقل فإنه حتى العلم لا ينفع، ف (كم عالم قد قتله جهله وعلمه معه لا ينفعه) كما يقول أمير المؤمنين علي عليه

(1) سورة الأنعام الآية (140).

(2) سورة النحل الآية (43).

السلام. وقد يساعد العلم الإنسان على التعقل، وهو الغالب، لكنه ليس أمراً حتمياً، ما لم يُعمل الإنسان هذه القدرة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه.

عدم التعقل ينتهي بالإنسان إلى مستوى من التسافل لا يتصور كأن يقتل ابنه سفهاً، كما تصنعه بعض القبائل التي لا تزال في أنحاء هذا العالم تقتل أبنائها قرايين للآلهة لترضى عنهم! أو أنهم يجهزون أجمل بناهم ثم يلقونها في النهر لكي يأتي الماء وفيراً! أو يعدون بناهم وهن أحياء حتى ينجوا من العار والشنار! أكد الإسلام على تحصيل الإنسان العلم كعرفة والتعقل كحكمة حياتية. وجعل أجر العاقل أكثر من أجر غيره في العبادة، كما جعل هذين الجانبين شروطاً في المعاملة، فقد استفاد الفقهاء من النصوص الدينية أن المعاملة يجب أن تشتمل على: علم المتعاقدين والمتعاملين بما يقومون به، ويتعاقدان عليه، وإلا لو تحقق الجهل بالسلعة أو الثمن<sup>(1)</sup> فإنه يلزم من ذلك الغرر، وبالتالي بطلان تلك المعاملة.

كذلك يجب أن تكون المعاملة عقلائية، فإنه لو كانت سفهية فإنه على المشهور لا تصح تلك المعاملة. فإنهم يذكرون أنه لو كانت السلعة لست ذات قيمة عند نوع العقلاء، وأراد شخص أن يشتريها بالثمن الغالي فإنه لا تصح تلك المعاملة، لكونها سفهية.

وهكذا لو لم يكن في المال في مقابل شيء، كما هو الحال في القمار فإن ذلك يعد أمراً سفهياً وغير عقلائياً وهذه هي جهة عدم نفوذه<sup>(2)</sup>..

---

(1) الكلام هو في الجملة وإلا ففي بعض الحالات تغتفر الجهالة كما في الصلح.

(2) الفياض؛ الشيخ اسحاق. أحكام البنوك ص 246.

وذلك أن الأشياء إما أن يكون لها قيمة حقيقية من حيث كونها محط رغبة العقلاء، لقضائها بعض حاجاتهم كالطعام والكساء والدواء والزينة وما شابه، أو يكون لها قيمة اعتبارية من حيث أن جهة تتعهد بأمتها تساوي كذا من المال، أو تعاضها بالأمر الكذائي، كما هو الحال في النقود الورقية والعملات والشيكات السياحية المعروفة في هذا الزمان، فإن المئة دولار مثلاً، وإن كانت لا تساوي - كورقة - هذا المبلغ الذي يدفع لأجلها ولكن حيث أن جهة الاصدار تتعهد بأن من يأتي بهذه الورقة، يعطى ما يعادل هذه القيمة من الذهب مثلاً، صار لها قيمة اعتبارية.

في غير هاتين الحالتين تكون المعاملة على شيء ليس له قيمة حقيقية ولا اعتبارية، عملاً سفهائياً والشرع لا يمضي الأعمال السفهية، ولا يقيم المجتمع على أساس السفاهة. بل يحكم بضلالة الأعمال السفهائية وعاملها.

ولا ينبغي أن ننظر إلى المسألة من زاوية أنه ما المانع إذا كان الشخص يدفع المال من جيبه ولا يسرقه من أحد ويريد أن يتصرف فيه بهذا النحو، وإنما المسألة هل يقبل المشرع الإسلامي أن يقيم نظامه الاقتصادي والاجتماعي على السفاهة، فإن وجود قانون بهذا المعنى يعني أن هذا المشرع لا يمانع في حدوثه مؤداه مرة أو آلاف المرات! ولك أن تتصور مجتمعاً يصرف ثرواته وما جعله الله له قياماً في أعمال سفهية<sup>(1)</sup> لا قيمة لها.

---

(1) لقد ذكرت بعض الصحف أنه أثناء اشتداد الحصار الإسرائيلي على الفلسطينيين، قام أحد أصحاب الأموال العرب بشراء قطعة منديل كانت تستعمله إحدى المغنيات، لتنظيف أنفها أثناء الغناء، بمبلغ ثلاثة ملايين دولار. هذا في الوقت الذي كانت النساء المسلمات في فلسطين يخرجن على شاشات التلفزيون ويتحدثن عن أن طعامهم الوحيد في الوجبات الثلاث البطاطا المسلوقة من شدة الحصار!

## ماذا عن حكم اليانصيب أو (السحب)؟

الجواب: هناك صور متعددة:

**إحدى هذه الصور** أن تقرر مؤسسة أهلية بين عمالها وموظفيها على شيء من الجوائز، بمعنى أن كل شخص يعمل في هذه الشركة، سيدخل اسمه في الأسماء التي يجري الاقتراع عليها.. هنا لا مانع من الناحية الشرعية أن يستلم من ظهرت تلك الجائزة باسمه، لأن المؤسسة (أو الشركة) مالكة لذلك المال المعطى (الجائزة)، وكانت تستطيع أن تهب كل عمالها، أو بعضهم المعين سابقا، أو بعضهم الذي تخرج القرعة باسمه. هذا إذا كانت المؤسسة أو الشركة أهلية.

وأما إذا كانت غير أهلية بأن كانت مملوكة بالكامل للدولة، أو بالاشتراك مع الدولة، فهنا تحتاج لمراجعة الحاكم الشرعي، حيث يفتي الفقيه عادة بأن يتصدق بقسم، ويتملك الباقي.

**الصورة الثانية:** ما يحصل في أكثر الموارد مثل البنوك، الأسواق، والمجمعات التجارية، التي تقوم بالتسويق وجذب الزبائن بهذه الطريقة، بحيث تعلن أن من يأتي إلى هذا السوق، ويشترى بضاعة بالمقدار الكذائي، يكون له مجال أن يدخل اسمه أو رقمه في السحب.

**الصورة الثالثة:** وهي الشائعة في البلاد الأجنبية، وبعض بلاد المسلمين، وهي ما يسمى بعملية اليانصيب، فإن بعض المؤسسات لكي تجمع أموالا كثيرة تعين جائزة كمليون دولار مثلا، ولاجل ذلك تطبع أوراقا وسندات بمقدار عشرة ملايين وتبيعها لمن يشتري رغبة في الحصول على الجائزة، ويكون سعرها مبلغا بسيطا، ولنفترض أنه دولار واحد.. بطبيعة الحال فإن كثيرين يغريهم حلم الحصول على مليون في مقابل أن يدفع شيئا بسيطا مثل دولار واحد..



إن تلك الورقة التي هي بمثابة الحصول على رقم يؤهلك للدخول في السحب، لا تساوي قيمة ما دفع في مقابلها من المال، بل هي لا مالية لها، لا حقيقية ولا اعتبارية، وما دامت كذلك أي عندما يدفع المال في مقابل شيء لا مالية له<sup>(1)</sup> ولا قيمة له فإنها تكون معاملة سفهية<sup>(2)</sup>.

إن هذه المعاملة تشبه ما صنعه أحدهم عندما نشر في الانترنت، مقالاً بعنوان كيف تصبح مليونيراً خلال سنة واحدة؟ وبين فيه أنه

---

(1) بعض الفقهاء المميزا الغروي لم يشترط لصحة البيع، وجود المالية في السلعة، وإنما يكفي أن تنطلق عن غرض عقلائي. كما أنه يمكن التخلص من اشكال عدم المالية إلا على تقدير الفوز بالجائزة، المؤدي إلى الجهل والغرر، يجعل المعاملة صلحا لا بيعا.

(2) وقد ذكر الفقهاء أن هذه المعاملة محرمة وغير نافذة، ولكن لو فرضنا أن أحدا أوقعها وخرجت القرعة باسمه فينظر: إن كانت المؤسسة القائمة على البيصيب المذكور حكومية أو مشتركة مع الحكومة، فتكون الأموال من مجهول المالك، ولا بد فيها من الرجوع إلى الحاكم الشرعي لإصلاحها. وإن كانت المؤسسة أهلية فيحوز التصرف في المال، إذا علم رضى أصحابها بالتصرف (على كل حال) أي حتى مع علمهم بفساد المعاملة. هذا على رأي المشهور من معاصري الفقهاء.

وقد بنى هؤلاء الفقهاء رأيهم في عدم جواز المعاملة المذكور على أن إعطاء المال في مقابل الورقة لأجل إصابة القرعة باسمه، نوع من القمار. وأيضا فإنها لما لم تكن ذات مالية حقيقية ولا اعتبارية بالاعتبار العام، وإنما لو كان لها مالية فإنما هي بالاعتبار الخاص الذي يجعله مصدر الورقة على أمل أن تفوز بالجائزة، فيكون البيع مجهولا وغرريا وهو باطل. (المسائل المستحدثة 79).

غير أن بعضهم كالشيخ الفياض ذهب إلى جواز البيصيب المذكور، واستدل على مختاره بعدم صدق القمار عليه إذ هو اللعب بالآلات المعدة لذلك وفي مقابل المال.. وهنا لا آلات ولا لعب! وأما كون الورقة (البطاقة) لا مالية لها فيمكن المناقشة فيها بأنها تكتسب المالية بلحاظ ما يترتب عليها وهو حق الدخول في السحب فلا يكون بذل المال في مقابلها من الأكل بالباطل.. (منهاج الصالحين 116/2).

يملك طريقة للوصول إلى المليون خلال سنة، وعلى الفور دخل آلاف إلى الموقع لكي يحصلوا على تلك الطريقة، وراسلوه، فأجابه إن الاستشارة غير مجانية، وإنما تتم من خلال دفع عشرة دولارات على حساب معين، وبالفعل فقد حول الآلاف تلك المبالغ لحسابه إلى أن مرت خمسة أشهر فسألوه عن الطريقة، فأجابه إن الطريقة هي أن يجد الإنسان مجموعة من الناس أمثالكم ويقوم باقتراح من هذا النوع ويجمع المليون دولار، ثم يغلق الموقع كما سأفعل أنا!!

**الصورة الرابعة:** هناك صورة في اليانصيب أو ما يسمى بالسحب صورة مشروعة وهي ما إذا ما كانت الجهة القائمة على هذه العملية تريد أن تقيم مشروعاً خيراً ذا نفع عام للناس، كمستشفى أو ميثم أو كفالة الطلاب غير القادرين... الخ.

في هذه الحالة لو دخل الشخص في السحب، وأعطى المال تبرعاً لذلك المشروع، ولكن تبرعه ذاك يجعله ذا رقم يدخل في السحب، فهنا لو خرجت البطاقة باسمه أو رقمه، فلا مانع من أن يأخذ المال ويتصرف فيه إن كانت الجهة القائمة عليه أهلية، وأما إن كانت حكومية أو مشتركة فإنه يحتاج إلى مراجعة الحاكم الشرعي لإصلاحه.

## الإسلام دين السباق والتنافس

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(1)</sup>.

الآية المباركة من سورة الحديد دعوة مباشرة من الله سبحانه وتعالى إلى الناس جميعاً لكي يتسابقوا ويبادروا ويسرعوا إلى مغفرة منه وإلى جنة عرضها كعرض السماء والأرض أولاً فيما يرتبط بالأجر الذي وإذا الإنسان عليه لكي يستبق إليه قال إلى مغفرة وغلى جنة عرضها كعرض السماء والأرض وفي آية أخرى قال الله تعالى: ﴿عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ هنا تشبيه كعرض السماء والأرض هناك عرضها السموات والأرض وهنا ربما يطرح هذا السؤال لماذا يذكر العرض ولم يذكر الطول!؟

والجواب: أن الإنسان إذا أراد أن يحدد شيئاً يذكر طوله كذا وعرضه كذا، والغالب أن الطول يكون أعظم من العرض، فإذا أريد بيان سعة الجنة فيكفي أن يقول إن عرضها هو كعرض السماوات والأرض، فلا بد أن يكون الطول أكبر من هذا بكثير.

وإلى هذا المعنى أشار الشريف الرضي رضوان الله عليه قائلًا: أن القرآن ذكر العرض للتنويه على عظمة الطول بالأولوية وهذا

(1) سورة الحديد الآية (21).

مستعمل في القرآن الكريم وفي لغة العرب، ففي القرآن قد ويسلط الضوء على إحدى الجهات، ويظهرها ثم ينبغي أن يتأمل القارئ بأه إذا كانت هذه الجهة مع أهما الأخصى والأقل هي بهذا المقدار فما ظنك بالجهة الأكثر والأظهر؟!

وهذا مثل قوله تعالى في نعيم الجنة: ﴿بَطَانُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ لماذا لم يذكر هنا الوجه للمتكات والوسائد وإنما ذكر الحشوة والباطن؟ يقولون أن المبالغة في الاهتمام بحشوة الوسادة يكشف بالأولوية على أن الظاهر منها أفضل بكثير، ذلك أن الوسادة التي تتكى عليها، إنما يهتمك جمال مظهرها، ونعومة باطنها، لكن لا يهم كثيرا أن يكون داخلها ذا مظهر جذاب!

فإذا كانت البطائن والحشوات من الاستبرق وهو من أغلى وأعلى أنواع القماش عند العرب فلا شك أن (وجهها) ومظهرها سيكون أفخم بكثير!

وهكذا الحال في الآية المباركة، فإنه إذا كانت الجنة (عرضها السماوات والأرض) فما ظنك بطولها، مع أن الملاحظ أن يكون الطول أكبر من العرض! وهي دعوة للتسابق والتنافس في الخير وموجبات الرحمة والمغفرة والجنة.

وبطبيعة الحال فإن المنهج الذي يبني نظامه الاجتماعي على أساس التسابق والتنافس، ويقدر قيم المبادرة والابتداء ويدعو أتباعه ليكونوا الأوائل في الأمور فإنه يبني أساس التقدم والتحضر في هذا المجتمع.

ولقد وجدنا الآيات المباركات تؤكد على هذه الجهة، ففي ما يرتبط بنتائج الأعمال يقول ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾.

ويرى أن السبق إلى الخير والايمان يعطي الشخص قيمة ومنزلة إضافية فيقول (السابقون السابقون أولئك المقربون).

وتشير سيرة النبي ﷺ إلى هذا المعنى، فقد ذكر علي بن أبي طالب إلى أنه أول الخلق إسلاما، وخديجة زوجة النبي سبقت النساء جميعا إلى الاستجابة لدعوته، وسمية كانت أول شهيدات الإسلام، وقد حاز هؤلاء على شرف السبق ومنزلة القرب.

وهذا الأمر مفهوم حيث أن من السهل أن يأتي الشخص ويؤمن بالنبي بعدما ﴿جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ \* وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ إذ لا توجد موانع وكوابح تحد من مسيرته باتجاه الايمان، إلا أنه ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾<sup>(1)</sup>.. وربما يكون لهذه الجهة سعى بعض الكتاب لتأخير علي عن غيره والادعاء بأنه كان صغير السن عندما أسلم بينما غيره كان ناضجا وكبير السن، أو أنه كان الأول من بين الصغار وفلان كان الأول من بين الرجال.. وهكذا، وذلك أن الأولوية تعطي لصاحبها منزلة عند الله سبحانه وتعالى أولا، ومنزلة اعتبارية عند الناس ثانياً لأنها تعني أن صاحبها أطوع قلبا لله، وتعني أن جراته على الانتماء لطريق الرسالة أكثر من غيره، وأن تحرره الفكري من أغلال المجتمع والخرافات أكثر.

## السبق في الفقه:

هذا على المستوى العام.. وأما على المستوى الفقهي، فإنه يوجد في الفقه الإسلامي بحث بعنوان السبق والرماية، وهو يعتبر نوعا من

(1) سورة الحديد الآية (10).

التدريب على القضايا الحربية المتعارفة في أزمنة الروايات، ولعل بعض الفقهاء - كما سيأتي - يستفيد منها أن كل ما يحقق هذا الهدف، فإنه يدخل في هذا الحكم وإن تغيرت الوسائل والأدوات، من السهم إلى البندقية مثلا وهكذا.

بالرغم من هذا واختصاص المسابقة في الفقه ببعض المجالات إلا أن "من السبق المطلوب الراجح أن يتقدم الطبيب في صناعته حتى تكون له الأولوية والتفوق الكبير على أقرانه في كشف الأمراض الخبيثة والمستعصية، وعلاج المصابين بها من بني الإنسان، وإزالة الأوباء والأخطار بذلك عن حياة كثير من الموبوءين والمعذبين في هذه الحياة، ومن السبق المرغوب فيه أن يتقدم السابق فيه في علوم الصيدلة فيكتشف العقاقير والأدوية الحاسمة للأدواء المتوطنة المزمنة، والتي تزيل البؤس والتعاسة عن نفوس بائسة يائسة، وتعيد لها نضرة الحياة وبهجة الأمل، ومن السبق المهم أن يتقدم الصانع في صنعته ويفوق أقرانه وزملائه فيها، ويصبح قدوة ومثلا عاليا لهم في اتقان العمل، ودقة الصنعة وكثرة الإنتاج، ومن السبق أن يبرع الخطاط ويبدع في جمال خطه، ورقمي فنه ويجرز الأولوية، والفوز بين زملائه وهكذا في كل مجال من الصناعات والعلوم والفنون المباحة والنافعة في هذه الحياة فيمكن فيه السبق ويجوز فيها التسابق واحراز الفوز والأولوية"<sup>(1)</sup>.

### بين السباق الدنيوي الآخر الأخروي:

إن السباق الأصلي الذي تدعو إليه الآية المباركة هو السباق إلى المغفرة والجنة، وهو ما يعني أن يبادر الإنسان إلى

(1) كلمة التقوى، الشيخ محمد أمين زين الدين 376/5.

موجبات تلك المغفرة، ومسببات الحصول على الجنة، ومجال السباق في هذه رحب ولا محدود.. ويتميز بميزات لا تتوفر في السباقات الدنيوية:

1. مقدار الأجر في كل من المسابقتين: فبينما يكون أجر المسابقات الدنيوية محدودا بمقدار من المال، أو أشياء عينية كسيارة وما شابه، فإن أجر المسابقة الأخروية هو درجات الجنة التي لا حدود لها من حيث الكم، ونعيمها الخالد.

إن هذه الفكرة هي التي دعت وتدعو شهداء الإسلام لكي ييقظوا بأنفسهم في لهوات المعارك مقبلين على الشهادة غير مدبرين، فهذا عمير بن الحمام الأنصاري رضوان الله عليه بعد أن سمع رسول الله ﷺ يقول: (سَابِقُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) جاء عمير هذا متسائلا، وقال: يا رسول الله جنة عرضها كعرض السماء والأرض! قال: بلى، وأعاد عمير على النبي السؤال عرضها كعرض السماء والأرض! قال: بلى وأوسع! فقال عمير: بخ بخ، والله لا بد أن أكون ممن يدخلها! فقال رسول الله: فافعل ذلك إن شئت.. وكان بيده تمرات يتقوى بها، فألقاها قائلا: والله إني لفارغ! أنشغل بهذه التميرات عن جنة عرضها كعرض السماء والأرض؟

2. المتسابقون في مسابقة الدنيا معدودون بينما في مسابقة الآخرة غير معدودين، وذلك أن مسابقات الدنيا تحتاج إلى مميزات خاصة لا تسمح للكل بأن يدخل فيها، فمسابقة الشعراء لا يدخل فيها إلا هذه الفئة وهي فئة قليلة، ومسابقة الكتاب والمؤلفين كذلك، ومسابقات المعرفة والثقافة أيضا هي من هذا

النوع.. فليس الجميع مؤهلاً لكي يدخل في هذه المسابقات.. إلا أن المسابقة الآخروية مفتوحة على الجميع، وبإمكان كل شخص أن يدخل فيها، الفقير يدخل فيها بصبره والغني بماله وشكره، والمرأة بتبعها والرجل بإنفاقه، والشاب بقوته والشيخ ببيكائه، العالم بعلمه والعابد بعبادته وهكذا. فلا يوجد أحد ممنوع من دخول هذه المسابقة.

كما أنها ليست محدودة من حيث الزمان، فإذا كانت بعض الجوائز الدنيوية لها أمد معين من دخل في حدود ذلك الأمد تأهل لها، ومن تأخر خسر فرصة الدخول، فإن الجائزة الآخروية مفتوحة الزمان، والنداء إليها قائم بشكل دائم ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.. يأتي هذا النداء في شهر رمضان وفي غيره، بل هو في كل ساعة ولحظة.

3. الفائزون في هذا السباق لا عدد لهم: إن السباقات الدنيوية تحدد الأمر بعدة فائزين كأول والثاني والثالث، وأما الباقيون فإنهم يتمنون لهم حظاً سعيداً في المرات القادمة! بل لو تعدد الفائز فإنهم يفرعون بينهم ليخرج واحداً!

بينما في المسابقات الآخروية لا يدخل شخص إلا وهو فائز بمقدار سعيه وسرعته ومبادرته، ولا نهاية لهذه الجوائز كما ذكرنا.

وتستطيع في هذه المسابقات أن تكون الأول على بلدتك، أو على عالم المسلمين الذين تعيش بينهم أو على المؤمنين في التاريخ كله.. كما حصل بالنسبة لنبينا محمد ﷺ الذي هو سيد ولد آدم كما قال عن نفسه، أو أمير المؤمنين علي عليه السلام الذي كان



يقول: "أنا الصديق الأكبر<sup>(1)</sup> لا يقوله أحد غيري إلا كان كاذباً  
صليت مع رسول الله سبع سنين قبل أن يصلي معه أحد من  
الناس"<sup>(2)</sup>.

- 
- (1) روى أبو رافع قال: أتيت أبا ذر بالربذة أودعه فقال لي: سيكون فتنة فاتقوا الله  
وعليكم بالشيخ علي بن أبي طالب فاتبعوه، فإني سمعت رسول الله (ﷺ) يقول  
له: أنت أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة وأنت الصديق  
الأكبر./شرح أصول الكافي مولى محمد صالح المازندراني ج 6 ص 376.
- (2) عباد بن عبد الله الأسدي، قال سمعت علي بن أبي طالب، يقول انا عبد الله  
وأخو رسوله، وانا الصديق الأكبر، لا يقوله غيري الا كذاب، ولقد صليت قبل  
الناس سبع سنين/شرح نهج البلاغة - ابن أبي الحديد - ج 13 - ص 228.

## رؤية حول المسابقات

المسابقات المعروفة على ثلاثة أقسام:

أولاً: عقد المسابقة والرماية.

ثانياً: المراهنات على فوز طرف من الأطراف في مسابقة.

ثالثاً: المسابقات التي يمكن توجيهها من الناحية الفقهية.

**القسم الأول:** المسابقة: ورد في الحديث من طرق الفريقين<sup>(1)</sup>

أنه "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل".

وفي مجال الفتوى فإن العلماء قد ذكروا بأن (السبق هو المعاملة على إجراء الخيل وما شابهها في حلبة السباق لمعرفة الأجود. والرماية هي المعاملة على المناضلة بالسهم مثلاً ليعلم حذق الرامي ومعرفته بواقع الرمي.. وفائدة العقدين بعث النفس على الاستعداد للقتال والهداية لممارسة النضال في الحرب دفاعاً عن النفس والدين والعرض والمال)<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أن النصوص الواردة في تشريعهما تتكلم عن آلات وحيوانات كانت في زمان النص إلا أن العلماء لم يستبعدوا (صحة العقدين في جميع الآلات المستعملة في الحرب ومنها الآلات

---

(1) الكافي - الشيخ الكليني - ج 5 - ص 48 - 49: عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل. وفي كتاب المسند - الإمام الشافعي - ص 349: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (لا سبق إلا في نصل أو حافر أو خف).

(2) السيستاني: السيد علي. منهاج الصالحين 2/159.

المتداولة في زماننا)<sup>(1)</sup> كما ذكر في المصدر السابق.

وبناء على هذا فيمكن المسابقة على التصويب بالبندقية، أو القذائف الصاروخية مثلاً، وهكذا في استعمال المركبات العسكرية أو الطائرات<sup>(2)</sup>..

**القسم الآخر** ما يطلق عليه اسم المراهنة وهو منتشر كثيراً في البلاد الغربية، وربما في بلاد المسلمين أيضاً، وهو ما يسمى عندهم — (الرايسز) حيث تجرى مسابقات بين الخيول، ويكون جماعة متفرجون على هذا السباق، فيتراهنون على فوز هذا الفرس أو ذاك، ويضعون مالا بينهم على أنه إن خرج هذا الفرس المعين فأحدهم يدفع للثاني، وإلا فبالعكس.

أو ما يحدث بالنسبة إلى الفرق الكروية حيث يتراهن البعض على أن الفريق الفلاني هو الفائز بينما يقول البعض الآخر إن الفريق الثاني هو الفائز، ويكون بينهم مبلغ من المال يدفع بالاشتراك أو من قبل أحد الطرفين ممن يخسر الرهان!

وهذا النوع من المراهنات غير مشروع ولا يجوز أخذ المال الذي يعطى بسبب (فوز) المتراهن في الرهان، لأنه من أكل المال بالباطل. وفي هذه الحالة يستوي عدم الجواز بين ما إذا كان كلا الطرفين من

---

(1) الخوئي: السيد أبو القاسم. منهاج الصالحين 2/119.

(2) النكراني: الشيخ فاضل. جامع المسائل، الجزء الأول منشور في موقعه

الالكتروني [www.lankarani.org](http://www.lankarani.org)

السؤال: هل تكون المباريات بالأسلحة الحديثة من مصاديق الرمي؟

الجواب: نعم، تعدُّ من مصاديق الرمي.

السؤال: هل تعد المسابقة بالدراجة والسيارة من مصاديق السبق؟

الجواب: مع ملاحظة حاجة جهات القتال لهذه الأمور، تعدُّ المسابقة بوسائط

النقل الحديثة من مصاديق السبق.

خارج السباق كالمتفرجين، أو كان أحد الطرفين من داخل السباق والآخر من خارجه مثلما لو تراهن أحد اللاعبين أو المتسابقين مع بعض المتفرجين على أنه سيكون الأول مثلا، فإذا خرج الأول فإنه أيضا لا يجوز له أن يأخذ المال المجمول بينهما، لنفس السبب.

**القسم الثالث** هو المسابقات التي يمكن تكييفها شرعاً على أساس الجعالة. وهي تلك التي لم يرد في خصوصها نصوص شرعية، ولكن يمكن أن ينطبق عليها عنوان الجعالة، ويصح أخذ المال على هذا الأساس، وهذا باب واسع يمكن أن يستفاد منه في المجتمع في تشجيع شتى أنواع المسابقات التي تحفز الناس على التسابق والتقدم. مثلما ذكرنا في المسابقات بين الأطباء والمهندسين، والكتاب والشعراء، وقراء القرآن، وحفاظه، بل حتى في المسابقات الرياضية. كما يجوز دفع المال للسابق والفائز بعنوان التبرع له تشجيعاً من قبل المتبرع.

**والجعالة:** "في اللغة ما يعطيه الإنسان لغيره من مال وشبهه مكافأة له على أمر صدر عنه، والغالب أن يكون الشيء الذي فعله الشخص المدفوع إليه مما يحتاج إليه الدافع أو هو مما يرغب في فعله، فيعطيه المال جزاء له على فعله، وتقال كلمة الجعالة أيضا على ما يجعله الإنسان لغيره على الشيء سواء دفعه إليه بعد الفعل، أم وعده بدفعه إليه ليكون حافزا له على العمل، فيدفعه إليه بعد أن يقوم به. والجعالة عند الفقهاء والمشرعين هي أن يلتزم الإنسان لغيره بدفع عوض له على عمل محلل يقوم به بصيغة تدل على هذا الالتزام منه"<sup>(1)</sup>.

(1) كلمة التقوى - الشيخ محمد أمين زين الدين - ج 5 - ص 41.

ويمكن الحديث عن توسعة الجعالة لكي تشمل تطبيقات كثيرة منها: "المكافآت التي تجعل لمن يجد شيئا ضائعا أو مسروقا من مال أو إنسان أو حيوان أو وسيلة نقل أو وثيقة أو..

والجوائز التي تعين لمن يقوم بإنجاز علمي أو أدبي أو فني ككتابة بحث أو حل مشكلة علمية أو رسم لوحة معينة أو تقديم عمل مسرحي..

والجوائز التي تجعل للفائزين والمتفوقين من الطلاب أو العمال أو من يقدم خدمة متميزة من الموظفين أو العلماء أو طلاب الجامعات ومن أشبه.

والمكافآت التي تقرر لمن يقوم بإنجازات معينة أكثر مما هو مطلوب منه في مجال عمله، كالمكافآت التي تعين مثلا لمن يقوم بتعليم مائة شخص فصاعدا من خلال سنة في حركة نحو الأمية..

وما يجعله القائد العسكري من مكافآت لمن يقوم من المحاربين ببعض ببعض الأعمال والإنجازات المهمة كتطوير سلاح معين، أو حل مشكلة ميدانية، أو العمل على الخروج من مأزق غير متوقع أو الحصول على معلومات عن مواقع العدو.. وهكذا<sup>(1)</sup> نعم يشترط في العمل الذي جعل عليه المال لتحصيله، حلالا فلا يصح الجعل على أمر محرّم، وأن يكون عقلائيا..

ولا يشترط فيه بعض ما يشترط في سائر العقود، فإن الجهالة في الجعالة مغتفورة في الجملة، مثلما لو لم يعلم الجاعل عن من سيقوم بالعمل! أو لم يعرف طريقة تنفيذه أو ما شابه.

---

(1) المدرسي: السيد محمد نقي. احكام المعاملات 262/2.

وليس مهما في تحليل المسابقات أن يكون عنوان المسابقة مذكورا في نص من النصوص لتكون مشروعة، بل يكفي أن ينطبق عليها أحد العناوين المعاملاتية المحلّة.. ولذلك فإن ما ذكرناه من أمثلة على المسابقات وإن لم يمكن توجيهها شرعا بعنوانها الخاص إلا أنها يمكن توجيهها مم خلال الجمالة.

## المسابقات التلفونية:

هناك مسألة أخرى يجزنا الحديث لها وهي ما يرتبط بالمسابقات والتي تجري على التلفون بأشكال مختلفة، فهناك نوع من المسابقات - تتم على أساس أن يتصل الشخص ويدخل بهذا الاتصال في اسماء المقترعين، فإذا خرجت القرعة باسمه فاز بالجائزة (والتي ربما كانت من تحصيل مجموع الاتصالات التلفونية). وهكذا مثل أن يكون هناك بعض الأسئلة التي يجيب عليها المتصل فإذا أجاب عليها بشكل صحيح دخل في جملة من يرشح للاقتراع.

وقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النوع من المسابقات ففيما ذهب البعض إلى جواز<sup>(1)</sup> ذلك، بالنحوين المتقدمين. رأى آخرون أنه

---

(1) السيستاني: السيد علي في جواب له موجود في القرص المدمج الكمبيوترية مكتبة أهل البيت ومثله تقريبا منشور على موقع السراج الالكتروني، ففي الأول: ما حكم مسابقات التي تقام في التلفاز وذلك بالاشتراك عن طريق الهاتف حيث تحتسب 150 فلسا للمشارك تقريبا فيسجل اسم المشترك ثم تكون قرعة فهل يجوز الاشتراك، علما بأن الجوائز تقدم من الشركات لغرض الإعلان؟ الجواب: يجوز. السؤال:

ما حكم المسابقات التلفونية التي من خلالها يتم الاتصال على رقم معين تكون تكلفة الاتصال عالية مقارنة بغيرها، ومن هذه التكلفة العالية والاتفاق مع مقدمي خدمة التلفون يربحون الملايين، ولكنهم يضعون جوائز عديدة لمن يتصل ويحجب على سؤال معين، أو يدخل رقما معينا.. فما حكم الاتصال وحكم الجائزة؟

لما كان إعطاء المبلغ الزائد على ما هو قيمة الإتصال الهاتفية بشرط أن يدخل إسمه في القرعة كما هو المتعارف في هذه المسابقات فهو غير جائز حيث أنه من مصاديق القمار<sup>(1)</sup>.

الفتوى: حلال.

وفي استفتاء آخر جاء هكذا: ما هو الحكم الشرعي في ظاهره حديثة ظهرت عبر القنوات الفضائية، ألا وهي المسابقات الهاتفية حيث تتصل عبر الهاتف برقم يظهر على شاشة التلفزيون وبعد الاتصال يطلب منك الإجابة على سؤال، ومن بعد الإجابة تدخل في السحب على جائزة معلنة تقدر بمليون دولار لصاحب الحظ السعيد المختار عن طريق القرعة بواسطة الحاسب الآلي في موعد محدد مسبقا، علما بأن المتصل لا يدفع إلا قيمة الاتصال فقط والتي تسجل على فاتورة هاتفه هذا ولكم صالح الأعمال؟  
الفتوى:

يجوز إذا كان للاشتراك في مسابقة علمية والاجابة على الاسئلة.

هذا مع ملاحظة أن السؤال الأول فيه أن الجوائز تقدم من شركات اعلانية.

(1) التبريزي: الشيخ جواد في استفتاء منشور في موقعه الالكتروني [www.tabrizi.org](http://www.tabrizi.org): هناك مسابقة شائعة، حاصل طريقتها: أن الشخص يتصل برقم تليفوني معين، ويسجل اسمه ورغبته في دخول المسابقة، ثم يقوم الكمبيوتر باختيار بعض أسماء المتصلين في كل حلقة من حلقات المسابقة، ويتم سؤال المشارك في عدة أسئلة، يحصل بموجبها على جوائز مالية متصاعدة. ومما يذكر أن قيمة الجائزة التي تعطى للمشارك في المسابقة هي من نتاج قيمة الاتصالات التي يقوم بها المتصلون للرقم المعين، حيث يحسب على كل منهم مبلغ في الدقيقة الواحدة هو عادة أعلى من تكلفة الاتصال العادي لغير ذلك الرقم. فهل يجوز للمشارك الدخول فيها واستلام الجائزة؟ حبذا لو أشرتم إلى وجه الجواز أو المنع لو كان.

وهناك طريقة أخرى، وهي: أن يتصل الشخص برقم معين، فقد يخرج هذا الشخص بحسب اختيار الكمبيوتر الشخص الفائز، وقد يخسر، علما بأن قيمة الجائزة - كما ذكرنا - هي من قيمة تلك الاتصالات.

وكان الجواب: بسمه تعالى؛ إذا كانت عوائد الاتصالات التليفونية ترجع لنفس الجهة القائمة بإعطاء الجوائز، فالمشاركة في المسابقة بدفع مبلغ الاتصال بشرط الحصول على الجائزة ملحق بالقمار، فلا يجوز القيام بها، والله العالم.

وقد يقرب الجواز بأن المتصل يكون قد أقدم على التخلي للجهة  
القائمة بالمسابقة لتفعل في تكلفة ماله ما تشاء، وحينئذ فيكون حاله  
حال من أتلف ماله.. فلا ضمان فيه. ويستطيع غيره أن يأخذ ذلك  
المال إذا خرجت القرعة باسمه وفاز بتلك الجائزة.



## الأمانة المالية

قال الله العظيم في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(1)</sup>.

ذكروا في سبب نزول هذه الآية المباركة أن رسول الله ﷺ عندما فتح مكة كان أول عمل أراد القيام به هو تطهير بيت التوحيد من الأصنام والأوثان. وقد كانت مفاتيح الكعبة بيد عثمان بن طلحة بن أبي طلحة من بني عبد الدار. بينما كانت السقاية والرفادة بيد العباس بن عبد المطلب من بني هاشم.

فلما دخل النبي مكة يوم الفتح، أغلق عثمان باب البيت وصعد السطح، فطلب رسول الله ﷺ المفتاح، فقبل: إنه مع عثمان، فطلب منه فأبى، وقال: لو علمت أنه رسول الله لم أمنعه المفتاح، فجاءه الامام علي بن أبي طالب وأخذ منه المفتاح وفتح الباب فدخل رسول الله البيت وصلى فيه ركعتين، فلما خرج سأله العباس أن يعطيه المفتاح ليجمع له بين السقاية والسدانة! فأنزل الله تعالى هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

فأمر رسول الله علياً أن يرد المفتاح إلى عثمان، ففعل ذلك علي، فتعجب عثمان من ذلك باعتبار أن الجهة الفاتحة والغالبة لا ترد

(1) سورة النساء الآية (58).

ما أخذت غالباً، وسأل علياً عن الخبر، فقال: لقد أنزل الله تعالى في شأنك قرآناً، وقرأ عليه تلك الآية، فقال عثمان: أشهد أن محمداً رسول الله وأسلم.

ولم يشأ الرسول ﷺ أن ينتزع هذه المواقع من أصحابها باعتبار أنها ليست محلاً للتنافس ولا تعطي ميزة إضافية للإنسان إلا بمقدار ما تعبر عن التزام بالقيم الإسلامية لذلك فقد ذكر القرآن الكريم: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (التوبة 19)، عندما تفاحر القائمون على هذه المواقع بما عندهم، وأن كل تلك المواقع لا تساوي شيئاً أمام الإيمان بالله واليوم الآخر والجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله سبحانه.

غير أنه لما كان المطلوب تطهير الكعبة من الأصنام مما كان على سطحها وبدخلها كان يستلزم أن يكون لديهم المفاتيح حتى لا تقتحم الكعبة ولا يكسر باب الكعبة لذلك أرسل النبي ﷺ أمير المؤمنين عليه السلام إلى عثمان بن طلحة وقال له أطلب منه مفاتيح الكعبة إذا أعطاك إياها بالتي هي أحسن وإلا فخذها منه.

وكان الأمر كما تقدم..

وأما تفسير الآية ففيه توجهان، الأول أن المخاطب بهذه الآية المباركة هم أئمة أهل البيت صلوات الله عليهم وذلك لأن الإمام السابق مأمور بأداء أماناته من موارث الأنبياء وعلوم السابقين إلى الإمام اللاحق، فكل إمام عليه مسؤولية التبليغ بالنص على الإمام اللاحق، والتصريح باسمه أو صفاته بالنحو الذي يرفع الجهالة عن المؤمنين بشأنه. وهكذا تسليمه ما لديه من الموارث والأمانات التي أوثمن عليها من قبل من سبقه من الأئمة والمعصومين.

وذلك أننا نقرأ في سيرة الأئمة عليهم السلام، أنه كانت هناك الصحيفة الجامعة، وكتاب علي الذي يتكرر ذكره في روايتنا وهو يحتوي على جملة من الأحكام الشرعية والمفاهيم الدينية التي كانت إملاء رسول الله وخط علي بن أبي طالب، بل إن هناك عددا من الأشياء التي لها قيمة معنوية واعتبارية مثلما قيل من وجود درع لرسول الله كان يتوارثه الأئمة، و(سيف ذي الفقار) الذي قاتل به أمير المؤمنين.. وغير هذه الأمور. وهكذا من الأمور المعنوية العلم والمعرفة حيث يورثها السابق لللاحق.

والتوجه الآخر: يقوم إن جميع الأمانات يجب أن تؤدي فما صدق عليه عنوان (أمانة) يجب أدائه، وأن ما سبق من التوجيه والتفسير هو واحد من تلك المصاديق، ولا ينافي التفسير الآخر القائل بعمومية لزوم أداء الأمانة وعموم المخاطبين وان ذلك ليس خاصا بالأئمة ولا محصورا في شؤون الإمامة.

وذلك أن الأمانات جمع معرف بالألف واللام فهو يفيد الاستغراق والعموم كما ذكر علماء اللغة والأصول فسواء كانت تلك الأمانات عينية كالمال والحوائج او كانت معنوية.. فأسرار الناس أمانات، والمجالس بالأمانات ولو تحملها أحد فلا يجوز له أن يخالفها.. فالطبيب الذي يفتح عليه المريض في تفاصيل مرضه بما لا يفتح على أحد غيره، لكي يستطيع الطبيب تشخيص المرض، لا يجوز للطبيب أن يخون هذه الأمانة، فيفشي سره للناس.. بل حتى لو كان السر والأمانة لمن هو متوفى فلا يجوز خيانة سره، ولذلك فقد ورد<sup>(1)</sup> ذكر

(1) عن الرسول ﷺ: من غسل ميتا فأدى فيه الأمانة كان له بكل شعرة منه عتق رقبة، ورفع له مائة درجة.. قيل: يا رسول الله وكيف يؤدي فيه الأمانة؟ قال: يستر عورته ويستر شينيه، وإن لم يستر عورته ويستر شينيه حبط أجره وكشفت عورته في الدنيا والآخرة.. الوسائل 497/2.

الأمانة ولزوم صيانتها في تغسيل الميت، وأن من يغسل الميت يجب أن يحفظ أمانته والتي هي سر الميت (في وصف بدنه وما شابه).

غير أن الجهة المطلوبة بنحو أشد هي الأمانة في التعامل مع الناس، فإذا اتّمن الإنسان على مخزن أو مستودع فإنه يجب أن يكون أميناً على ما استودع عنده وائتمن، وهكذا لو تعهد بعمل من الأعمال كبناء أو غيره فلا يصح أن يخون فيه بأن يأتي به على غير المواصفات إذ لا يمكن لصاحب العمل أو المبنى أن يكون رقيقاً حاضراً في كل التفاصيل.

إننا نلاحظ أن قسماً من الناس يقررون الخيانة ثم يفتشون عن العذر الذي كثيراً ما لا يكون مقبولاً ولا معقولاً.. وهذا مثلما ينقلون عن تاجر حديد خان أمانته زاعماً أن الفئران قد أكلتها! وذلك أن تاجر حديد أراد السفر لعمله، فأتمن تاجر حديد مثله على بضاعته، فطمع هذا الثاني فيها وباعها وأكل ثمنها.. حتى إذا جاء التاجر الأول وسأل عن حديده، أجابه معتذراً بأن الفئران قد أكلت الحديد، فلم يبق منه شيء! فتعجب صاحب الحديد غير مصدق وأسرهما في نفسه. إلى أن كان يوم أراد التاجر الثاني السفر، وائتمن صاحبه الأول على عائلته، حتى إذا عاد من سفره سأل عن عائلته فاعتذر له هذا التاجر مع شديد الأسف أن ولديه قد اختطفتهما الصقور وطارت بهما!

فعارضه بأنه كيف يمكن للصقر أن يختطف غلاماً عمره اثنا عشر عاماً؟ فأجابه: البلد الذي تأكل فئرانها الحديد تخطف صقورها الغلمان! إن هذا القانون الذي تؤكد الآية المباركة لهو حجر الزاوية في بناء الاقتصاد السليم، بل الاجتماع السليم، وذلك أنه لو تصورنا مجتمعاً يتعامل بالخيانة قانوناً والغدر اسلوباً، لما كان للثقة بعدئذ من موضع وحينها لا ينفع هذا المجتمع أن يكون ذا ثروة ما دام لا يستطيع أبناؤه أن يتقوا في معاملاتهم ببعضهم، وما دام لا يأتهم أحدهم الآخر على أمره.

## بطاقات الائتمان:

بطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية صغيرة يتم استعمالها في عمليات الدفع والشراء. حيث تقوم الشركات المزودة للبطاقات الائتمانية كالبنوك بوضع حد أعلى من النقود يمكن استخدامها في البطاقة، حيث يتمكن صاحب البطاقة من الشراء، والسحب على أساسها من حسابه سواء كان فيه رصيد يكفي أو لم يكن. ويتم دفع النقود مرة في الشهر، ويمكن للمستخدم أن يدفع كمية النقود المدينة كاملة أو على أجزاء مع فائدة بنكية.

فقد أفرزت الأوضاع الجديدة التي يعيشها الإنسان في هذه الأزمنة، حاجات جديدة له، منها أنه يمكنه التنقل بالأموال من مكان إلى آخر، لخطورة ذلك وعدم الأمن من ضياعها، كما أنه قد يحتاج إلى التسوق بمقدار لا يكون في حسابه بالفعل، فهو محتاج إلى الاقتراض على أمل التسديد فيما بعد.

ولتغطية هذه الحاجات تقوم المؤسسات المالية بإصدار بطاقة هي التي تسمى بطاقة الائتمان، تحقق لحاملها الغايات المذكورة. فهي ليست مالا نقديا حتى يصعب حمله كما أنه لا يخشى عليه من السرقة أو الضياع بعدما كانت مربوطة برقم سري يعرفه صاحبها دون غيره، فحتى لو ضاعت أو سرقت لن ينتفع السارق أو الواجد لها بما مع عدم معرفة رقمها السري.

وبالنسبة إلى استعمالها وحكمه الشرعي فإنه يقال:

إنه تارة يكون السحب بواسطتها من الحساب، فهذا لا محذور فيه ولا مشكلة، وهكذا الحال لو كان الشراء بواسطتها والدفع من الحساب مباشرة، وبنفس القيمة، فإنه نوع من أنواع الاحالة والتحويل ولا كلام في جوازه.

وتارة أخرى يتأخر عن التسديد في نفس الشهر، ويبقى لشهر آخر أو أكثر، فتقوم الشركة أو البنك المصدر للبطاقة بإضافة نسبة على المبلغ الذي تم الشراء به، فمثلا لو كان قد اشترى بمائة ألف فإنهم يضعون عليه في التسديد المتأخر زياد اثنين أو ثلاثة وهكذا..

وقد استشكل كثير من العلماء<sup>(1)</sup> في مثل هذه الصورة باعتبارها داخلة في القرض الربوي، فإن عملية الشراء من قبل صاحب البطاقة هي استئانة من الجهة المصدرة لها - مع فرض أنه لن يقطع المال

(1) غير أن الشيخ اسحاق الفياض قد ذكر وجها للحكم بجواز المعاملة حتى بالنحو المذكور، ورد على القول بكونها قرضا ربويا بما يأتي قال: والجواب: ان اقتطاع مصدر البطاقة عن أثمان البضائع والخدمات عند سداد قيمتها بنسبة 2% إلى 4 % ثم اخذ هذه النسبة من حامل البطاقة ليس بملاك فائدة على الدين؛ لان حامل البطاقة وان أصبح مدينا للجهة المصدرة إذا لم يكن له رصيد مالي لديها عندما قامت الجهة لدفع أثمان البضائع والخدمات للتاجر، سواء أكان قيامها لذلك بالوكالة والنيابة عنه أم بالحوالة عليها، ولكنه مدين بقدر ما دفعته إلى التاجر دون الزائد، واما أخذ الزائد فهو ليس بعنوان الفائدة على الدين، بل من اجل تزويده بالبطاقة وحصوله عليها، ولكنه مدين بقدر ما دفعته إلى التاجر دون الزائد، واما اخذ الزائد فهو ليس بعنوان الفائدة على الدين، بل من اجل تزويده بالبطاقة وحصوله عليها، حيث إنها خدمة كبيرة له. وبكلمة: ان تقدم البنك أو الشركة البطاقة للعميل ليس على وجه الترع، بل لقاء ما اقتطعه من أثمان السلع والخدمات بنسبة مئوية محددة، والعميل يأخذها في مقابل ذلك، وهذا هو المرتكز في أذهان المتعاملين ببطاقات الائتمان، فاذن ما اقتطعه من الأثمان ليس فائدة على الدين، هذا إضافة إلى أن ذلك لا يتم إذا كان للعميل رصيد مالي لدى المصدر؛ إذ حينئذ لا موضوع للدين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان الظاهر من استخدام العميل البطاقة لشراء السلع أو الخدمات أو الحصول على النقود من الطرف الثالث، هو احواله على المصدر من باب إحالة الدائن على المدين أو على من تعهد بقبول الحوالة لا التوكيل والاستئابة في أداء الدين عنه./أحكام البنوك والأسهم والسندات والأسواق المالية (البورصة) - الشيخ محمد إسحاق الفياض - ص 176 - 177.

كما يظهر من بعض اجابات السيد السيستاني الجواز.

فورا وإنما سيسدد بعد فترة من الزمن - فإذا أراد التسديد بعد مرور تلك الفترة سدد قرضه بما هو أكثر من قيمته، ومن الواضح أن هذا قرض ربوي وغير جائز.

بطبيعة الحال سيعود الكلام من جديد فيما إذا كانت الجهة المصدرة للبطاقة حكومية أو أهلية، وبناء على كونها من الأول يمكن تصحيح المعاملة بعد إذن الحاكم الشرعي حيث أنه ولي المال المجهول مالكة، وأن ما يحدث ليس اقتراضا وإنما هو أخذ للمال المجهول مالكة فإذا كان باذن من له الاذن والولاية وهو الحاكم الشرعي جاز ثم يقرضه لنفسه، وقد مر الكلام عن هذه الجهة في الحديث عن مسلك مجهول المالك.

وأما لو كانت الجهة أهلية فالكلام السابق فيها جار من الحرمة وعدم الجواز.

## أموال الحكومة:

يتصور البعض من الناس أن الحكومات الوضعية مادامت ليست تحت قيادة الفقيه العادل، فإن أموالها ستكون مجهولة المالك، حيث لا ولاية مالكية عليها، ولا شرعية، وآئذ قد يتصور هؤلاء أن الباب مفتوح لهم لكي يستحلوها، بمقدار ما تصل إليه أيديهم.. ولهذا يقوم بعضهم بعدم تسديد فواتير الخدمات العامة كالكهرباء والماء والتلفون، ويتخلصون من ذلك مثلا بفصل العداد بشكل كامل أو لفترة حتى لا تخرج القراءة بمقدار استهلاكهم، أو غير ذلك من الأساليب، هذا لكي يتخلصوا من المحاسبة القانونية، ولكي يتخلصوا من (النفس اللوامة) فإنهم يبررون ذلك بأن الحكومة هي غاصبة لأموالنا ومسيطرة على ثرواتنا فلو أخذنا هذا المقدار منها فهو نوع من استرداد الحق المأخوذ منا قهرا!

وربما يقوم بعض الموظفين الحكوميين في إدارات عملهم بأخذ بعض الأشياء منها بنفس التبرير السابق.

وينبغي أن يعلم هنا أننا تارة نتحدث عن أن الحكومة مالكة أو غير مالكة، أو أن هناك تفصيلا في أنواع الحكومات<sup>(1)</sup>.

وعلى كل التقادير لا يمكن التصرف الفردي في الأموال التي هي تحت يد الحكومات (الأموال العامة) وذلك لأننا إن قلنا أنها مالكة لما تحت يدها، كما ذهب إليه بعض الفقهاء، فيكون حال هذه الأموال حال الأموال الشخصية للأفراد من عدم جواز التصرف فيها إلا برضى ملاكها أو ولائها. وكذا الحال في تفصيل السيد الحكيم بالنسبة إلى الحكومات التي تدعي الولاية الدينية على المجتمع.

وإذا قلنا بأنها غير مالكة كما لعله مشهور المعاصرين، فإن المال الذي تحت يدها هو من مجهول المالك وأمره إلى الفقيه والحاكم الشرعي فإن أذن - خصوصا أو عموما - في التصرف فيه أو أخذه جاز، وإلا فلا.

ومن الواضح أنه ليس هناك إذن عام من قبل الفقهاء في التصرف بأموال مجهول المالك وأخذها بلا مراجعة إليهم في تفاصيل هذه الموارد والأموال. فإن مثل ذلك الإذن العام بإمكانه أن يفسد النظام الاجتماعي.

إذا أريد بناء المجتمع على أساس متين فهو ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا

---

(1) كما ذهب إليه السيد محمد سعيد الحكيم حفظه الله، حيث رأى أن الحكومة التي تدعي لنفسها الولاية الدينية على المجتمع مالكة، دون تلك الدولة التي لا تدعي الولاية الدينية كالتي تقوم على أسس علمانية.



بِالْعَدْلِ» وإلا ففي غير هذه الصورة ستواجهون مشاكل عظيمة ﴿إِنَّ  
اللَّهَ نَعَمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.

إن ما يتولاه الإنسان من الأعمال، نوع ولاية وأمانة عليه، فلا بد أن يقوم فيه بما يناسب مقتضى الأمانة، وهذا يبدأ من الأمور الدنيوية وينتهي بالأمور الدينية، ولا يمكن الفصل بينهما، فالذي لا يؤمن على مال دنيوي قليل كيف يؤمن على دين الناس؟ وحياتهم؟ ومصيرهم؟

ولعل ما ذكر في بعض الكتب الأخلاقية يشير إلى هذا المعنى، فقد نقلوا أن رجلا من عباد بني إسرائيل كان لديه تلميذ يتعلم عنده، وكان ذاك العابد فيما نقلوا يملك من الاسماء الحسنى ما يتحقق معه إجابة الدعاء، الأمر الذي جعل التلميذ يلح على أستاذه لكي يطلعه عليها! بزعم أنه لا ينقصه علم ولا أخلاق بل تتوفر فيه الميزات التي تؤهله للاطلاع على ما طلب!

وكان العابد يؤجله فترة بعد أخرى، إلى أن اشتد ضغط ذلك التلميذ عليه، فقام العابد بعمل امتحان له ليبين له أنه ليس أهلا لتلك المهمة، فأعطاه كرتونا من الورق وجعل في داخله فأرا صغيرا، قائلا له: إن ما في الكرتون هو من الأشياء المهمة.. وأريدك أن توصله لأخي فلان! واحذر ثم احذر أن تفتحه أو أن ترى ما فيه! أو أن تضعه على الأرض.

تلك التحذيرات ايقظت فضول التلميذ لاكتشاف ما في الكرتون، وزادت حركات ما في الكرتون فضوله بشكل كبير بحيث كلما تحرك معه، تحرك ذلك (الشيء)، وكان يتساءل عما هو ذلك الشيء الذي يتحرك ويصعد وينزل؟

وقال لا بد أن اكشف سره! فيما فتح الكرتون هرب الفأر منه،  
ولم يندم لماذا هرب الفأر؟! وإنما رجع إلى معلمه غاضباً منه! سائلاً  
إياه كيف أهانه بهذه الإهانة أن يكون ناقلاً لفأر من مكان إلى مكان،  
وأنه كيف سخر منه وضحك عليه عندما أمره بأن لا يفتحه وأن  
يهتم به! وقال لأستاذه: لماذا فعلت ذلك؟

فقال له الأستاذ: أردت أن أبين لك أنك لست أهلاً حتى لكي  
تؤمن على فأر لكي تنقله من مكان لمكان فهل تؤمن على أسماء الله  
الحسنى التي يستجاب بها الدعاء؟

# علاقة الإنسان ومحيطه الاجتماعي

## الاحتيايل علاقة خاطئة

جاء في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله:  
أيها الناس، إن الوفاء توأم الصدق، ولا أعلم جنة أوقى منه، وما  
يغدر من علم كيف المرجع. ولقد أصبحنا في زمان قد اتخذ أكثر أهله  
الغدر كيسا، ونسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيلة ما لهم قاتلهم  
الله! قد يرى الحول القلب وجه الحيلة ودونها مانع من أمر الله ونهيه،  
فيدعها رأى عين بعد القدرة عليها، ويتنهنز فرصتها من لا حريجة له  
في الدين<sup>(1)</sup>.

من العلاقات الخاطئة التي تربط الإنسان بمحيطه الاجتماعي هي  
علاقة الاحتيايل.. وكما أن علاقة (المغبونية والاستغفال) التي تحدثنا  
عنها في اسبوع ماض، هي علاقة غير مطلوبة إذ أن المغبون لا محمود  
ولا مأجور، فكذلك هي علاقة الاحتيايل على الآخرين هي أيضا غير  
صحيحة..

في تعريف الحيلة والاحتيايل ذكروا أن:

الحيلة: الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف في الأمور.  
وبحسب تعبير السيوم: يمكن أن يقال إن تدبر الأمر من قبل  
الشخص هو الذي يسمى بالحيلة في أصل اللغة.. أو أن يكون لدى

---

(1) نهج البلاغة 1/92.

الشخص خيارات متعددة في كل أمر، ويفكر بطريقة مفتوحة..  
بخلاف ذلك الشخص الذي تعيا عليه الأمور، ولا يستطيع التصرف.  
وهي بهذا المعنى شيء لا بأس به بل هو مطلوب.

وقلة الحيلة بهذا المعنى، ليست حسنة، بل هي من الأمور التي  
تجز المرء عن طلب المعالي كما في الخبر عن الامام الصادق ثلاثة  
يحجزن المرء عن طلب المعالي: قصر الهمة وقلة الحيلة وضعف  
الرأي. (جهة نفسية، وجهة عملية، وجهة عقلية ونظرية). نعم  
هناك بعض الأمور التي تقل فيها الحيلة أي تكون الأمور أكبر من  
طاقة الإنسان وقدرته، وعندئذ فلا بد من الاستمداد من الله  
والانقطاع إليه، فإنه (لا حول ولا قوة إلا بالله) كما قال الامام  
الحسين عليه السلام في كربلاء (كم من هم يضعف فيه الفؤاد  
وتقل فيه الحيلة..).

### أقسام الحيلة:

لكن بحسب التقسيم من خلال الغايات والوسائل التي تسلك  
يمكن تقسيم الحيلة إلى قسمين:

1. ما يكون الغاية منه حلالاً والطريق أيضاً كذلك فهذا لا مانع  
منه، وقد يأتي في الفقه في موارد كثيرة كما هو الحال في الفرار  
من الصوم بالسفر، والفرار من الربا إلى المعاملة المحللة كأن يخالف  
بين الجنسين، وإن كانت النتيجة واحدة، وقد ورد أنه نعم الفرار  
من الحرام إلى الحلال.
2. ما تكون الغاية منه محرمة، وهذا لا يختلف أمره بين أن تكون  
وسيلته محللة أو لا.. ومن أمثلة ذلك الغش في المعاملات،  
الكذب لتحصيل الأموال، دعوى الاستشفاء بالقرآن لخدعة

المستشفين، أخذ الشخص أموال التأمين من غير استحقاق،  
استلام الراتب من غير عمل - خلافا للعقد - .

الامتحان الحقيقي هو هنا! فإنه يستقبح من الشخص أن يقال  
إنه سرق وكسر الأقفال، لكنه يفعل نفس الفعل مع إحساس  
بالشطارة عندما يأخذ ما ليس بحقه! استلام الرشوة مثلا لا يراه  
الشخص معيبا لكن السيطرة الظاهرية على ما لدى الغير منكر عنده!

### فتاوى صريحة تمنع الاحتيال:

لننظر لبعض الفتاوى في هذا الشأن وسنقلها في المتن:

**السؤال:** هل يجوز سماحة السيد<sup>(1)</sup> - دام ظله - لطبيب إعطاء  
تقرير طبي كاذب أي يجوي على سرد حالة مرضية لشخص ليس به  
ذلك المرض؟

**الفتوى:** لا يجوز إلا إذا كانت هناك ضرورة مجوزة.

**السؤال:** هل يجوز سماحة السيد - دام ظله - إستخدام التقارير  
الصحية غير الصحيحة لتقديمها الى دولة أجنبية - غير إسلامية -  
لغرض الحصول على الإقامة أو تسهيلات أخرى؟  
**الفتوى:** لا يجوز.

**السؤال:** أنا شخص ادرس في معهد البحرين للتدريب وأحيانا  
أغيب عن الدراسة بسبب مناسبة معينة كاستشهاد إمام معين (ع)،  
واذهب إلى المستشفى لأخذ عذر وأقدمه للمعهد حتى لا ينزل  
معدلي، علما بأنني غير مريض. هل هناك إشكال في الغياب، علما  
بأنني لا اخذ أجرة على الدراسة؟ وهل يجوز لي الغياب؟

---

(1) السيستاني، السيد علي (يراجع موقع السراج في الطريق إلى الله) alseraj.net.

**الفتوى:** يجوز الغياب ولا يجوز الكذب والاحتتيال.

**السؤال:** ما حكم الغش في الامتحانات في المدارس.. علماً أن هناك من يدعي أن بعض العلماء من يجيز الغش في الامتحان بحجة أننا مضطهدون في الدولة ولا بد من تحصيل درجات عالية للنجاح وللحصول على وظائف؟ ولكن ما يلفت النظر ان التلاميذ لا يذكرون او لا يهتم أكثرهم بالدراسة، فما حكم الغش إذا؟

**الفتوى:** لايجوز الغش في الامتحان بكل اساليبه وما ذكر

لا يبرره

**السؤال:** أنا أعمل في شركة أرامكو في المملكة العربية السعودية.. وهذه الشركة تمنح زيادة مقدارها ألف ومئتا ريال للموظفين المتزوجين وأنا لست متزوجاً، فهل يجوز لي أن أقدم للشركة عقد زواج مزور من اجل الحصول على هذه الزيادة في الراتب؟

**الفتوى:** لا يجوز.

**السؤال:** في الدول الغربية يحصل اللاجئ على مقدار من المال يكفي لعيشه وعيش عائلته.. بيد أن بعض اللاجئين يعملون من دون علم الدولة للحصول على مبالغ مالية إضافية.. وهو ما يطلق عليه بالعمل بـ (الاسود)، لأن الدولة إذا علمت أن شخصاً قادراً على العمل وعلى إعالة نفسه وأهله تقطع عنه المرتب المخصص له، ما هو رأي الشرع الإسلامي في ذلك؟

**الفتوى:** لا يجوز اخذ المال منهم إلاّ مع إعلامهم بالحال.

**السؤال:** في الدول الغربية هل يجوز سرقة المواد الاستهلاكية في الأسواق المركزية والعامّة والتي تملكها شركات أفرادها من أهل الذمة؟

2. نفس صيغة السؤال رقم 1 ولكن الأفراد كفرة ملحدون؟

3. هل يجوز الاحتيال على قوانين بلدان الغرب وممارسة الكذب للحصول على مكسب مالي أو الهرب من المسائلة القانونية؟

4. إذن متى يجوز سرقة الكافر؟

**الفتوى: 1 - لا يجوز. 2 - لا يجوز.**

3. لا يجوز مخالفة قوانينهم لمن دخل بلادهم أو أقام بها بصورة رسمية، ولا يجوز الكذب إلاّ لدفع ضرر ومنه دفع الضرائب فيجوز الكذب حينئذ.

4. هؤلاء معاهدون لا تجوز السرقة منهم كما لا يجوز من غير المعاهد اذا كان فيها خطر عليه أو كانت موجبة لتشويه سمعة الإسلام والمسلمين.. انتهى.

ونفس هذا التوجه نراه في إجابات السيد الشيرازي<sup>(1)</sup> فقد قال

في جواب:

**السؤال:** تقوم شركات التأمين على السيارات بدفع التعويضات عن (المؤمن له) في حالة قيام (المؤمن له) بحادث قد يؤدي إلى وفاة المصدوم أو إحداث بعض الكسور، وتلتزم الشركة بدفع المبلغ للمتضرر إذا كانت السيارة مؤمنة، والسؤال هو: لو قام شخص بحادث سيارة غير مؤمنة ثم استبدلها في إثناء الحادث بسيارة أخرى مؤمنة ليلزم شركة التأمين أمام المحكمة بدفع التعويضات للمتضرر بشكل يخالف قانون التأمين، فهل يجوز للمتضرر أخذ ذلك المبلغ مع علمه باحتيال ذلك الشخص على شركة التأمين؟

**ج:** الاحتيال لا يجوز، ويجب على الشخص الذي أوقع الحادث تسديد الأضرار للمتضرر من ماله.

(1) الشيرازي، السيد محمد: أرشيف الأجوبة القضايا المالية .shirazi.com

مما سبق يتبين أن الإنسان قد يستبشع ممارسة الذنب الصريح لكنه ليس كذلك عندما يكون الذنب مغطى بغطاء (شرعي) يخدع به الآخذ نفسه! فإنه لو قيل له اسرق من جيب صاحب الشركة لقال أعوذ بالله، لكن لو فكر في أن يأخذ تقريراً طبيًا لمدة ثلاثة أيام وهو ليس بمريض، حتى يحصل بواسطة التقرير الطبي على استمرار راتبه في هذه الأيام، لعد ذلك أمراً عادياً أو ربما نوعاً من الشطارة والفهم! بينما لا يختلف الأمر بين الحالتين..

### وهنا ما هو موقف المؤمنين؟

إن أميرهم علياً عليه السلام يقول: قد يرى الحول القلب وجه الحيلة ودونها مانع من أمر الله ونهيه، فيدعها رأى عين بعد القدرة عليها، وينتهز فرصتها من لا حريجة له في الدين.

ربما يشير إلى نفسه الشريفة أو أمثاله ملمحاً إلى أن بإمكانه أن يرى طرقاً متعددة للحصول على ما يريد وليس معاوية أدهى مني ولا عمرو أمكر، وإنني ممن يرى وجه الحيلة، لكن يحجزني عنها مانع من أمر الله ونهيه، إن بنائي الشرعي ينعني، وأخلاقياً لا تسمح لي بذلك، لا أنني لا أعرف الطريق.. بينما يرى الآخرون وجه الحيلة ولا يردعهم عنها رادع شرعي ولا مانع أخلاقي، فينتهزونها.. ولكن (ما ظفر من ظفر الاثم به).

ولكن:

### لماذا يحدث الاحتيال؟

إن من الأسباب التي تدعو تدعو إلى مثل تلك العلاقة الخاطئة:  
1. ما هو سبب نظري، ويرجع إلى خطأ في الرؤية، حين يتصور البعض أن الاحتيال والوصول إلى النتائج من طريق غير مشروع،



هو نوع كياسة وفطنة وشطارة.. كما أشار الامام إلى ذلك في قوله (ولقد أصبحنا في زمان اتخذ أكثر أهله الغدر كيسا) بينما المفروض أنه بحسب الموازين ينبغي أن ينظر إليه على حقيقته وأنه غدر، وجريمة، وسرقة.. وإن تغيرت أساليبه لكن نتائجه واحدة! إن البعض يظن وهو يمارس هذا الأمر أنه متميز عن غيره بأنه قد وصل إلى ما لم يصل إليه غيره من خلال (الشطارة، والذكاء) فيسلب هذا المال، ويسيطر على ذلك الموقع وهكذا بينما يقول الامام (عليه السلام)، والواقع، أن غيره أيضا يستطيع أن يهتدي إلى هذه الأشياء لكن التزامه الاخلاقي والديني يمنعه عنها

2. ومن الأسباب ضعف الحالة الدينية والأخلاقية، فإن هذا من الأمور التي يقاس بها التزام الإنسان الديني والأخلاقي، قد لا تجد شخصا متدينا يستجيب لك في أمره بشرب الخمر أو الزنا أو السرقة المسلحة أو الواضحة، ولكنه يرتكب بعض المحرمات من هذا النوع متغاضيا عن صفة الحرام والحلال فيها، فإذا اصطدم ابنه بسيارة ولم يكن لديه تأمين، ونسب ذلك الاصطدام إلى نفسه - حيث أن لديه تأمينا - فهذا نوع من أنواع السرقة من شركة التأمين التي يملكها مسلمون. وهكذا.. فهنا تمتحن قوة الإنسان الأخلاقية والايمانية.

3. قد يكون من الأسباب المشجعة على سلوك طريق الاحتيال، وجود السوق الرائجة لهذا النوع من الأعمال في المجتمع، فقد يدعي بأن زيدا من الناس يملأ جيبه بأراضي الناس فماذا يضر لو أنه أخذ شيئا بسيطا من هنا وهناك مما يعد من الفتات؟ والجواب إن سرقة الآخرين للحمل لا تبرر سرقتي للبيضة!

كما أن وجود مجالات يمكن التلاعب فيها والاحتيايل على  
الوضع القانوني - إذ لا يمكن التدقيق في كل قضية، والتحقيق في  
كل ورقة - يسهل على البعض سلوك هذا الطريق!  
ونقول: إن وجود قوانين خاطئة بل وجود النظام السيء لا يبرر  
للفرد أن يكون جزءا من المشكلة، فإن استطاع أن يكون جزءا  
من الحل وإلا فلا ينبغي ان يكون جزءا من المشكلة  
4. من الأسباب: ما يعتقدده البعض من أن (التحايل) هو نوع من  
الاختصار للوصول إلى النتائج..  
والجواب: أن السير في هذا المشوار ينتهي إلى نتائج أشبه  
بالكارثة، فإذا قام الطالب باختصار المسافة للوصول إلى نتيجة  
التفوق في الامتحان من خلال (الغش) فإن ذلك يدعوه إلى غير  
هذا الأمر، فلماذا ينتظر طويلا ويصرف كثيرا لقضاء حاجته  
الجنسية دعه يعتدي أو يزيى أو يختطف، ولماذا ينتظر طويلا لبناء  
الثروة من خلال العمل اليومي المرهق، إن هناك طريقا أسهل  
للوصول إلى هذه النتيجة وهو السرقة!! وهكذا.. وأنت ترى أن  
هذا يفتح بابا واسعا من الشر والفساد الاجتماعي.

## الآثار الأخلاقية لحالة الفقر

(يا بني إني أخاف عليك من الفقر فاستعد بالله منه فإن الفقر منقصة للدين مدهشة للعقل داعية للمقت)<sup>(1)</sup>.

المتأمل في الروايات الواردة عن المعصومين يجدها تتحدث عن موقفين تجاه الفقر وكذلك الغنى:

### طائفتا روايات وموقفان:

الطائفة الأولى: تمدح الفقر وتثني على الفقراء وأنهم أصدقاء الله، وتعتبره فخر الأنبياء، وشعار الصالحين، وأنه وإن كان شينا عند الناس إلا أنه زين عند الله ويوم القيامة، وأن النبي ﷺ قد دعا ربه أن (أحيني مسكيناً وتوفني مسكيناً واحشري مع المساكين).

الطائفة الثانية: عكس هذه الطائفة تماماً فهي تدم الفقر وتستعيد بالله منه وتأمّر الإنسان لأن يهرب من الفقر فتارة تقول الفقر هو الموت الأكبر وبأنه كاد أن يكون كفراً، وأنه سواد الوجه في الدارين، وأنه أشد من القتل، بل القبر خير منه! وفي رواية عن رسول الله ﷺ: (أنه أوحى الله إلى نبيه إبراهيم يا إبراهيم إني خلقتك وامتحنتك بنار نمرود فلو ابتليتك بالفقر ورفعت عنك الصبر فما تصنع؟ قال إبراهيم: يارب الفقر إلي أشد من نار نمرود! قال الله تعالى: فبعزتي وجلالي ما خلقت ففي السماء والأرض أشد من الفقر!

(1) الإمام علي بن أبي طالب في وصيته لابنه محمد بن الحنفية.

ومن الواضح أنه لا يمكن أن نفترض التخالف بين كلام المعصومين، بحيث تكون إحدى الروايات نافية تماما للرواية الثانية ومن ذات الجهة، ذلك أن كلامهم واحد، ومنسجم، والحكيم لا يتهافت كلامه - عادة - ولا يتناقض.. فكيف بالمعصوم؟

## هل يمكن الجمع بينهما:

وبالتالي لا بد من التفكير في وجه الجمع بين هذه الروايات التي تختلف بظاهرها وتتخالف في مؤداها، ويمكن أن يذكر للجمع بينها من الوجوه ما يلي:

### 1 - أن الفقر المذموم هو غير الفقر الممدوح:

فالممدوح هو فقر المال بينما المذموم هو فقر الإيمان والدين: ولتوضيح ذلك نتحدث عن تعريف الفقر ومن هو الفقير؟ فنقول للفقير ثلاثة تعريفات: لغوي، وشرعي، وأخلاقي.

فقد عرف الفقر في اللغة: - كما في مفردات الراغب - ص: 641

الفقرُ يستعمل على أربعة أوجه: الأول: وجود الحاجة الضرورية، وذلك عام للإنسان ما دام في دار الدنيا بل عام للموجودات كلها، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ (فاطر/15)، وإلى هذا الفقر أشار بقوله في وصف الإنسان: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الأنبياء/8).

والثاني: عدم المقتنيات، وهو المذكور في قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا﴾ (البقرة/273)، إلى قوله: ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (البقرة/273)، ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (النور/32). وقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ (التوبة/60).

الثالث: فَقْرُ النَّفْسِ، وهو الشَّرُّ المعنِّي بقوله عليه الصلاة والسلام: «كادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا» وهو المقابل بقوله: «الغنى غنى النَّفْسِ» «1» والمعنِّي بقولهم: من عدم القناعة لم يفده المال غنى. الرابع: الْفَقْرُ إِلَى اللَّهِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بقوله عليه الصلاة والسلام: (اللَّهُمَّ اغْنِنِي بِالْإِفْتِقَارِ إِلَيْكَ، وَلَا تُفْقِرْنِي بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنْكَ)، وإيَّاه عني بقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (القصص/24)، وبهذا ألم الشاعر فقال:

ويعجبي فقري إليك ولم يكن لي عجبني لو لا محبتك الفقر

ويقال: افْتَقَرَ فهو مُفْتَقِرٌ وَفَقِيرٌ، ولا يكاد يقال:

فَقَرَ، وإن كان القياس يقتضيه. وأصل الْفَقِيرِ: هو المكسورُ الْفَقَارِ، يقال: فَقرْتُهُ فَاقِرَةٌ، أي داهية تكسر الْفِقَارَ..

وأما بحسب التعريف الشرعي أي الذي تنطبق على مصداقه الأحكام الشرعية الخاصة بالفقير، مثل عدم وجوب زكاة الفطرة عليه، وجواز أخذه إياها، وكونه مالكا للزكاة العامة أي نصيب الفقراء، وإذا كان هاشميا جواز أخذه الخمس من الأموال، فالفقير هنا هو الذي لا يجد قوت سنته لا بالفعل ولا بالقوة!

وهناك تعريف أخلاقي للفقير، وهو من باب التوسعة في المصاديق، التي يقوم بها المتكلم أو المشرع، حيث يأتي ببعض المصاديق الخفية، أو يوسع دائرة معنى من المعاني، بلحاظ الآثار التي يشترك فيها مع المعنى الأصلي فيعطيه أحكامه، وهو ما يطلق عليه العلماء في الأصول (الحكومة)<sup>(1)</sup>.

(1) قيل إن أول من شيد هذا المبني في الأصول هو الشيخ مرتضى الأنصاري رحمه الله وإن كان ربما وجد في ثنايا كتب من سبقه. والحكومة: عبارة عن كون دليل ناظرا إلى حال دليل آخر وشارحا ومفسرا لمضمونه سواء كان ناظرا إلى

وهذا مثلما روي أن النبي ﷺ قال وقد مر على شخص فسأل عنه فقالوا له إنه (مجنون)، فقال: إنما المجنون هو الذي ينظر في عطفه، وإنما هذا مصروع! وهكذا عندما مر على جماعة يتصارعون ويغلب بعضهم بعضا ويرون أن الذي يغلبهم جميعا هو (الشديد)، فقال: ليس الشديد بالصرعة وإنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب! وهكذا عندما اراد النبي أن يلفت الناس إلى معنى أخلاقي يرتبط بيوم القيامة، فقد قال: أتدرون ما المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع له! فقال: المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا، وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار<sup>(1)</sup>.

هنا أيضا نحن نرى أن النبي ﷺ، ومن بعده المعصومين قد عرفوا الفقر بأنه فقر الدين والإيمان، وحينئذ يكون الأمر واضحا لماذا كان مذموما: ففي الرواية أن رسول الله صل الله عليه وآله، قال لعلي: الفقر الموت الأكبر، فقيل له: الفقر من الدينار والدرهم، فقال: الفقر

---

موضوعه أم إلى محموله وسواء كان النظر بنحو التوسعة أم التضييق وسواء كان دلالة الناظر بنحو المطابقة أم الالتزام وسواء كان متقدما أم متأخرا، فيسمى الدليل الناظر حاكما والمنظور إليه محكوما. فإذا ورد قوله أكرم العلماء وورد قوله ان الفاسق ليس بعالم كان الثاني ناظرا ومفسرا للأول وحاكما عليه إذ من المعلوم ان نفى الشارع عالمية الفاسق ليس على نحو الحقيقة بل يرجع ذلك إلى نفى وجوب الاكرام فهذا الدليل ناظر إلى ذلك ومفسر له وهو معنى الحكومة. ثم إن للحكومة بهذا المعنى مصاديق كثيرة وأمثلة مختلفة لا بأس بالإشارة إلى بعضها لايضاح معنى الحكومة. راجع اصطلاحات الأصول - الشيخ علي المشكيني - ص 126.

(1) الريشهري: محمدی. میزان الحكمة 6/عنوان 3225

من الدين! ونفس هذا المعنى نجده في رواية عن الامام الصادق، حيث قال: الفقر الموت الأحمر، فقيل: الفقر من الدينار والدرهم؟ فقال: لا ولكن من الدين<sup>(1)</sup>.

هذا الجمع صحيح في بعض الموارد لكنه لا يحل المشكلة بنحو عام، إذ أن لسان بعض الروايات واضح في أنها تتكلم عن فقر الدينار والدرهم وأنه مذموم تبعاً لذلك.

الطريق الآخر للجمع بين تلك الروايات أن الروايات الدامة للفقر ناظرة إلى آثاره السلبية والأخرى الدامة للغنى ناظرة إلى آثاره السلبية، وهي تختلف باختلاف الأفراد، فيكون الأمر نسبياً بحسب الآثار، وبحسب الأفراد. فبينما يكون الفقر بالنسبة لأشخاص فتنة وبلاء عظيماً، بل مفسدة وموتا لأشخاص لعدم تحملهم آثاره السلبية، ووصولهم من خلاله إلى الكفر.. نظراً لعدم قدرتهم على التعامل الصحيح مع آثاره وصعوباته، نجد أن تلك الصعوبات بالنسبة لآخرين أشبه بسلم الصعود إلى التكامل، نظراً لقوة نفوسهم، وعلو إيمانهم!

فقد تغلب الآثار السلبية للفقر في شخص الآثار الايجابية، فلا يقدر على الصبر مثلاً، ويلجأ إلى السرقة! ولا يرضى بقضاء الله وقسمته، فيقوم بالتمرد عليه. بينما يكون الفقر بالنسبة لآخر طريقاً إلى الانقطاع إلى الله وزيادة التعلق به، والتخفف من علائق الدنيا وشهواتها فيكون طريق سمو ورفعة.

ويؤيد هذا ما ورد في الرواية من أن (من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر وإن أعطيته الغنى أطعته، وإن منهم من لا يصلحه إلا الغنى وإن أفقرته فتنته) كما في معنى الحديث القدسي.

---

(1) الريشهري: محمدي. ميزان الحكمة 6/عنوان 3230.

وربما اختار ذوو النفوس العالية الفقر على الغنى، لما علموا ما فيه من سمو النفس وعدم التعلق إلا بالله، مثلما ورد من أن جبرائيل نزل على رسول الله محمد ﷺ وقال له أن العلي الأعلى يقرأ عليك السلام ويخبرك بين أن تكون نبياً ملكاً كسليمان بن داوود ولا ينقص من أجرك شيء، وهذه بطحاء مكة أجعلها لك ذهباً وبين أن تكون نبياً عبداً فقيراً، وبعد أن فكر رسول الله ﷺ قال إني أريد أن أكون نبياً فقيراً عبداً أجوع يوماً فأسأل الله من فضله وأشبع يوماً آخر فأشكر الله على رزقه فقال جبرائيل هذه غاية التواضع منك.

ولعل هذا الكلام يفسر ما ورد من الدعاء: اللهم اغني بالافتقار إليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك. وما ورد في الكلمات من نفي فقر من افتقر إلى الله تعالى، ونفي غنى من استغنى عنه.

ويمكن أيضاً أن يجمع بين تلك الروايات بتأويل معين، مثل أن الفقر مع كون الإنسان على الإيمان والمنهاج الصحيح أفضل من الغنى مع عدم كونه كذلك، وأنه لو كان فقيراً ولكنه محافظ على دينه، فهو خير له من أن يكون غنياً ولكنه مبتعد عن الدين.. ولعل هذا ما يشير إليه حديث مروى عن الامام الباقر عليه السلام، حيث قال: لا يبلغ أحدكم حقيقة الايمان حتى يكون فيه ثلاث خصال: يكون الموت إليه أحب من الحياة والفقر أحب إليه من الغنى والمرض أحب إليه من الصحة! قلنا: ومن يكون كذلك؟ قال: كلكم، ثم قال: أيما أحب إلى أحدكم: يموت في حينا أو يعيش في بغضنا؟ قلت (فضيل بن يسار) نموت والله في حبكم إلينا! قال وكذلك الفقر والغنى والمرض والصحة؟ قلت: أي والله<sup>(1)</sup>.

(1) المصدر/3229.



## آثار سلبية للفقير:

غير أنه بغض النظر عن الجهات السابقة، ولو ترك الأمر بطبعه، فإن أمير المؤمنين عليه السلام يحذر ابنه محمد بن الحنفية من آثار الفقر السلبية، ويقول له:

(يا بني إني أخاف عليك من الفقر فاستعد الله منه فإن الفقر منقصة للعقل)، فمن آثاره:

- منقصة للعقل: وذلك أن عامة الناس عندما لا يجدون ما يؤمن حياتهم اليومية من المال، ينشغلون فكريا بالبحث والتفتيش عن مصادره، ويصبح ذلك لهم هما دائما، وشغلا ذهنيا مستمرا، وفي مثل هذه الحالة يؤثر ذلك على نمط تفكيرهم، وتعقلهم، فيمنعهم عن الإنتاج الفكري والعلمي، إذ ما دام العقل مشغولا بالتفكير في تهيئة المال للحصول على ضروريات الحياة، من علاج ابنه، وطعام زوجته، وكسوة بنته، وترميم بيته، فكأنه لا يجد الوقت للتفكير في الأمور النظرية والعلمية، وهذا هو أحد معاني نقص العقل هنا.

إننا نلاحظ - كمثال قريب - أن بعض الطلاب في صفوف المدارس، يشردون بفكرهم، ويكون إنتاجهم العلمي والدراسي ضعيفا، ومع البحث ترى أن قضية المال والرزق تسيطر عليهم، فتمنعهم عن الالتفات والانتباه الكامل.. ويصعب على الكثير أن ينتجوا ووضعهم النفسي غير متعادل..

نعم نحن نجد أن كثيرا من العلماء كانوا على فقراء، ومع ذلك أنتجوا ما أنتجوا من العلوم والمعارف، والسر هنا أن الفرق هنا أن الفقير لم يتحول إلى شاغل يشغله عن التفكير، ولم يذهب

بعقله ولم ينتقص تفكيره، وذلك لأن هذا العالم قد فاق ضغط الفقر وتجاوز آثاره السلبية تلك.

- وهو محقة للدين: قد يخرج من لا يجد المال، وفي نفس الوقت لا يتحمل هذا الأمر عن طوره فقد تراه يتحدث مع ربه بما يشبه الكفر (ما هذا؟ لا توجد عدالة من الله، أناس يتقبلون على الحرير وأنا أتقلب على الحصير)! بل ربما تجاوز البعض حالة الفكر والاعتقاد إلى العمل، وارتكاب المحرمات منطلقاً من أنه فقير، وله حق في أن يسرق! وهكذا بالتدريج يمحق دينه ويقضي عليه.

- داعية للمقت: تتكون في بعض المجتمعات سلوكيات خاطئة تجاه الأفراد، وتؤثر أثرها بالرغم من كونها خاطئة، وذلك مثلما نلاحظ من قيام الكثير من الناس بتقدير الغني بغض النظر عن عمله وخدمته، وتحقيرهم الفقير لأجل فقره وحاجته! حتى لقد قال بعضهم فيما يشبه المثل (إذا عندك فلس تسوى فلس)!

وبالرغم من أن هذا فكر خاطئ فإن قيمة الإنسان كما يقول القرآن الكريم بحسب تقواه و﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وبحسب ما يحسن ويتقن فـ (قيمة كل امرئ ما يحسنه) كما يقول أمير المؤمنين، لكن الكلام هو أن هذا واقع موجود وينبغي تغييره، لكنه يطبع آثاره السلبية، وربما جر إلى نتائج خطيرة مثل الثورات الاجتماعية التي تقوم بها فئات تعد في نهاية السلم الاجتماعي رافضة سياسة التحقير والاذلال التي تمارس ضدها من قبل بعض الفئات المتنفذة أو الثرية!

وهذه الحالة الاجتماعية الخاطئة هي ما أشار إليه الأحنف العكبري في شعره:

يمشي الفقير وكل شيء ضده      والناس تغلق دونه أبوابها  
وتراه مبغوضاً وليس بمذنب      ويرى العداوة لا يرى أسبابها  
حتى الكلاب إذا رأت ذا      هشت إليه وحركت أذناها  
وإذا رأت يوماً فقيراً مقبلاً      نبحت عليه وكشرت أنيابها<sup>(1)</sup>

وتصور لنا الروايات جانباً من تعامل هذه الطبقة الغنية بما لها الفقيرة بأخلاقها مع الفقراء مالياً الأغنياء نفسياً. مثلما نقل الشيخ الكليني في الكافي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: جاء رجل موثر إلى رسول الله (ﷺ) نقي الثوب، فجلس إلى رسول الله (ﷺ) فجاء رجل معسر درن الثوب فجلس إلى جنب الموثر، فقبض الموثر ثيابه من تحت فخذه، فقال له رسوله الله (ﷺ): أخفت أن يمسك من فقره شيء؟ قال: لا، قال: فخفت أن يصيبه من غناك شيء؟ قال: لا، قال: فخفت أن يوسخ ثيابك؟ قال: لا، قال: فما حملك على ما صنعت؟ فقال: يا رسول الله إن لي قريناً يزين لي كل قبيح ويقبح لي كل حسن وقد جعلت له نصف مالي، فقال رسول الله (ﷺ): للمعسر أتقبل؟ قال: لا، فقال له الرجل: ولم؟ قال: أخاف أن يدخلني ما دخلك<sup>(2)</sup>.

هذا فقير مالا ولكنه غني النفس غني عظيمًا يقول أمير المؤمنين عليه السلام (كم من فقير هو أعز من أسد)!

(1) ذيل تاريخ بغداد 25/2.

(2) 262/2.

## الآثار الأخلاقية لحالة الغنى

﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ \* قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ \* وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

تقدم أنفاً أن حسن وسوء الفقر والغنى بالنسبة للأفراد، هو بمقدار ما يخلف كل منهما من آثار إيجابية أو سلبية، فإذا كان الفقر بالنسبة لإنسان يُخلف آثاراً إيجابية في نفسه وأخلاقه، في إيمانه وعلاقته بغيره بينما الغنى مثلاً يطغيه، يكون الفقر لهذا الإنسان خيراً من الغنى ولو كان عكس ذلك بأن كان الغنى بالنسبة له لا يغير من شخصيته شيء بل يدعو إلى الصلة والبر ويعينه على العمل الصالح فهذا الغنى خيراً لهذا الإنسان من الفقر، ولو فرضنا إنه يستوي الحال بالنسبة لشخص أن يكون في حالة غنى أو في فالغنى خيراً من الفقر..

وفي هذا السياق تعرض الآيات المباركات من سورة سبأ من آية 35 إلى آية 40 إلى جملة من الآثار السلبية التي يخلفها الشعور بالغنى، و(حس الاستغناء) على الإنسان وتستثني بعد ذلك فئة تنجو من الآثار السلبية للغنى، إذ ليس كل من امتلك المال، فسدت

(1) سورة سبأ الآية (35 - 37).

أخلاقه، أو طغى وتجبر، فالذين يعتقدون أن كل هذا الشراء والمال والسعة إنما هو «من فضل ربِّي» وأنه إنما أنعم عليه وخوله في ذلك «لِيُبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ»، هذا الفئة هي التي آمنت وعملت صالحا، «إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جِزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ».

إنه ربما تمتلك بعض الناس الرغبة في ذم أصحاب الأموال، والحديث ضدهم، وقد يكون منطلق الحديث في ذلك تعميم بعض الصور السلبية التي توجد بين بعض الأغنياء من الاسراف أو التبذير، أو نسيان الحاجات الاجتماعية والذوبان في الكماليات الشخصية، أو أحيانا حالات حتى من السفه واللعب بالأموال، أو ربما يدفع الشعور بالحسد تجاه هذه الفئة أناسا ليزموهم، وهكذا.. متناسين أن الغني البار بإخوانه والوصول لرحمه، والخادم لمجتمعه، هو خير ممن لا يملك المال فلا يستطيع أن يفعل ذلك حتى لو كانت نيته أن يفعل، ذلك أن الحاجات الاجتماعية لا ترفع بمجرد وجود النية!

إن الصحيح أن يتم التفصيل بين هؤلاء بحسب دينهم وإيمانهم وبحسب خدمتهم واستعمالهم المال فيما ينفع.. فيمدح من يستفيد منه في الخير والعمل الصالح، ومن يكون أقوى من الآثار السلبية لذلك المال، دون من يكون سيء العمل يطغيه المال، وتفرغته الثروة.

فقد ذكر رجل عند أبي عبد الله (الصادق) (عليه السلام) الأغنياء ووقع فيهم، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): اسكت فإن الغني إذا كان وصولا لرحمه وبارا بإخوانه أضعف الله له الأجر ضعفين، لأن الله يقول: «وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ

عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ<sup>(1)</sup>.

أسباب هذه الحالة تعميم النظرة السيئة والسلبية لكل من يمتلك المال وهذا على خلاف المقاييس الدينية وإنما كل إنسان يقيم بعمله وبكيفية تقربه لكن ربما يُنظر مثلاً إلى أنه من الناحية التاريخية كان أكثر المعارضين للنبوات والدعوات الدينية المألو والمترفين وأصحاب الثروات، وقد تحدث القرآن الكريم يتحدث عن هذه الظاهرة في كثير من الموارد فقال على نحو التعميم، والتغليب «وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ»<sup>(2)</sup> بل كان هؤلاء سبباً في هلاك المجتمعات والحضارات «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا أَيَّ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْإِنصَافِ لَكِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ بَلْ «فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا»<sup>(3)</sup>..

هذه الحالة التاريخية، والتي يعززها بعض النماذج المعاصرة من (إخوة قارون) ربما أعطت انطبعا غير دقيق عن أن كل من يمتلك المال سيكون على خط العداة والمواجهة للدعوات والنبوات وحركات التغيير والإصلاح.

وليس الأمر كذلك فإنه كان بعض من يمتلك الأموال أركان التغيير والإصلاح مثل خديجة بنت خويلد سلام الله عليها.

(1) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 9 - ص 476.

(2) سورة سبأ الآية (34).

(3) سورة الاسراء الآية (16).

## ما هو الغنى؟:

مثلما ذكرنا في موضوع الفقر، فإنه أيضا يأتي نفس الكلام:

فـ "الغنى يقال على ضروب: أحدها: عدم الحاجات، وليس ذلك إلا لله تعالى، وهو المذكور في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الحج/64)، ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر/15).

الثاني: قلة الحاجات، وهو المشار إليه بقوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ (الضحى/8)، وذلك هو المذكور في قوله عليه السلام: «الغنى غنى النفس».

والثالث: كثرة القنيت بحسب ضروب الناس كقوله: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ (النساء/6)، ﴿الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ (التوبة/93)، ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ (آل عمران/181)، قالوا ذلك حيث سمعوا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وقوله: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (البقرة/273)، أي: لهم غنى النفس، ويحسبهم الجاهل أن لهم القنيت لما يرون فيهم من التعفف والتلطف، وعلى هذا قوله عليه السلام لمعاذ: «خذ من أغنيائهم وردّ في فقرائهم»، وهذا المعنى هو المعنى بقول الشاعر:

قد يكثر المال والإنسان مفتقر

«2» يقال: غنيت بكذا غنياً وغنأ، واستغنيت وتغنيت، وتغنيت، قال تعالى: ﴿وَاسْتَعْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (التغابن/6). ويقال: أغناني كذا، وأغنى عنه كذا: إذا كفاه. قال تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِي﴾ (الحاقة/28)، ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ﴾ (المسد/2)، ﴿لَنْ تُغْنِيَ

عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» (آل عمران/10)، «مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ» (الشعراء/207)، «لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ» (يس/23)، «وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ» (المرسلات/31)..<sup>(1)</sup>.

وقد تأتي التوجيهات الاخلاقية لكي تعطي للغنى معنى، هو القناعة، والقناعة لا تخالف السعي والاكتساب والطموح في الحياة.. وإنما هي حالة من الاكتفاء في النفس بحيث يسيطر فيها الإنسان على نزعات نفسه وطماح بصره نحو ما لدى الغير<sup>(2)</sup>.

جاء أحدهم إلى رسول الله ﷺ وقال له: يا رسول الله إني أريد أن أكون أغنى الناس! فقال له: كُنْ قَنَعًا تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ.

### الآثار السلبية لحس الاستغناء:

كما ذكرنا ليس امتلاك المال هو المشكلة، وإنما الاحساس بالاستغناء يصنع آثارا سلبية في نفس المستغني، كما عبر عنه القرآن الكريم «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ» (سورة العلق: 6) «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى» (سورة العلق: 7)

فمن الآثار السلبية لهذه الحالة:

- على مستوى الشخص نفسه: أنه لا يرى لنفسه قيمة إلا بمقدار ما يملك من الأموال، وبالتالي لن يشبع بل يظل يدور في هذه الحلقة التي لا تنتهي من البحث عن المال، إلى أن يهلك، حيث أنه أحد المنهومين اللذين لا يشبعان (طالب علم وطالب مال) وشتان بينهما!

(1) مفردات غريب القرآن، ص: 615.

(2) في التفريق بين دنو الهمة وبين القناعة.. حيث تعتبر الثانية صفة أخلاقية عالية دون الأول يراجع كتاب في الاصلاح الثقافي للمؤلف.



وهو ينسب الحصول على المال إلى سعيه، وذكائه، وعلمه دون أي جهة أخرى! ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ (سورة القصص: من الآية 78)

- على مستوى علاقته مع المجتمع سوف تراه يخضع لمن يملك أكثر منه، وذلك لأنه يرى أن المال هو قيمة التفاضل، وأن من يمتلك مقدارا أكبر منه فهو الأفضل حتى منه! ويكون تقييمه للأشياء قائما على أساس قربها من المال، فالخير والحظ والحياة السعيدة في نظره إنما هو في كثرة المال، وهذا ما قاله الذين يريدون الحياة الدنيا عندما نظروا إلى ما يملكه قارون، قالوا ﴿يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾! (سورة القصص: 79)، غافلين عن أن ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا!

وفي نفس الوقت الذي يخضع فيه لمن يملك أموالا أكثر منه، تراه يستطيل على من لا يملك أو يملك القليل، بغض النظر عن موقع ذاك الاجتماعي أو العلمي، فربما كان والدا له أو أمّا أحبته أو أخوا شاركه الرضاع، غير أنه لا يعترف بهذه الأمور مادام أولئك لا يملكون! إنه يطغى مذ يرى نفسه قد استغنى وامتلك!

- الأسوأ الذي يحدث هو تغير الأفكار، والظن بأن المال الذي كان عوناً له في هذه الدنيا وقاضيا لحاجاته فيها، ومفتاحاً لأبوابها المغلقة، هذا المال هو نفسه سوف يفتح له ابواب الآخرة وسينفعه في دخول الجنة، لجرد أنه قد ملك المال!! ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ \* وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ \* قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ \* وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ

آمَنَ وَعَمَلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ  
فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ ﴿

وكأنهم يتصورون هنا ويموهون على الناس بأن امتلاكهم الأموال في هذه الدنيا دليل على لطف الله بهم، ومحبتة إياهم، فإذا كان الله يحبهم ويعطيهم المال في الدنيا فنفسه لن يعذبهم في الآخرة!! غير أن الله تعالى يرد على هذا الزعم، بالقول إن قضية الرزق هي بيد الله تعالى فهو الذي يقبض ويبسط، وليس العطاء والمنع دليلًا على حسن الإنسان وسوئه أو محبة الله وبغضه، وإلا لكان الأنبياء أعظم الناس أموالًا، مع أننا نجد خلاف ذلك! والأموال بنفسها كما الأولاد لا تقرب من الله زلفى، إلا إذا آمن صاحبها وعمل بها الصالحات، واستقوى بها على فعل الخير!

أما الآثار الإيجابية للغنى، فلسنا بحاجة للتذكير بها، فإنه نعم العون على الدين الغنى، وإن قسيم الجهاد بالنفس هو الجهاد بالمال.. وإن السعي في حوائج الناس وقضائها يتم غالبًا عن هذا الطريق..

## المصادر - بعد القرآن الكريم

- اصطلاحات الأصول، الشيخ علي المشكيني، دفتر نشر الهادي - قم 1413
- أحكام البنوك والأسهم، الشيخ محمد إسحاق الفياض، مطبعة أمير - قم - بلا تاريخ
- أسد الغابة، ابن الأثير، دار الكتاب العربي - بيروت - اسماعيليان قم - بلا تاريخ
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات - بيروت - بلا تاريخ
- احكام المعاملات، السيد محمد نقى المدرسي، دار كميل - طهران.
- أجوبة المسائل الشرعية، السيد صادق الشيرازي -
- البيع، السيد روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني، طهران 1421
- تحرير الوسيلة، السيد روح الله الموسوي الخميني، مطبعة الآداب، النجف 1390
- تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، السيد محمد علي الأبطحي، مطبعة نگارش قم 1417
- جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي، المطبعة العلمية - قم 1399

- حاشية المكاسب، الشيخ محمد حسين الأصفهاني، المطبعة العلمية، قم 1418
- ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت 1417
- زبدة البيان، المحقق ملا أحمد الأردبيلي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - طهران
- شرح فحج البلاغة، ابن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1378
- شرح أصول الكافي، مولى محمد صالح المازندراني، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1421
- صراط النجاة، الميرزا جواد التبريزي، دفتر نشر برگزيده قم 1416
- الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) السيد جعفر مرتضى، دار الهادي - بيروت 1415
- فقه الحضارة، السيد علي السيستاني، دار المؤرخ العربي - بيروت
- فقه الصادق (ع)، السيد محمد صادق الروحاني، مؤسسة دار الكتاب - قم 1412
- فقه البنوك والحقوق الجديدة، الشيخ محمد سند
- الكنى والألقاب الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر - طهران
- كتاب الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفي، دار الأضواء بيروت، 1411
- كلمة التقوى الشيخ محمد أمين زين الدين، مطبعة مهر قم 1413
- لسان العرب - ابن منظور المصري، نشر أدب الحوزة - قم، 1405

- مائة قاعدة فقهية، السيد المصطفوي، مؤسسة النشر الإسلامي قم  
1417
- المجازات النبوية، الشريف الرضي، منشورات مكتبة بصيرتي - قم
- مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت، بيروت 1408
- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي 1413
- مصباح الفقاهة، السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة الداوري قم،  
بلا تاريخ
- مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دفتر نشر الكتاب -  
قم - 1404
- المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، مطبعة باقري - قم 1415
- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي  
قم
- منهاج الصالحين، السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة مهر - قم  
1410
- منهاج الصالحين، السيد علي السيستاني، مطبعة مهر - قم،  
1414
- منهاج الصالحين، السيد محمد سعيد الحكيم، دار الصفوة بيروت  
1415
- منية الطالب، تقرير بحث النائي، للخوانساري، مؤسسة النشر  
الإسلامي قم 1418
- موسوعة أحاديث أهل البيت، الشيخ هادي النجفي، دار احياء  
التراث العربي - بيروت، 1423

- الموسوعة الفقهية الميسرة، الشيخ محمد علي الأنصاري، مجمع الفكر الإسلامي قم 1415
- ميزان الحكمة، الشيخ محمدي الري شهري، دار الحديث قم، 1416
- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، دار الذخائر - قم 1412
- وسائل الشيعة (آل البيت)، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم 1414

#### دوريات:

الشرق الأوسط جريدة بتاريخ 1421/8/8

#### مواقع الكترونية:

[www.lankarani.org](http://www.lankarani.org)

[www.alseraj.net](http://www.alseraj.net)

[www.zaineddeen.net](http://www.zaineddeen.net)

[www.s-alshirazi.com](http://www.s-alshirazi.com)

[www.balagh.com](http://www.balagh.com)

[www.shirazi.com](http://www.shirazi.com)



للتواصل مع المؤلف:

[www.al-saif.net](http://www.al-saif.net)

[fawzialsaif@hotmail.com](mailto:fawzialsaif@hotmail.com)